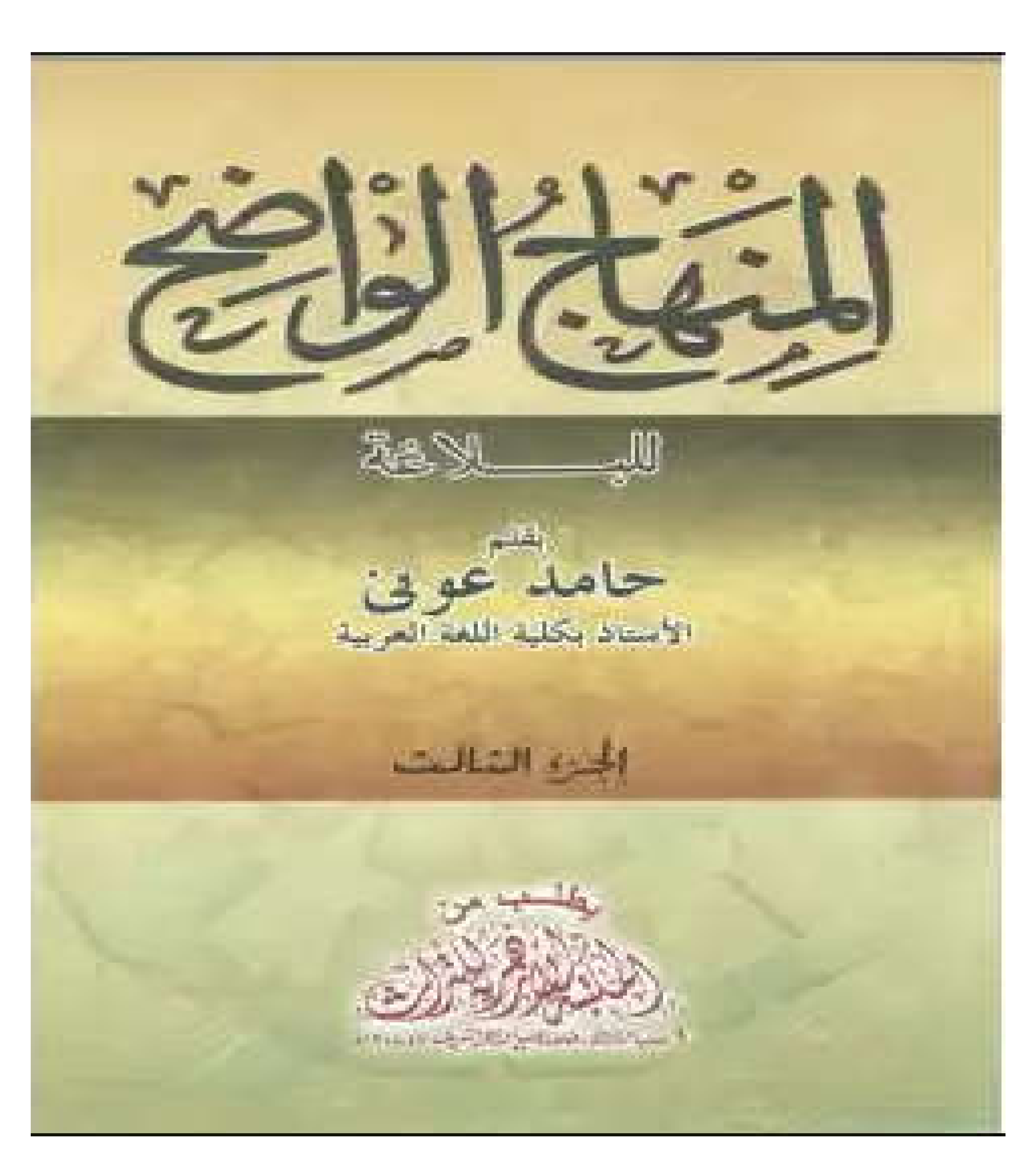


المجلد الرابع

علم المعاني

مدخل

...

علم المعاني:

قدم الخطيب القزويني في تلخيصه: علم المعاني على علم البيان معللا ذلك بأن علم المعاني من البيان بمنزلة المفرد من المركب.

بيان ذلك: أن مرجع علم البيان أمران: أحدهما: إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة. ثانيهما: رعاية مطابقة هذه التراكيب لمقتضى الحال.

ولهذا عرفوه بأنه: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة، مع رعاية المطابقة لمقتضى الحال، فصار كأنه مركب من هذين الأمرين.
أما علم المعاني فمرجعه رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال فحسب، وهي أحد الأمرين اللذين هما مرجع علم البيان، والمفرد مقدم في الوجود طبعا، فقدم في التأليف وضعا.
وإنما كان علم المعاني شبيها بالمفرد، لا مفردا حقيقة؛ لأن علم البيان لم يكن مركبا من الأمرين السالفين على التحقيق إذ حقيقة المركب ما توقف تحققه على تحقق أجزائه، وعلم البيان لا يتوقف تحققه على ثاني الأمرين السابقين، وإنما المدار في تحققه على الأول منهما وهو الإيراد المذكور الناشئ عن ملكة في النفس –وجدت رعاية المطابقة أو لم توجد– فإذا قلت لخالي الذهن مثلا: "إن محمدا لهزيل الفصيل، وإنه لجبان الكلب، كثير الرماد، معبرا بذلك عن كرمه كنت بيانيا متى كان ذلك وليد ملكة فيك مع أنك لم تراع في قولك مطابقته لمقتضى حال المخاطب إذ إن حاله يقتضي خلو الكلام من التأكيد.
فعلم البيان حينئذ لا يتوقف تحققه على الأمر الثاني، ولكن لما كان إيراد المعنى الواحد في التراكيب المختلفة لا يعتبر ولا يعتد به عند البلغاء إلا بعد رعاية تلك المطابقة لمقتضى الحال كان علم البيان بمثابة المركب منهما،

وكأن تحققه متوقف عليهما لهذا كان علم البيان بمنزلة المركب، وعلم المعاني منه بمثابة المفرد، وذلك هو وجه تقديمه عليه.
تعريفه: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال[١].

---

١ قيل: إن أحوال اللفظ العربي أخذت في تعريف علم المعاني فهو إذًا متوقف عليها، وهي لا تعرف إلا منه؛ لأنه الباحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال، فهي إذًا متوقفة عليه، ففي التعريف حينئذ دور، وأجيب بأن الجهة منفكة؛ لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته، وهي متوقفة عليه من حيث حصولها، وتحققها خارجا.

تحليل لهذا التعريف:
المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على معرفة المسائل الجزئية التي تندرج تحت قواعد هذا الفن.
بيان ذلك: أن واضع هذا الفن تتبع كلام العرب فوجدهم يؤكدون القول لمنكر الحكم، فيقولون: "إن حسانا لشاعر، وإن زيادا لخطيب، وإن عليا لشجاع"، فاستنبط من تتبع هذه الجزئيات قاعدة عامة هي: كل كلام يلقى للمنكر يجب توكيده، ووجدهم يرسلون القول خلوا من التأكيد إذا خاطبوا خالي الذهن، فيقولون: "حسان شاعر، وزياد خطيب، وعلي شجاع"

فاستخلص من ذلك أصلا عاما هو: "كل كلام يلقى لخالي الذهن يجب خلوه من التأكيد، وهكذا استقصى أساليبهم، فاستخرج منها قواعد الفن وأصوله، وفيها تندرج مسائله وقضاياه الجزئية.

وبممارسة هذه القواعد والأصول ومزاولتها تتربى في النفس ملكة، وهي قوة راسخة في النفس يتمكن بها الإنسان متى شاء من استحضار جزئيات هذا الفن، فإذا خاطبت منكرا لحكم من الأحكام كشاعرية حافظ مثلا استطعت بهذه الملكة الناشئة من ممارسة تلك القواعد أن تستخرج الجزئي المندرج تحت القاعدة القائلة: كل كلام يراد إلقاؤه إلى منكر يجب

توكيده، وذلك الجزئي هو: أن هذا الكلام الخاص المراد إلقاؤه إلى منكر معين يجب توكيده[1]، فيقال: "إن حافظا لشاعر"، وتلك الملكة هي "العلم" على هذا الرأي.

ويجوز أن يراد بالعلم القواعد والأصول، فيكون العلم حينئذ بمعنى المعلوم[2]، قال بعضهم: وهو أولى؛ لأن الكثير الشائع في استعمالاتهم إطلاق العلم على الأصول والقواعد؛ ولأنه لا يحوج إلى ارتكاب استخدام[3] في قولهم: "وينحصر في ثمانية أبواب" إذ المنحصر في الأبواب الثمانية هو القواعد والأصول ولا معنى لانحصار الملكة فيها؛ لأنها -كما سبق- قوة قائمة بالنفس، والاستخدام خلاف الأصل، غير أن المشهور في العرف استعمال العلم في الملكة القائمة بالنفس، ولذلك رجحوه على استعماله بمعنى القواعد، وقد صرح بذلك العلامة عبد الحكيم.

ومعنى "يعرف به": يستخرج به إن جرينا على أن المراد بالعلم الملكة، والباء حينئذ للسببية أي: يستخرج بسبب الملكة المسائل الجزئية، وإن جرينا على أن المراد بالعلم: القواعد والأصول كان المعنى يستخرج منه؛ لأن القواعد هي التي تستخرج منها تلك المسائل الجزئية.

والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التأكيد، والتعريف، والتنكير والتقديم، والتأخير، والذكر، والحذف، وغير ذلك فهي إذًا أوصاف فقط.

---

[1] يعلم من هذا أن الجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هي القضايا ذات الموضوعات الجزئية كقولهم: هذا الكلام المراد القاؤه لهذا المنكر يجب توكيده، وهذا الكلام المراد إلقاؤه لهذا المنكر يجب توكيده، وهذا الكلام المراد إلقاؤه لهذا المريض

يجب إيجازه، وهذا الكلام المراد إلقاؤه لهذا الممدوح يجب إطنابه. وهذه القضايا الجزئية غير أحوال

اللفظ المراد معرفتها بالعلم المفسر بالملكة كالتأكيد، أو الإيجاز، أو الإطناب الواقع في الكلام الموجه للمخاطب- ويجاب بأن معرفة جزئيات القواعد وسيلة لمعرفة أحوال اللفظ،

فمعرفة أن هذا الكلام الملقى إلى هذا المنكر يجب توكيده مؤدية إلى معرفة أن هذا التأكيد مناسب لهذا الإنكار وهكذا.

٢ ولا يضر حينئذ استعمال المشترك في التعريف لصحة إرادة كل من معنييه، ومحل المنع إذا لم تصح إرادة ذلك، ولا يصح إطلاق العلم على الإدراك لفساد المعنى حينئذ إذ إن الإدراك لا يدرك به.

٣ هو ذكر اللفظ بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر.

أما الحال في قولنا: "مقتضى الحال" فالمراد بها: الأمر الداعي؛ لأن يعتبر المتكلم في كلامه خصوصية ما "كالإنكار" مثلا فإنه حال للمخاطب تدعو المتكلم إلى أن يسم كلامه بسمة خاصة هي التأكيد محوا لهذا الإنكار، و"كالذكاء" فإنه حال للمخاطب تدعو المتكلم إلى أن يحذف في كلامه اعتمادا على هذا الذكاء وهكذا.. فالحال هنا حينئذ وصف للمخاطب بخلاف الحال هناك.

ومقتضى الحال على التحقيق: هو الكلام الكلي الموسوم بطابع خاص كالكلام المطلق المؤكد، أو المحذوف منه، أو المطنب، أو نحو ذلك فالإنكار مثلا حال للمخاطب، وهذه الحال إنما تقتضي مطلق كلام مؤكد بأي طريق من طرق التأكيد، والذكاء حال له تقتضي مطلق كلام محذوف منه، والغباوة حال تقتضي مطلق كلام لا حذف فيه وهكذا ... فمقتضى الحال إذًا هو الكلام المكيف بكيفية خاصة غير منظور فيه إلى تعبير خاص.

واللفظ المطابق له: هو تلك العبارة الخاصة الصادرة من المتكلم إلى المخاطب مشتملة على تأكيد، أو حذف، أو غيرهما من سائر الأحوال.

ومعنى مطابقة هذا اللفظ لمقتضى الحال: اندراجه فيه، وصيرورته فردا من أفراده أي: إن هذا اللفظ الخاص الصادر من المتكلم بسبب اشتماله على حال خاصة طابق الكلام الكلي، الذي هو مقتضى الحال بمعنى: أنه اندرج تحته، وصار أحد أفراده، فقولك للمنكر مثلا: "إن زيادا لخطيب" لفظ مشتمل على حال هي التأكيد، وبسبب اشتماله على هذا التأكيد طابق مقتضى الحال الذي هو مطلق كلام مؤكد بمعنى: أنه اندرج في هذا المطلق، وصار جزئيا من جزئياته.

أما ما قيل من أن مقتضى الحال هو تلك الصفات من التأكيد، والتقديم، والتأخير، وغيرها فغير صحيح إذ لا يستقيم حينئذ أنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال؛ لأنها هي بعينها مقتضى الحال، فيلزم عليه اتحاد المطابق -بفتح الباء- الذي هو مقتضى الحال، والمطابق بسببه الذي هو حال اللفظ، فحال اللفظ في نحو: "إن محمدا قائم" للمنكر هو التأكيد، وقد طابق

بسببه مقتضى الحال الذي هو التأكيد على هذا الرأي، واتحادهما باطل[1] كما ترى.

وليس المراد بمعرفة أحوال اللفظ مجرد تصور معانيها، على ما هو المتبادر من إسناد المعرفة للأحوال في قولهم: "يعرف بها أحوال اللفظ" بل المراد: معرفتها من حيث إن اللفظ يطابق بها مقتضى الحال –على ما سبق بيانه– واحترز بهذا القيد عما سوى هذا الفن من سائر العلوم اللسانية فليس البحث فيها عن أحوال اللفظ من هذه الناحية[2].

قيل: إن التأكيد وعدمه، والحقيقة والمجاز العقليين على ما سيأتي ليست أحوالا للفظ، بل هي أحوال للإسناد، وهو غير لفظ، وإذًا لا تكون من مباحث هذا الفن، مع أنها منه، أجيب أن الإسناد أحد أجزاء الجملة، وهي ملفوظ بها، فأحواله إذًا أحوال للفظ.

وتخصيص اللفظ "بالعربي" مجرد اصطلاح، وليس للاحتراز وإلا فإن هذا البحث يوجد في غير اللفظ العربي أيضا.

---

[1] قد يقال: إن المراد بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد الخاص في نحو قولك: إن محمدا كاتب، وإن المراد بمقتضى الحال الخصوصية الكلية كالتأكيد المطلق، وحينئذ لا مانع من أن يقال: "إن محمدا كاتب" قد طابق بالتأكيد الخاص مطلق تأكيد بمعنى أنه اشتمل على أحد أفراده إذ لا اتحاد بين المطابق بالفتح والمطابق به حينئذ.

[2] من هذه العلوم علم البديع على ما هو المشهور من أن المحسنات البديعية لا يقتضيها الحال أصلا، وأما على ما حققوه من أن الحال قد تقتضيها فلا تخرج عن التعريف بالقيد المذكور.

اختبار:

١- اذكر المراد بلفظ العلم الواقع في التعريف، أهو الملكة أم الأصول والقواعد؟ وأي المعنيين أولى بأن يكون مرادا وجه ما تقول، مع بيان المقصود من قوله: "يعرف به" الواقع في التعريف.

٢- ما المراد بأحوال اللفظ، وما هو الحال ومقتضاه، وما معنى مطابقة اللفظ لهذا المقتضي.

٣- بين الحال ومقتضاه، وكيف طابق اللفظ مقتضى الحال في قول المتكلم "إن عباسا لكاتب" خطابا لمن ينكر ذلك.

٤- بين وجه عدم صحة أن يراد بمقتضى الحال تلك الصفات من التأكيد والتقديم، والتأخير وغيرها مما يعرض للفظ.

٥- بين المراد بمعرفة أحوال اللفظ، وهل لهذا المراد محترز؟

ما ينحصر فيه علم المعاني:

ينحصر هذا العلم في ثمانية أبواب: أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال السند، أحوال متعلقات الفعل، القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة، غير أن البحث في هذا الكتاب خاص بالخمسة الأول:

ثم إن انحصار هذا العلم في الأبواب الثمانية من قبيل انحصار الكل في أجزائه، لا الكلي في جزئياته، وضابط الأمرين:

أن الأول: لا يصح فيه حمل الكل على كل جزء من أجزائه، كانحصار الجسم في الأعضاء، فلا يصح أن يحمل الجسم على كل عضو من أعضائه، فلا يقال: الرأس جسم، واليد جسم؛ لأن الجسم إنما يطلق على الأعضاء مجتمعة، لا على كل عضو.

وأن الثاني: يصح فيه حمل الكلي على كل جزئي من جزئياته كانحصار الكلمة في الاسم، والفعل، والحرف، فيصح أن تحمل الكلمة على كل واحد من هذه الثلاثة، فيقال: الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة، فالكلي صادق على كل جزئي كما رأيت.

وما نحن فيه من القبيل الأول إذ لا يصدق على كل باب أنه علم المعاني، فلا يقال: أحوال الإسناد الخبري مثلا علم المعاني، أو القصر علم المعاني؛ ذلك لأن علم المعاني اسم لهذه الأبواب مجتمعة[1].

---

١ ينبغي إذًا أن يكون المراد بالعلم المنحصر في الأبواب الثمانية "القواعد والأصول" لأن الأبواب المنحصر فيها ألفاظ ضرورة أنها تراجم، والمنحصر في الألفاظ يجب أن يكون من قبيل الألفاظ، فإذا أريد بالعلم "الملكة" كما هو الراجح وجب أن يقدر مضاف، فيقال: وينحصر متعلق علم المعاني إذ إن متعلق العلم بمعنى الملكة هو القواعد والأصول، أو لا يقدر هذا المضاف، ويترتب الاستخدام بأن يجعل الضمير في "ينحصر" راجعا للعلم بمعنى القواعد ويستقيم الكلام.

وجه انحصاره في هذه الأبواب:

إن الكلام إما خبر، أو إنشاء، وإذا لا بد من باب ينعقد لبيان ما يعرض للإنشاء من أحوال ستوافيك فيما بعد.

والخبر لا بد له من مسند إليه، ومسند، وإسناد، ولا بد لهذه الثلاثة من بيان أحوالها، فتحصل لنا ثلاثة أبواب، باب أحوال الإسناد الخبري، وباب أحوال المسند إليه، وباب أحوال المسند.

والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا، أو ما في معناه كالمصدر، واسم المفعول، والظرف، ونحو ذلك، فلا بد إذا من باب خامس يبين فيه أحوال متعلقات الفعل.

والإسناد: أما بقصر، أو بغير قصر، فلا بد إذًا من باب سادس يبحث فيه عن أحواله يسمى "باب القصر".

وكل جملة قرنت بأخرى، أما معطوف عليها، أو لا، فلا بد إذا من باب سابع يسمى "باب الفصل والوصل".

والكلام إما أن يكون أقل مما يتضمن من معنى، أو يكون أكثر منه لفائدة، أو مساويا له، فلا بد حينئذ من باب ثامن يسمى: "باب الإيجاز والإطناب والمساواة".

تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء:

لكل كلام تام طرفان هما: المسند، والمسند إليه، فالطرفان في

قولك: "علي كاتب" هما: الكتابة وعلي، وفي قولك: "اكتب يا علي" هما: الكتابة والفاعل المستتر، والإيجاب والسلب في ذلك سواء.

ولا بد للطرفين من رابط يربط بينهما يسمى "نسبة" فالنسبة هي تعلق أحد الطرفين بالآخر، إما على سبيل الحكم بأحدهما على الآخر -إيجابا أو سلبا- كما في الخبر، وإما على وجه الطلب كما في الإنشاء.

فالنسبة في قولك: "علي شاعر" هي تعلق الشعر بعلي من حيث ثبوته له، وفي قولك: "علي ليس بشاعر" هي تعلق الشعر بعلي من حيث سلبه عنه1، وفي نحو قولك: "اقرأ يا محمد" تعلق القراءة بمحمد من حيث طلب إيجادها منه، وفي نحو قولك: "هل قرأ محمد؟ " تعلق القراءة بمحمد من حيث طلب فهم حصولها منه وهكذا ...

أما ما قيل من أن النسبة هي: "الإيقاع والانتزاع" أي: إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة فتفسير بعيد عن الصواب لعدم شموله للنسب الإنشائية إذ لا يتأتى فيها ذلك كما سيأتي بيانه، وحينئذ فلا يصح تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء.

وهذه النسبة أنواع ثلاثة: كلامية، وذهنية، وخارجية، فالكلامية: تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام، والذهنية: تعلق أحد الطرفين بالآخر القائم بذهن المتكلم، والخارجية: تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الخارج والواقع. فقولك: "علي بطل" يشتمل على النسب الثلاث، فثبوت البطولة لعلي باعتبار فهمه من الكلام يسمى "نسبة كلامية"، وثبوت البطولة له باعتبار قيامه بذهن المتكلم يسمى "نسبة ذهنية"، وثبوت البطولة له باعتبار حصوله في الخارج يسمى "نسبة خارجية"- ومثل النسبة الإيجابية في ذلك النسبة السلبية، كذلك قولك: "أقدم يا علي" فإن طلب الإقدام منه باعتبار فهمه من الكلام يسمى

---

١ الإيجاب والسلب إنما يكونان في الخبر كما رأيت، ولا يتصف بهما الإنشاء؛ لأنهما من أنواع الحكم، والإنشاء ليس بحكم، بل هو إيجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

نسبة كلامية، وباعتبار حضوره بذهن المتكلم يسمى نسبة ذهنية، وباعتبار قيامه بالنفس، واتصافها به يسمى نسبة خارجية١.

وإذ علمت ذلك فالكلام باعتبار هذه النسبة نوعان- خبر وإنشاء، وقد وضح لك ذلك من الأمثلة المذكورة، وتحقيق الفرق بينهما من وجوه:

الأول: أن الخبر قول يحتمل الصدق والكذب لذاته أي: هو ما يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب، فقولك: "علي شاعر" خبر إذ يحتمل في الواقع أن يكون شاعرا، فيكون الخبر صادقا، وألا يكون شاعرا فيكون الخبر كاذبا، وأما الإنشاء فقول لا يحتمل صدقا ولا كذبا لذاته أي: لا يجوز أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب، فقولك: "اكتب يا علي" إنشاء معناه: طلب الكتابة منه، ولا يتعلق بهذا الطلب صدق ولا كذب؛ لأنهما من خواص الصيغ الحاكية لنسب حاصلة.

الثاني: أن الخبر لا يتوقف حصول مدلوله على النطق به، فقولك: "محمود جواد" خبر لأن مدلوله، وهو ثبوت الجود له حاصل -سواء نطقت بهذا الخبر أو لا- أما الإنشاء: فمدلوله متوقف على حصوله على النطق بصيغة الطلب، فقولك: "أقبل يا سعيد" إنشاء لأن مدلوله وهو حصول الإقبال منه متوقف على النطق بهذا الطلب.

الثالث: أن مدلول الخبر -وهو ما يسمى بالنسبة الكلامية- يراد به أن يكون حكاية عن أمر حاصل في الواقع، وهو ما يسمى بالنسبة الخارجية، فقولك: "سعيد كريم" أو سعيد ليس بكريم" خبر لأنه قصد به أن يكون حكاية عن ثبوت الكرم لسعيد، أو عن عدم ثبوته له في الخارج بمعنى: أن في الواقع شيئا هو ثبوت الكرم لسعيد أو عدم ثبوته له، وقد قصد بهذا القول حكايته، أما الإنشاء فلا يقصد به أن يكون

---

١ من هذا يعلم أن النسبة الخارجية في الإنشاء ما كان خارجا عن اللفظ كتعلق الإقدام بعلي القائم بالنفس على وجه الطلب بخلاف النسبة الخارجية في الخبر فإن المراد بها ما كان خارج الأعيان.

حكاية عن أمر حاصل، وإنما يقصد به إيجاد أمر لم يحصل، فلفظ "اقرأ" مثلا لم يقصد به أن يكون حكاية عن قراءة حاصلة في الخارج، بل المقصود به طلب إحداث مدلوله، وهو إيجاد القراءة بهذا اللفظ بحيث لا يحصل هذا المعنى بدون النطق به.

على أنه إذا قصد بصيغة الإنشاء أن تكون حكاية للنسبة الخارجية التي هي الطلب القائم

بالنفس كان الإنشاء خبرا مجازا، وصار معنى "اقرأ": أنا طالب القراءة، ولكن هذا القصد غير ملاحظ في النسب الإنشائية بخلاف النسب الخبرية لأنها –كما قلنا– حاكية للنسب الخارجية، فالمطابقة بين النسبتين في الخبرية مقصودة البتة.

ومن هنا يتبين أن للإنشاء كما للخبر نسبة خارجية تطابق الكلامية، أو لا تطابقها، أما في الخبر فظاهر، وأما في الإنشاء فبيانه أنك إذا قلت لآخر: "قم" فإن كان في نفسك أن تطلب قيامه، بأن كنت مريدا له حقيقة فقد تطابق النسبتان، وإن لم يكن في نفسك هذا الطلب بأن طلبته على غير إرادة لم تحصل المطابقة، غير أن المطابقة وعدمها في الخبر مقصودة له.

قال بعضهم: والتحقيق أن الإنشاء، وإن كانت له نسبة لكن لا خارج لها؛ لأن النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية لهذا الخارج، ونسب الإنشاء ليست حاكية، بل موجدة، ولو كان لها خارج لزم أن يتصور فيه الصدق والكذب، واللازم باطل.

وقد عرفت من قريب أن لنسب الإنشاء خارجا هو الطلب النفسي، وأنها حاكية قطعا لهذا الطلب القائم بالنفس غير أن ذلك غير مقصود فيها، وهو محط الفرق بينها وبين النسب الخبرية.

تنبيه:

اعلم أن احتمال الخبر للصدق والكذب منظور فيه إلى ذات الجملة الخبرية بقطع النظر عن المخبر، أو الواقع: إذ لو نظرنا إلى ذلك لوجدنا بعض الأخبار مقطوعا بصدقه، لا يحتمل كذبا، وبعضها مقطوعا بكذبه،

لا يحتمل صدقا، فالأول. كأخبار الله تعالى، وأقوال أنبيائه، وكالبديهيات مثل الكلم أعظم من الجزء، والواحد نصف الاثنين، ونحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، إلى غير ذلك مما لا يحتمل الكذب، والثاني: كأقوال مسيلمة، وكنحو قولك الجهل نافع، والعلم ليس بنافع، وما أشبه ذلك مما لا يحتمل الصدق، فلأجل عد هذه الأقوال من أفراد الخبر المحتمل للصدق والكذب ينبغي أن ينظر فيها إلى ذات الجملة الخبرية، وأن يقطع النظر عن المخبر، أو عن الواقع.

كذلك: عدم احتمال الإنشاء للصدق والكذب منظور فيه إلى ذات الجملة الإنشائية، بغض النظر عما يستلزمها، وإلا فإن الجمل الإنشائية تستلزم جملا خبرية تحتمل الصدق والكذب، فقولك: "اقرأ يا محمد" يستلزم خبرا هو: أنا طالب منك القراءة، وقولك: "هل كتبت يا علي" يستتبع خبرا هو: أنا طالب فهم حصول الكتابة منك، وقولك: "ليت الشباب يدوم" يستدعي خبرا هو: أنا أتمنى دوام الشباب وهكذا ... فكل هذه الأقوال جمل خبرية محتملة للصدق

والكذب هي وليدة الجمل الإنشائيةو فعدم احتمال الصيغ الإنشائية للصدق والكذب إذًا منظور فيه إلى ذات الصيغة، لا إلى ما تستلزمه من هذه الأخبار ولهذا زيد قوله: "لذاته".

صدق الخبر وكذبه:

قدمنا لك أن لصيغة الخبر نسبة كلامية، وهي المفهومة من الكلام، ونسبة خارجية، وهي المفهومة من الخارج والواقع، فإذا قلت مثلا: "محمود مسافر، أو محمود ليس مسافرا" فإن ثبوت السفر له، أو عدم ثبوته المفهوم من هذه الصيغة نسبة كلامية، وهذا الثبوت، أو عدمه المفهوم من الواقع والخارج نسبة خارجية.

إذا علمت هذا فاعلم: أن صدق الخبر وكذبه يدوران حول هاتين النسبتين، فإن توافق النسبتان ثبوتا بأن قلت: "محمود مسافر" وهو

في الواقع مسافر، أو توافقتا سلبا بأن قلت: "محمود ليس مسافرا" وهو في الواقع كذلك كان الخبر صادقا، وإن لم تتوافق النسبتان بأن قلت: "محمود مسافر" وهو في الواقع غير مسافر، أو العكس كان الخبر كاذبا -فالخبر إذًا محصور في الصدق والكذب ولا ثالث لهما- وهذا هو رأي الجمهور، وهو الراجح المعول عليه، وفي المسألة آراء أخرى، لا يتسع لها المقام، وليست من صميم الموضوع.

اختبار:

١- فيم ينحصر علم المعاني، وما نوع انحصاره فيه، وما الفرق بين انحصار الكل في أجزائه، وانحصار الكلي في جزئياته؟

٢- اذكر أنواع النسبة، وبين ذلك في مثال تختاره.

٣- قسم الكلام باعتبار نسبته، واذكر ما تعرف من الفروق بين الخبر والإنشاء، مع التمثيل.

٤- بين كيف كان كلام الله تعالى، أو كلام رسله عليهم السلام من قبيل الأخبار، مع أنه لا يحتمل كذبا.

٥- بين السر في زيادة كلمة: "لذاته" في قولهم في بيان معنى الإنشاء: هو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته.

٦- ما معنى صدق الخبر وكذبه؟ وضح ذلك في مثال من عندك.

تمرين:

بين الطرفين، والنسبة بينهما بأنواعها الثلاثة في العبارات الآتية:

١- محمد علي مؤسس الدولة المصرية.

٢- ما كان شوقي خطيبا.

٣- تكلم يا غلام.
٤- لا تنه عن خلق وتأتي مثله.

٥- هل أتاك حديث الغاشية؟
٦- ليت الشباب يعود.
الجواب:
١- الطرفان هما: محمد علي ومؤسس الدولة، فتعلق التأسيس بمحمد علي هو النسبة، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية، وباعتبار قيامه بذهن المتكلم نسبة ذهنية، وباعتبار حصوله في الخارج نسبة خارجية.
٢- الطرفان هما: شوقي والخطابة، وتعلق الخطابة به من حيث سلبها عنه هو النسبة، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية، وباعتبار حضوره بالذهن نسبة ذهنية، وباعتبار حصوله في الخارج نسبة خارجية.
٣- الطرفان هما: التكلم والفاعل المستتر وتعلق التكلم بالفاعل من حيث طلبه منه هو النسبة، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية، وباعتبار قيامه بذهن المتكلم نسبة ذهنية، وباعتبار قيامه بنفس المتكلم نسبة خارجية.
٤- الطرفان هما: لا تنه، والفاعل المستتر، وتعلق النهي بالفاعل من حيث طلب عدم حصوله منه هو النسبة، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية، وباعتبار حضوره بذهن المتكلم نسبة ذهنية، وباعتبار قيامه بنفس المتكلم، واتصافها به نسبة خارجية.
٥- الطرفان هما: أتاك، وحديث الغاشية، وتعلق الإتيان بحديث الغاشية من حيث طلب فهم حصوله هو النسبة، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية، وباعتبار حضوره بذهن المتكلم نسبة ذهنية، وباعتبار قيامه بنفس المتكلم نسبة خارجية.
٦- الطرفان هما: "الشباب" و"يعود"، وتعلق العود بالشباب من حيث طلب حصوله على جهة التمني هو النسبة، وهو باعتبار فهمه من

الكلام نسبة كلامية، وباعتبار حضوره بذهن المتكلم نسبة ذهنية، وباعتبار قيامه بنفس المتكلم نسبة خارجية.
تمرين على هذا السؤال يطلب الجواب عليه:
عنترة فارس عربي. زهير ليس بفارس. اقرأ باسم ربك الذي خلق. لا تقل أصلي وفصلي أبدا. أفاهم أنت؟ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا. علي يقوم الليل. خالد لا يرهب العدا. أفق من غفلتك. لا تيئسوا من روح الله.

الإسناد الخبري:

هو ضم[1] كلمة، أو ما يجري مجراها إلى أخرى، أو ما يجري مجراها على وجه يفيد أن مفهوم[2] إحداهما -وهو المحكوم به- ثابت، أو منفي عن مفهوم الآخرى -وهو المحكوم عليه- ويسمى المحكوم به مسندا، والمحكوم عليه مسندا إليه، وتسمى النسبة بينهما إسنادا.
فقولك: "حسان شاعر، أو حسان ليس بفارس" إسناد خبري إذ قد ضم فيه كلمة هي "شاعر" في المثال الأول" و"فارس" في الثاني إلى أخرى هي "حسان" فيهما على وجه أن مفهوم الشاعرية في الأول، والفروسية في الثاني ثابت لمفهوم "حسان" كما في المثال الأول، ومنفي عنه كما في المثال الثاني.

والمراد بما يجري مجرى الكلمة الجملة الواقعة موقع المفرد -مبتدأ كان، أو خبرا، أو فاعلا، أو نائب فاعل- وبهذا تكون صور طرفي الإسناد أربعا.

---

1 أي: انضمام كلمة، أطلق المصدر وأريد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام؛ لأنه الذي يتصف به اللفظ.

2 المراد: المفهوم المطابقي أو التضمني للقطع بأن الثابت في نحو كتب محمد، أو محمد كاتب إنما هو الحدث الذي هو جزء مفهوم الفعل، أو اسم الفعل، وأن الثابت في نحو: الإنسان حيوان ناطق هو المفهوم المطابقي.

الأولى: أن يكون الطرفان مفردين حقيقة مثل: "علي شجاع"، وانتصر خالد، وقضي الأمر".
الثانية: أن يكونا جملتين مثل: "لا إله إلا الله ينجو صاحبها من النار".
الثالثة: أن يكون المسند إليه مفردا حقيقة، والمسند جملة نحو: "حسان سلق الأعداء بحاد لسانه"، "وخالد هزم الجيش بقوة جنانه".
الرابعة: أن يكون المسند إليه جملة، والمسند مفردا حقيقة نحو: "لا إله إلا الله كنز من كنوز الجنة".

بيان مواضع إليه والمسند

...

بيان مواضع المسند إليه والمسند:

لكل من المسند إليه، والمسند مواضع يعرف بها، وهاك بيانها:

مواضع المسند إليه هي:

1- فاعل الفعل التام، أو شبهة نحو قولك: "حضر محمد الكريم خلقه" فكل من "محمد" و"خلقه" مسند إليه؛ لأن الأول فاعل للفعل التام: وهو "حضر"، والثاني فاعل للشبيه بالفعل،

وهو "الكريم".

٢- نائب الفاعل كلفظ "زيد" من قولك: "ظلم زيد" بالبناء للمجهول.

٣- المبتدأ الذي له خبر كلفظ "الحلم" من قولك: "الحلم محمود".

٤- ما أصله المبتدأ كأسماء الأدوات الناسخة كلفظ الجلالة في قوله تعالى: {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} ، وكلفظ "العلم" في قولك: إن العلم لمفيد، وكالمفعول الأول لظن وأخواتها، والمفعول الثاني لأرى وأخواتها "كمحمد" من قولك: "ظننت محمدا قادما"، و"كالصبر" من قولك: "أريتك الصبر جميلا".

ومواضع المسند هي:

١- الفعل التام مثل: قولك: حضر الأمير، فحفلت به البلاد. فكل من "حضر وحفلت" فعل تام.

٢- اسم الفعل مثل "هيهات الشباب"، و"شتان ما بين الثرى والثريا".

٣- المبتدأ المكتفي بمرفوعه عن الخبر مثل: {أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ} .

٤- خبر المبتدأ كلفظ "ناجح" من قولك لآخر: أخوك ناجح.

٥- ما أصله خبر المبتدأ كأخبار الأدوات الناسخة كالخبر في قولك: "كان معاوية حليما"، وفي قولك: "إن الإسلام لحق"، وكالمفعول الثاني لظن وأخواتها، والمفعول الثالث لأرى وأخواتها كلفظ: "ذكيا" من قولك: "ظننت عليا ذكيا" وكلفظ "جميلا" من قولك: "أريتك الصبر جميلا".

٦- المصدر النائب عن فعل الأمر كلفظ "سعيا" من قولك: "سعيا في الخير"، ومثله قولك: رفقا بالضعفاء، وصبرا على البأساء.

اختبار:

١- عرف الإسناد الخبري ثم وضح التعريف في مثال تختاره، وبين المراد بقوله: أوما يجري مجراها.

٢- اذكر صور طرفي الإسناد الخبري، ومثل لكل بمثال من عندك.

٣- بين مواضع المسند إليه، والمسند، مع التمثيل لهما من إنشائك.

٤- بين في العبارات الآتية الجمل الخبرية والإنشائية، مع بيان المسند والمسند إليه في كل منها:

لا تكن عجلا فيما تؤمله. إن للشباب أملا، إن الشباب جنون برؤه الكبر، لا يغلب من نصره الله. أمسيء أنت أباك؟. أتظن الله غافلا عنك؟. قد يلام البريء من غير ذنب. لا تسع فيما يضرك. صبرا جميلا. شتان ما بينهما. وأحسنوا إن الله يحب المحسنين.

تؤخذ اسكنر

تمرين يطلب جوابه:

عين فيما يأتي الجمل الخبرية والإنشائية، وميز ركني كل جملة:

قد يدرك المرأ ما يتمنى، ستار البغي مهتوك، لا تظن الناس طبعا واحدا،

لا تنه عن خلق أنت آتيه. إنما يعرف الفضل من الناس ذووه. إنما يجزي المرء على قدر عمله. وكان الله قويا عزيزا. برا بالوالدين. أحسن إلى الفقراء. أراغب أنت عن الخير؟ هيهات أن يعود الشباب. على قدر المغارس يكون اجتناء الغارس. زر غبا تزدد حبا. في كل شيء عبرة لمن عقل. لا تغرنكم الحياة الدنيا.

ما يقصده المخبر بخبره:

إذا قصدت أن تخبر إنسانا بخبر ما، وتعلمه إياه فلا يخلو حالك من أمرين:

الأول: أن تقصد إفادة المخاطب الحكم[1] الذي تضمنته الجملة الخبرية، كما إذا قلت مخاطبا إنسانا يجهل قدوم أبيه: "قدم أبوك اليوم" فأنت بهذا الخبر تريد أن تفيد مخاطبك الحكم الذي تضمنته هذه العبارة، وهو قدوم أبيه، ويسمى هذا الحكم "فائدة الخبر" لأنه مستفاد من الخبر.

الثاني: أن تقصد إفادة المخاطب أنك عالم[2] بالحكم الذي دلت عليه العبارة كالمثال المتقدم إذا كان المخاطب يعلم قدوم أبيه، وأنت تعلم منه ذلك، فأنت لا تريد بإخباره في هذه الحال إفادة الحكم الذي تضمنه الخبر وهو قدوم أبيه؛ لأنه عالم به، إنما تريد أن تفيده: أنك عالم بقدوم أبيه.

ويسمى علمك بهذا الحكم "لازم الفائدة" أي: الأمر الذي تستلزمه

---

١ المراد بالحكم المقصود إفادته وقوع النسبة في الخارج كما في القضية الموجبة، أو عدم وقوعها كما في القضية السالبة، فإذا قال لك شخص: قام محمد، أو قال لك: لم يقم محمد كان قصده إفادتك أن ثبوت القيام لمحمد أو نفيه عنه قد تحقق في الخارج، وليس المراد بالحكم الإيقاع، والانتزاع إذ إن معناهما -على ما سبق- إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، ولا ريب أن ليس قصد المتكلم إفادة المخاطب أنه أدرك أن القيام ثابت لمحمد في الواقع أو غير ثابت.

٢ المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزما أو ظنا، لا مجرد التصور.

الفائدة وهي ذلك الحكم الذي تضمنه الخبر –على ما سبق– وإنما سمي بهذا؛ لأن كل من أفدته حكما لزم أن تفيده أيضا أنك عالم به[1]، من غير عكس أي: ليس كل من أفدته أنك عالم بالحكم الذي تضمنه الخبر أفدته هذا الحكم نفسه لجواز أن يكون عالما به قبل الإخبار، لهذا كان الحكم الذي تضمنه الخبر هو الملزوم، وعلمك بهذا الحكم هو اللازم.

قيل: إن فائدة الخبر هي الحكم المستفاد منه –على ما سبق– وهذا الحكم قد يكون معلوما للمخاطب قبل الإخبار –كما علمت– فما وجه تسميته فائدة الخبر حينئذ؟ أجيب: أن ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر فعلا، بل ما من شأنه أن يقصد بالخبر، ويستفاد منه وإن لم يستفد بالفعل.

ملحوظة: إن قصد المخبر إفادة وقوع النسبة لا يستلزم تحققها في الخارج. فإذا قلت لآخر: "محمد كريم"، أو قلت: "محمد ليس كريما" دل على ذلك ثبوت الكرم لمحمد في الواقع، أو عدم ثبوته له في الواقع، غير أن دلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون الكرم أو عدمه متحققا في الواقع حقيقة لجواز أن يكون الخبر كاذبا، وإذًا فعدم تحقق النسبة في الواقع في القضية الموجبة، أو تحققها في الواقع في القضية السالبة احتمال عقلي نشأ عن كون دلالة الخبر على معناه وضعية، يجوز فيها تخلف الدال عن المدلول.

تنبيه:

علم مما تقدم أن القصد من إلقاء الخبر بمعنى الإعلام به، إما إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة الخبرية، أو إفادة أن المتكلم عالم بهذا الحكم، وهذا هو الغالب في استعمال الخبر.

---

[1] أي: فليس التلازم بين ذات الحكم وذات العلم إذ لا تلازم بينهما فقد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم، وإنما التلازم بينهما باعتبار الإفادة. بمعنى أن إفادة الأول ملزومة لإفادة الثاني، ومن هنا يعلم أن ليس المراد بالعلم في هذه الملازمة خصوص التصديق بالحكم تصديقا جازما، بل المراد به مجرد حصول صورة الحكم في ذهن المخبر، سواء كان معتقدا له اعتقادا جازما أو غير جازم، أو غير معتقد له أصلا.

وقد يكون الحامل في الأخبار بواعث أخرى نذكر منها ما يلي:

١– إظهار التحسر والتحزن كما في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران {رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى} فغير معقول أن تريد أم مريم الإعلام بمضمون هذا الخبر، أو بلازمه لأن المخاطب هو المولى سبحانه، وهو العالم بخفايا الأمور، وإنما تريد أن تظهر تحزنها وتحسرها على خيبة رجائها، وفوات ما كانت تأمل، وهو أن تلد ذكرا لتهبه لخدمة بيت المقدس، ومن هذا يعلم أن

استفادة معنى التحسر من الآية إنما جاء من طريق الإشارة والتلويح، وليس اللفظ مستعملا فيه كما فهم بعضهم[1]، والإلزام أن تكون الآية إنشاء في المعنى، فلا تصلح شاهدا لما نحن بصدده من التمثيل بها لما هو خبر لم يرد به إفادة المخاطب الحكم، ولا لازمه.

٢- إظهار الضعف كما في قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: {رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} فزكريا عليه السلام لا يريد بهذا القول أن يخبر الله بحاله إذ يعلم أن الله لا يخفى عليه شيء، ولكنه قصد إظهار ضعفه، وأنه بلغ من الوهن والكبر غاية لا أمل له بعدها في الحياة.

٣- التوبيخ كما في قولك لمسلم تارك الصلاة: "الصلاة ركن من أركان الإسلام" فغير معقول أنك تريد إفادته مضمون هذا الخبر، أو إفادته أنك عالم به، فإن ذلك مما لا يخفى على أحد من المسلمين، فلا بد إذًا أن يكون الحامل على هذا الإخبار غرضا آخر هو توبيخه على تركه الصلاة، مع قيام الدلائل القاطعة على فرضيتها، إلى غير ذلك من الأخبار المستعملة في معانيها، ولم يقصد بها الإفادة كما هو الأصل فيها.

---

[1] فهم هذا القائل أن الكلام مستعمل في معنى التحسر والتحزن مجازا مرسلا من استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة اللزوم، إذ يلزم من الإخبار بوقوع ضد ما يرجى إظهار التحسر والتحزن على فواته، وقد عرفت الرد عليه.

اختبار:

١- ما هو الغرض الأصلي من إلقاء الخبر؟ وما المراد بالحكم المقصود إفادته المخاطب، مثل لما تقول.

٢- ما وجه تسمية علم المتكلم بالحكم لازم الفائدة، أو لازم الحكم؟، وهلا صح العكس، فيجعل الحكم المراد إفادته هو اللازم، ويجعل العلم به هو الملزوم؟ وما المراد بالعلم المقصود إفادته المخاطب، التصديق، أم مجرد التصور؟ بين ذلك بالمثال.

٣- اذكر أربعة من الأغراض التي يخرج فيها الخبر عن وضعه، مع التمثيل.

٤- بين الغرض من الخبر فيما يأتي:

هواي مع الركب اليمانين مصعد ... جنيب وجثماني بمكة موثق[1]

أنت ربحت كذا من المال "لمن يعلم ذلك". احترام الأم واجب. أخوك نجح في مسعاه لمن لا يعلم ذلك. كل امرئ بما كسب رهين. من غربل الناس نخلوه. {لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ} .

إلهي عبدك العاصي أتاكا ... مقرا بالذنوب وقد دعاكا

جاء الهناء وولى الشقاء. فاز المجد. وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون. الشمس طالعة،

للعاثر. قال الشاعر:

قومي همو قتلوا أميم أخي ... فإذا رميت يصيبني سهمي[2]

---

[1] قاله جعفر بن علبة الحارثي وهو سجين بمكة، وكان قد قتل رجلا من بني عقيل فسجن فيه، وكان يومئذ بمكة ركب من اليمن فيه محبوبته، وقد عزم هذا الركب على الرحيل فأنشأ هذا البيت يتحسر وهو من قصيدة أنشأها في هذا المعنى.

[2] قاله الحرث بن وعلة الجرمي وهو شاعر جاهلي: يقول: قومي يا أميمة هم الذين فجعوني بقتل أخي، فإن حاولت الانتقام منهم عاد ذلك علي بالضرر؛ لأن عز الرجل بعشيرته.

اسكنر

تمرين على هذا السؤال يطلب جوابه:

ظهرت نتيجة الامتحان "لمن لا يعلم ذلك". {رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ} . جاء الظريف وذهب الثقيل. نجح ابنك في الامتحان "لمن يعلم هذا النبأ".

رب إني لا أستطيع اصطبارا ... فاعف عني يا من يقبل العثارا

{لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ} . {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} . {إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ} . رب إني

قد تخطاني التوفيق. لفاعل الخير الجزاء الأوفى. {إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ} . ذهب الشباب فما له من عودة.

أحوال الإسناد الخبري:

للإسناد الخبري أحوال تعرض له، وهي أربعة: التوكيد، وتركه، والحقيقة العقلية، والمجاز العقلي.

الأول والثاني: التوكيد، وتركه. تقدم أن المقصود الأصلي من الإخبار إفادة المخاطب مضمون الخبر، أو لازمه، فينبغي للمتكلم إذًا أن يكون كلامه على قدر الحاجة، فلا يزيد ولا ينقص في عبارته حذرا عن اللغو، فيضع نفسه من المخاطب موضع الطبيب الماهر من المريض، يشخص حاله، ويعطيها ما يناسبها، والمخاطب إزاء هذه الحال أحد ثلاثة:

١- أن يكون خالي الذهن من الحكم[1] ومن التردد فيه، بمعنى أنه لم يسبق له علم بمضمون الخبر على جهة التصديق به أو التردد فيه.

---

[1] فهم بعضهم: أن معنى خلو الذهن عن الحكم عدم التصديق به، أو عدم التصور له ومن

المعلوم أن خلو الذهن عن تصور الحكم لا يتأتى معه التردد فيه؛ لأن التردد في الشيء فرع عن تصوره وإذًا فلا حاجة إلى قوله: ومن التردد فيه، وأجيب بأن المراد بخلو الذهن عن الحكم عدم الإذعان والتصديق به؛ لأن معنى خلو الذهن عنه عدم حصوله فيه، وحصوله فيه إنما هو الإذعان به فيكون المعنى: خلو الذهن عن الإذعان به، وخلو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد في الشيء مع خلو الذهن عن التصديق به.

ومثل هذا المخاطب يلقى إليه الخبر ساذجا غفلا من أدوات التأكيد لعدم الحاجة إليه لتمكن معنى الخبر في ذهنه إذ وجده خاليا، وخلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه، قال الشاعر:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى ... فصادف قلبا خاليا فتمكنا

فإن كان لإنسان أخ تقدم إلى الامتحان فنجح فيه، ولم يصل إلى علمه نبأ نجاحه، فأردت إخباره بذلك قلت هكذا، "نجح أخوك في الامتحان" مجردا من أي أداة من أدوات التأكيد[1]،ويسمى هذا الضرب من الخطاب "ابتدائيا" لأنه لم يسبق بطلب أو إنكار.

٢- أن يكون مترددا في الحكم المراد إفادته إياه، طالبا له[2] أي: طالبا بلسان حاله وقوفه على جلية الأمر إذ إن المتردد في الشيء عادة يكون متشوقا إليه، طالبا في نفسه معرفته ليزول تردده، ويستقر على أحد الأمرين المتردد فيهما، ومثل هذا المخاطب يستحسن أن يؤكد له الخبر بأداة توكيد واحدة محوا لهذا التردد وتمكينا للحكم في ذهنه -سواء استوى لديه طرفا الإثبات والنفي، أو كان لأحدهما راجحية إلى حد ما- وهذا هو مذهب الجمهور.

أما رأي الإمام عبد القاهر فإن المستحسن له التأكيد عنده إنما هو المتردد الذي يرجح أحد الطرفين المخالف لرأيك فكأنه ينكر الطرف الآخر، ولتحويله عن هذا الطرف الغالب عنده كان إلى التأكيد في حاجة هي أشبه بحاجة المنكر إليه، وليس كذلك شأن الشاك الذي استوى عنده الطرفان، فإن أدنى إخبار يمحو شكه، ويزيل تردده إذ لم يكن له ميل

---

١ التأكيد المحظور هنا هو المنصب على النسبة، أما التأكيد الموجه إلى الطرفين كالتأكيد اللفظي: أو المعنوي فلا مانع منه نحو: على علي قائم، أو على نفسه قائم.

٢ المراد بالحكم المقصود إفادته وقوع النسبة أو عدم وقوعها، والضمير في "له" عائد إليه بمعنى العلم بوقوع النسبة أو عدم وقوعها أي: التصديق بذلك ففي الضمير شبه استخدام.

خاص لأحد الجانبين، فلا داعي لتأكيد الحكم له، وشأنه في ذلك شأن خالي الذهن -تلك هي- على ما أعلم وجهة نظر الإمام عبد القاهر[1].

فإن كان المخاطب في المثال السابق مترددا في الحكم أي: بين فوز أخيه، وعدم فوزه، بأن

بلغه نبأ فوزه، أو إخفاقه ممن لا يثق بخبره حسن منك أن تؤكد له الخبر ليطمئن إلى أحد الأمرين، فتقول له: "إن أخاك فائز في الامتحان" سواء كان المخاطب شاكا أو ظانا على مذهب الجمهور.

وعند الإمام لا يقال ذلك إلا لمن له ميل أكثر إلى أحد الجانبين، وهو عدم الفوز كما سبق بيانه، ويتضح هذا الرأي في قول أبي نواس:

عليك باليأس من الناس ... إن غنى نفسك في اليأس

فإن مثل هذا الخبر مما يبعد في الظن مثله لجزيان العادة على خلافه، إذ إن مجرى العرف والعادة ألا يدع الناس الرجاء والطمع، ويحملوا أنفسهم على اليأس ويجعلوا فيه الغنى كما ادعى. فالرأي الغالب إذا على خلاف هذا، ولذلك قالوا: يحسن موقع "إن" المؤكدة في مثل هذا الخبر ويسمى هذا الضرب: "طلبيا" لأن المخاطب -كما قلنا- طالب وقوفه على حقيقة الأمر.

٣- أن يكون منكرا للحكم المراد إخباره به معتقدا غيره، ومثل هذا المخاطب يجب[٢] تأكيد الخبر له تأكيدا يتناسب مع إنكاره قوة وضعفا[٣].

---

[١] انظر على أي الرأيين يمكن أن يحمل قوله تعالى مخاطبا نوحا عليه السلام: {وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ} مع ما نعلمه من أن نوحا لم يكن ظانا لعدم غرقهم بل كان مترددا.

[٢] التأكيد الواجب والمستحسن في نظر البلغاء سواء؛ لأن المستحسن عندهم واجب، غير أن الفرق بينهما من جهة أن اللوم على ترك المستحسن أخف نوعا من اللوم على ترك الواجب.

[٣] أي: لا عددا فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللإنكارين ثلاثة تأكيدات لقوتهما، وللثلاثة أربعة تأكيدات كما سيأتي في الآية.

فإن كان المخاطب في المثال السابق منكرا لنجاح أخيه، معتقدا إخفاقه لسبب ما وجب عليك أن تؤكد له الخبر محوا لهذا الإنكار، فتقول: "إن أخاك لناجح" فإن لم يقتنع المخاطب، وأصر على إنكاره زدته تأكيدا[١]. حتى يمحي هذا الإنكار، ومنه قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا[٢] في المرة الأولى: {إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ} مؤكدا بإن، واسمية الجملة[٣]، وإذ كذبوا في المرة الثانية قال: {رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ} مؤكدا بالقسم[٤]، وإن، واللام، واسمية الجملة لإمعان المخاطبين في الإنكار إذ قالوا: {مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ} وسمي هذا الضرب إنكاريا؛ لأنه مسبوق بإنكار، وهكذا تختلف الأساليب باختلاف المقاصد، ويتنوع الكلام حسبما يقتضيه المقام.

وقد يخفى على بعض ذوي البصر ما في اللغة العربية من خواص ودقائق، فيقع في حيرة وارتباك حتى يقيض الله له بعض من سبروا غورها، ووقفوا على أسرارها، فيحسر اللثام عن وجه الحقيقة، ويداوي

---

١ مؤكدات الحكم كثيرة منها: إن المكسورة، والقسم، ونونا التوكيد، ولام الابتداء، واسمية الجملة، وتكريرها، وحروف التنبيه، وضمير الفصل، وقد التي للتحقيق، وأداة الحصر، وغير ذلك.

٢ عبر بصيغة الجمع مع أن المكذب في المرة الأولى اثنان بدليل قوله: {إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا} ؛ لأن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة، إذ إن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان.

٣ أي: كونها اسمية وليس المعنى صيرورتها وجعلها اسمية، إذ لا يشترط في التأكيد بها كونها معدولا بها إلى الاسمية وكما فهم، ثم إن الجملة الاسمية لا تفيد التأكيد إلا إذا اعتبرت مؤكدة بأن قصد التأكيد بها، وقيل لا تفيد التأكيد وحدها، بل تفيده مع مؤكد آخر.

٤ وهو قوله {رَبُّنَا يَعْلَمُ} فقد ذكروا أنه جار مجرى القسم في التأكيد كشهد الله وعلم الله.

حيرته بما يثير إعجابه١.

ثم إن الجري على هذا النحو في الخطاب من خلو الكلام من التأكيد لخالي الذهن، واستحسان التأكيد للمتردد، ووجوبه للمنكر هو ما يتطلبه ظاهر حال المخاطب -وحينئذ ينبغي للمتكلم أن يراعي في خطابه ما يبدو من حال مخاطبه ليكون كلامه مطابقا- ويسمى الجري على هذا النحو إخراجا للكلام على مقتضى ظاهر الحال.

إذا علمت هذا فاعلم أن المتكلم قد يغض النظر عن ظاهر حال المخاطب، ويعتبر فيه أمرا آخر غير ما يبدو له من حاله لسبب ما، ويخاطبه على هذا الاعتبار، والجري على هذا النحو يسمى:

---

١ من ذلك ما روي أن أبا إسحاق الكندي ركب إلى أبي العباس المبرد يسأله: إني لأجد في كلام العرب حشوا. فقال أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجدهم يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم، فالألفاظ مختلفة والمعنى واحد. فأجاب أبو العباس: بل المعاني مختلفة، فالأول إخبار عن قيامه، والثاني جواب عن سؤال سائل، والثالث جواب عن إنكار منكر، فقد اختلفت الألفاظ لاختلاف المعاني فما أحار الكندي جوابا.

إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر:

وذلك إنما يكون حيث ينزل الشيء منزلة غيره، فمن ذلك:

١- تنزيل العالم بالحكم، أو بلازمه منزلة الجاهل بهما لعدم جريه على مقتضى علمه، فإن من لا يعمل بمقتضى علمه هو والجاهل سواء.

مثال العالم بالحكم المنزل منزلة الجاهل به قولك للمسلم التارك للصلاة "الصلاة واجبة" فهو قطعا يعلم وجوبها بحكم إسلامه، فالإخبار حينئذ خروج بالكلام عن مقتضى الظاهر، إذ مقتضى الظاهر الكف عن إخباره لعلمه بالحكم لكن نزل علمه به منزلة الجهل به لعدم جريه على موجب علمه، إذ لو كان عالما حقا بوجوب الصلاة ما تركها.

ومثال العالم بلازم الحكم المنزل منزلة الجاهل به قولك: "ضربت ابنى" بتاء الخطاب لمخاطب يعلم أنك تعرف أنه اعتدى على ابنك بالضرب، لكنه يناجي غيره بضربه إياه. فالمخاطب إذًا يعلم بلازم الحكم، فالإخبار حينئذ خروج بالكلام عن مقتضى الظاهر إذ مقتضاه ألا يخبر بما هو عالم به، لكن نزل علمه هذا منزلة الجهل لعدم جريه على مقتضى علمه إذ لو كان عالما حقا بأنك تعلم ما صنعه في ابنك ما ناجى غيره بما فعله، فهو لما أسر إلى غيره بضرب ابنك صار كأنه يخفي عنك ذلك، وكأنه يجهل أنك عالم بما كان منه[1].

ونظير ما ذكرنا في تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به قوله تعالى يخاطب النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه: {وَلَقَدْ [2] عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} بيان ذلك أن عجز الآية في بادئ الرأي يتنافى مع صدرها ذلك: أن معنى الآية: والله لقد علم اليهود أن من آثر كتاب السحر على كتاب الله ما له في ثواب الله من نصيب، ووالله لبئس ما باعوا به سعادتهم وحظوظهم لو كانوا يعلمون سوء مغبة ما فعلوا، فأنت ترى أن العلم الواقع بعد "لو"

---

[1] إنما جاز تنزيل العالم منزلة الجاهل عند عدم القيام بموجب العلم تنديدا به، وتقبيحا لحاله لأنه إذا كان عالما بالشيء ولم يعمل بموجب علمه، ثم أخبر به كان في إلقاء الخبر إليه إشارة إلى أنه هو والجاهل سواء وفي هذا من التوبيخ ما لا يخفى.

[2] اللام موطئة للقسم، والضمير في {عَلِمُوا} لليهود واللام في {لَمَنِ اشْتَرَاهُ} ابتدائية، وضمير {اشْتَرَاهُ} عائد على كتاب السحر والشعوذة، والمراد بالاشتراء: الاختيار والاستبدال، و {مَنِ} مبتدأ، وجملة {اشْتَرَاهُ} صلة، وقوله: {مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ} جملة مركبة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر {مَنِ} ، وجملة "من اشتراه إلخ" سادة مسد مفعولي "علم" لتعليقه بلام

الابتداء، وجملة "ولبئس إلخ" معطوفة أما على جملتي القسم والجواب فيقدر فيها قسم، وتكون اللام في لبئس موطئة له، وأما معطوفة على جملة الجواب وحدها فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام في لبئس موطئة للقسم الأول كاللام الأولى و"لو" شرطية ومفعول "يعلمون" محذوف أي: لو كانوا يعلمون مذمومية الشراء، أو ينزل الفعل منزلة اللازم أي: لو كانوا من أهل العلم وجواب "لو" محذوف تقديره "لامتنعوا".

منفي بها؛ لأنها حرف امتناع، وقد أثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية، وهذا بحسب ظاهره تناف، ولأجل التحلل من هذا التنافي، والتوفيق بين ثبوت العلم لهم أولا، ونفيه عنهم ثانيا نزل العلم المثبت لهم منزلة عدمه لعدم جريهم على موجبه إذ لو علموا حقا سوء عاقبة ما فعلوا من إيثارهم كتاب السحر على كتاب الله لأقلعوا عنه.

وإنما كانت الآية نظيرا لما نحن بصدده، وليست مثالا له؛ لأنها ليست من قبيل تنزيل العالم بالفائدة، أو لازمها منزلة الجاهل بهما؛ لأن اليهود ليسوا مخاطبين بالآية، ولم يقصد إعلامهم بها، منزلين منزلة الجاهلين وإنما المخاطب بها النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه كما قدمنا، وهم ليسوا عالمين بفائدة الخبر[١].

٢- تنزيل خالي الذهن منزلة المتردد، وذلك إنما يكون حيث يقدم له كلام يلوح بجنس الخبر، ويشير إليه كأن يأتي إليك رجل يتشفع إليك في ابن لك غضبت عليه لسبب ما، فتقول له: "لا تحدثني في شأن هذا الولد العاق إنه مطرود من منزلي"، فقولك: "إنه مطرود" هو الخبر، وقد ألقي لخالي الذهن مؤكدا تنزيلا له منزلة المتردد في الحكم، الطالب لمعرفته.

ذلك لأنه قدم له كلام يشعر بجنس هذا الحكم، وهو قولك أولا: "لا تحدثني في شأن هذا العاق" فإن هذا القول يشعر المخاطب أن المتشفع فيه قد استحق العقاب، وصار في مقام المتردد في نوع هذا العقاب أهو ضرب، أم طرد، أم حرمان من كذا، أم نحو ذلك من أنواع العقاب؟ وكأنه يطلب معرفته لهذا نزل منزلة المتردد، وخوطب خطابه، فخلوا الذهن هو ظاهر حال المخاطب، وهو أمر ثابت فيه متحقق يقتضي

---

١ قد ينزل وجود الشيء منزلة عدمه كما في قوله تعالى: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى} فقد نزل الرمي منه -صلى الله عليه وسلم- منزلة العدم باعتبار ما ترتب عليه من الآثار العجيبة التي لا تترتب على فعل غيره من سائر البشر عادة، وهي إصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم، ولهذا نفي عنه بقوله: وما رميت، ثم أثبت له ثانيا بالنظر إلى الظاهر.

أن يلقى إليه الخبر خلوا من التأكيد، لكن المتكلم صرف النظر عن هذا الظاهر المتحقق، واعتبر في المخاطب أمرا آخر غير متحقق فيه، وذلك هو التردد لما قدم له من الكلام الملوح

للخبر، وعامله في الخطاب معاملة المتردد، ومثله قوله تعالى خطابا لنوح عليه السلام: {وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ} فقوله: {وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا} مشعر بأن سيحل بقومه العقاب[1]، فصار نوح عليه السلام في مقام المتردد في نوع هذا العقاب لهذا نزل منزلة المتردد، وخوطب خطابه.

٣- تنزيل العالم بالحكم منزلة المنكر إذا ظهر[2] عليه شيء من أمارات الإنكار[3] وحينئذ يؤكد له الكلام كما يؤكد للمنكر حقيقة كما إذا كان المخاطب مسلما تاركا للصلاة، أو معاقرا للخمر، فتقول له مؤكدا: "إن الصلاة لواجبة، أو إن الخمر لحرام"، فالمخاطب بحكم إسلامه يعلم قطعا بوجوب الصلاة، كما يعلم بحرمة الخمر، ولا ينكر ذلك، لكن تركه للصلاة، أو معاقرته للخمر جعله في منزلة المنكر ذلك إذ لو كان يؤمن حقا بوجوب الصلاة، أو بحرمة الخمر لما خالف أمر الله فيهما، لهذا خوطب خطاب المنكر خروجا بالكلام عن مقتضى ظاهر حاله -ومنه قول حجل[4] بن نضلة القيسي.

---

[1] أي: مشعر بجنس الخبر وهو مطلق عقاب، ولا إشعار فيه بخصوص الخبر الذي هو الإغراق نعم إذا لاحظنا ضميمة قوله قبل ذلك: واصنع الفلك بأعيننا ووحينا، كان فيه إشعار بخصوص هذا العقاب.

[2] أو كان الحكم بعيدا والمخاطب سيئ الظن بالمتكلم، أو أن المتكلم يعرف من المخاطب أنه لا يقبله، أو غير ذلك من الأسباب التي تستدعي التأكيد.

[3] أي: في زعم المتكلم لا الأمارات الموجبة لظن الإنكار وإلا كان التأكيد حقيقيا لا تنزيليا.

[4] بفتح الحاء والجيم وهذا لقبه واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس: نضلة: بفتح فسكون اسم أمه.

جاء شقيق عارضا رمحه ... إن بني عمك فيم رماح[1]

فشقيق هذا لا ينكر أن في بني عمه رماحا، بل إنه ليعلم ذلك بحكم الجوار، أو بحكم الخصومة القائمة بين الطرفين، لكن مجيئوه على هذه الصورة، واضعا رمحه عرضا من غير تهيؤ واستعداد، شأن الصلف، المزهو بنفسه، المدل بقوته جعله في منزلة المنكر أن في عمه من يستطيع نزاله في ميدان القتال، إذ لو كان معترفا بذلك لجاء على هيئة المستعد للقائهم، المتهيئ لقتالهم[2].

فعدم الإنكار فيما مثلنا "أولا وثانيا" ظاهر حال المخاطب، وهو أمر ثابت فيه ووصف له في الواقع يقتضي أن يلقي إليه الكلام خلوا من التأكيد، بل يقتضي ألا يلقي إليه الخبر أصلا لعلمه بالحكم الذي تضمنه، لكن المتكلم غض النظر عن هذا الظاهر، واعتبر في المخاطب أمرا

آخر ليس متحققا فيه، ولا وصفا له هو "الإنكار" لما بدا عليه من أماراته، وخوطب خطاب المنكر حقيقة على غير ما يقتضيه ظاهر حاله كما تراه في البيت، وفي المثال قبله.
٤- تنزيل المتردد في الحكم منزلة المنكر كما في قولك: "إن أخاك لناجح" لمن يتردد في نجاح أخيه، ولكنه يرجح عدم نجاحه، فهذا القول خبر وقد ألقي للمتردد مؤكدا تأكيدا يناسب المنكر للحكم تنزيلا له منزلته -ذلك أنه لما غلب على رأيه عدم نجاح أخيه صار بمثابة المنكر لنجاحه، واستحق أن ينزل منزلة المنكر في الخطاب- فالتردد حال ظاهرة

---

١ عارضا رمحه أي: واضعا رمحه وهو راكب على فخذيه يكون عرضه جهة العدو، وإنما سماهم بني عم باعتبار أنهم جميعا من فصيلة العرب وإن تعددت قبائلهم، ولا يبعد أن يكون بين شقيق وهؤلاء القوم وشائج قربى.
٢ في الشطر الثاني من البيت التفات من الغيبة إلى الخطاب وفي هذا تهكم وسخرية بشقيق ورمي له بالنزق وخرق الرأي إذ لو علم بعدة بني عمه ما اتجه إليهم بل لم تقو يده على حمل السلاح لضعف بنائه؛ ولأنه لم يألف هذه المواقف وكأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان.

للمخاطب، وهي وصف ثابت له حقيقة، يقتضي أن يلقى إليه الخبر مؤكدا تأكيدا يناسبه، ولكن غض النظر عن هذه الحال الظاهرة، واعتبر فيه أمر آخر ليس وصفا له في الواقع هو "الإنكار" وخوطب خطاب المنكر.
٥- تنزيل المنكر منزلة المتردد كما في قولك: "إن الأدب نافع" لمن ينكر نفع الأدب، ولكن إنكاره ضعيف يزول بأدنى تأكيد فهذا القول خبر، وقد ألقى للمنكر مؤكدا تأكيدا يلائم المتردد في الحكم تنزيلا له منزلته بسبب ضعف إنكاره حتى كاد يكون مترددا لا منكرا، فالإنكار حال ظاهرة في المخاطب، وهي أمر ثابت فيه حقيقة، يقتضي أن يخاطب خطاب المنكر، فيؤكد له الخبر تأكيدا يتناسب مع إنكاره، لكن صرف النظر عن هذه الحال الظاهرة، وفرض فيه أمر آخر غير متحقق فيه هو "التردد" وخوطب خطابه[١].
٦- تنزيل المنكر منزلة خالي الذهن إذا كان الدليل على غير ما يعتقد واضحا، بحيث لو استطاع التأمل فيه لارتدع عن إنكاره كما في قوله تعالى خطابا لمنكر الوحدانية: {وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} فهذا القول خبر، وقد ألقي للمنكر خلوا من التأكيد تنزيلا له منزلة من لم يكن منكرا ولا مترددا، ذلك أن الدليل على الوحدانية قائم بين يديه، لو نظر فيه نظرة عادلة، وأزال تلك الغشاوة من عينيه، والتفت إلى ما يحيط به من الآثار لأذعن عن جحوده، فالإنكار ظاهر حاله، وهو وصف له في الواقع يقتضي أن يلقى إليه الخبر مؤكدا وجوبا، لكن قطع النظر عن هذا

الأمر الثابت، وفرض فيه أمر آخر غير متصف به في الواقع، وهو خلو الذهن من الحكم لنكتة وضوح الدليل القائم، بحيث يعتبر الإنكار معه كلا إنكار، وخوطب خطاب غير المنكر، ومثله قوله تعالى: {لا رَيْبَ فِيهِ} ، ومعناه:

---

١ قد يقال: أي: ثمرة لتنزيل المنكر منزلة المتردد أو العكس مع أن كليهما يؤكد به القول من غير تنزيل، ويجاب بأن فائدة التنزيل نقص التوكيد في الأول، وزيادته في الثاني فإن المتردد يؤتى معه بتأكيد واحد، ويؤتى مع المنكر بأكثر من ذلك، وهذا الجواب أحسن مما أجاب به بعضهم من أن فائدة التنزيل صيرورة التأكيد مع المنكر واجبا، ومع المتردد مستحسنا إذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ.

أن القرآن ليس مظنة للريب، ولا موضعا للشك، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم مما ينكره الكثير من الكفار وكان مقتضى الظاهر أن يؤكد، فيقال: إنه لا ريب فيه، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما بين أيديهم من الدليل الواضح[1] الدال على أنه لا ينبغي أن يكون موضع ريب.

وإنما كان معنى الآية ما ذكرنا من كون القرآن ليس بمظنة للشك؛ لأننا لو أبقيناها على ظاهرها من نفي الريب على الاستغراق بمعنى: لم يقع فيه ريب من أحد لم يكن مطابقا للواقع لكثرة المرتابين فيه، فلا تكون الآية من قبيل جعل المنكر كغير المنكر؛ لأن الحكم الذي يجعل فيه المنكر كغيره يجب أن يكون مطابقا للواقع، عليه من الدلائل ما لو تأملها المنكر لأذعن، وأقلع عن إنكاره، وهذا الحكم -وهو نفي الريب على سبيل الاستغراق- ليس كذلك لثبوت الريب في الواقع[2]- إلى غير ذلك من المواضع التي يخرج فيها الكلام على غير مقتضى الظاهر لتنزيل الشيء منزلة غيره.

تنبيهان:

الأول: يعلم مما تقدم أن الحال وظاهر الحال -مع اتفاقهما في أن كلا منهما يدعو المتكلم إلى اعتبار أمر زائد في الكلام- يفترقان من حيث إن ظاهر الحال أخص مطلقا من الحال؛ لأن ظاهر الحال هو الوصف الثابت للمخاطب في الواقع كخلو الذهن أو التردد، أو الإنكار، بخلاف الحال فهو أعم من أن يكون وصفا ثابتا للمخاطب في الواقع، أو كان أمرا مفروضا فيه

---

١ هو كونه معجزا تحدي العرب في أبين صفاتهم فعجزوا عن مباراته.

٢ الأولى أن تكون الآية المذكورة من قبيل التنظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه، بناء على وجود ما يزيله، فينزل ريب المرتابين منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله من الأدلة والأمارات كما

ينزل الإنكار منزلة عدمه، أما جعل الآية من قبيل المثال لما نحن بصدده فيحتاج إلى تأويل الآية بما ذكرنا من أن المعنى: ليس القرآن بمظنة للريب، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

فرضا، فالحال في نحو قولك لمنكر حقية الإسلام: "إن الإسلام لحق" هو الإنكار؛ لأنه أمر دعا المتكلم إلى أن يعتبر في كلامه خصوصية هي "التأكيد" وهو ظاهر حال أيضا؛ لأنه أمر ثابت للمخاطب في الواقع فقد اتحد الحال وظاهر الحال في مثل هذا المثال، أما في نحو قولك للمسلم التارك للزكاة: "إن الزكاة لواجبة" فإن الحال فيه "الإنكار" لأنه أمر دعا المتكلم إلى أن يعتبر التأكيد في خطابه، وليس ظاهر حال له إذ ليس وصفا ثابتا له في الواقع، وإنما الثابت له "عدم الإنكار"، غير أن المتكلم لم يعتبر هذا الوصف، وفرض فيه أمرا ليس وصفا له في الواقع هو "الإنكار" وخاطبه على هذا الاعتبار، فظهر أن ظاهر الحال أخص مطلقا من الحال.

الثاني: أن ما تقدم من الاعتبارات السابقة من ترك التأكيد لخالي الذهن، واستحسانه للمتردد، ووجوبه للمنكر على حسب إنكاره كما يجري في الإسناد المثبت –كما سبق– يجري مثله في الإسناد المنفي، فيقال لخالي الذهن في النفي: "ما محمد شاعرا" بلا تأكيد، ويسمى ابتدائيا، ويقال للمتردد: "ما محمد بشاعر" بالتأكيد المستحسن، ويسمى طلبيا، ويقال للمنكر: "والله ما محمد بشاعر" بالتأكيد الواجب، ويسمى إإنكاريا. كذلك قد يخرج الكلام في النفي على غير مقتضى الظاهر كما في الإثبات، فينزل غير المنكر مثلا منزلة المنكر إذا ظهرت عليه أمارات الإنكار، فيؤكد له القول كما يؤكد للمنكر حقيقة، فيقال: "والله ما خلا هذا البلد من بني فلان" لمن بدت عليه أمارة إنكار أن هذا البلد لم يخل من هؤلاء الأعداء لذهابه إليهم على هيئة الآمن المطمئن، كما يجعل المنكر كغير المنكر إذا كان الدليل على غير ما يعتقد قائما بين يديه، لو تأمل فيه ارتدع، وحينئذ لا يؤكد له القول كما هو الشأن مع خالي الذهن، فيقال: "ما دين المجوسية حقا" لمنكر أن دين المجوسية ليس حقا، وعلى هذا يكون القياس.

اختبار:

١– اذكر أحوال الإسناد الخبري، ثم بين أحوال المخاطب بالنظر إلى تأكيد الخبر، وعدم تأكيده، مع بيان نوع الخبر المناسب لكل حال، مع التمثيل.

٢– بين الخلاف الواقع بين الإمام والجمهور في خطاب المتردد، وأي الرأيين أقرب إلى الصواب حسب رأيك؟

٣– لم كان العلم بالحكم لازما له. وهلا صح العكس؟ وضح ما تقول بالمثال، وائت بمثالين من عندك نزل في أحدهما العالم بالحكم منزلة الجاهل به، وفي الآخر بالعكس.

٤– ائت بمثال نزل فيه خالي الذهن منزلة المتردد، مع بيان الفرق بين الحال وظاهر الحال، ومع توضيح ذلك بالمثال.

٥– عين فيما يأتي من الجمل نوع الخبر، وبين ما جرى منها على مقتضى ظاهر الحال، وما جرى منها على خلافه.

ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب، إني لوفي لأصدقائي. قولك في غير القرآن: وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء. على رسلك يا علي، واقصد في القول إن في الحاضرين للسنا مقاويل. إن الميسر لرجس، "والخطاب لمسلم". لا تراوغ في الحق إن المبطل مخذول. إن شفاءك لقريب. "لمريض تردد في شفائه لخطورة مرضه". العالم حادث "لمنكر حدوثه". إن فرج الله قريب "لمنكر ذلك ولكن إنكاره ضعيف".

تؤخذ اسنكر

تمرين يطلب جوابه قياسا على ما سبق:

للحق الغلبة ولو بعد حين، إن ربك لبالمرصاد، إن الحق واضح أبلج، لم ترع الله في عملك، إن الله يعلم ما تصنعون، لكم من زكاة أموالكم ثراء، دعني وشأن هذا الأثيم قد حولت قلبي عنه، وصرمت حبال

وده. إن الصلاة لإحدى دعائم الإسلام "لمسلم" القرآن شفاء القلوب "لمنكر ذلك". لقد وافق الرئيس على تعيينك "لمتردد". لا يغرنك ما كتب، إن بين السامعين كتابا. محمد رسول الله "لمنكر الرسالة". إن الله لعزيز ذو انتقام، لمنكر الحكم.

الثالث والرابع من أحوال الإسناد الخبري، الحقيقة العقلية، والمجاز العقلي :١

وإنما ذكرا في علم المعاني، مع أنهما من مباحث علم البيان تتميما لذكر الأحوال التي تعرض للإسناد.

الحقيقة العقلية، هي إسناد الفعل، أو ما يدل على معنى الفعل٢ إلى شيء٣ بني الفعل، أو ما يدل على معناه له٤ عند المتكلم فيما يؤخذ من ظاهر حاله٥.

---

١ شرط الخطيب القزويني –على ما سيأتي في تعريفي الحقيقة والمجاز العقليين– أن يكون المسند فيهما هو الفعل، أو ما في معناه من سائر المشتقات، وأن يكون المسند إليه الفاعل، أو نائبه لا غير، وبغير ما ذكرنا لا يكون حقيقة ولا مجازا عنده كإسناد الخبر إلى المبتدأ سواء كان الخبر مشتقا كما في إسناد كاتب إلى محمد في قولك: "محمد كاتب"، أو كان الخبر جامدا كما في إسناد "جسم" إلى حيوان في نحو: "الحيوان جسم"، فالإسنادان المذكوران

ليسا حقيقة ولا مجازا عنده، أما عند السكاكي فالإسناد منحصر فيهما حيث عرف كلا منهما بأنه إسناد الشيء إلخ. والشيء أعم من أن يكون فعلا أو ما في معناه، أو أن يكون خبرا، مشتقا أو جامدا كما رأيت.

٢ المراد بالفعل المعنى المصطلح عليه، والمراد بما يدل على معناه ما يدل تضمنا كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف المستقر فإن هذه الأشياء إنما تدل على جزء معنى الفعل وهو الحدث لا على تمام معناه وإلا كانت أفعالا.

٣ المراد بالشيء الفاعل فيما بني للفاعل ونائب الفاعل فيما بني له ولا ثالث لهما عند الخطيب.

٤ معنى كونه "له": أن معناه قائم به مطلق قيام، سواء صدر عنه باختياره كنحو كتب وشعر أو بغيره كمرض وشفي.

٥ فالتعريف المذكور شامل لما فيه سلب، فيقدر فيه أن الإثبات كان قبل النفي، ففي قولنا: ما محمد شاعرا، يقدر فيه أن الشعر كان مسندا إلى محمد، ثم نفي عنه.

مثال إسناد الفعل إلى ما بني له قولك: "هزم خالد الجيش"، "وهزم الجيش"، ففي المثال الأول أسند الفعل، وهو "هزم" مبنيا للمعلوم شيء هو "خالد"، والفعل على هذه الصورة مبني وموضوع؛ لأن يسند إلى "خالد" لأنه الفاعل للهزيمة، وفي لمثال الثاني أسند الفعل، وهو "هزم" مبنيا للمجهول إلى شيء هو "الجيش"، والفعل على هذه الصورة مبني وموضوع لأن يسند إلى "الجيش" لأنه المفعول الواقع عليه الهزيمة.

ومثال إسناد ما يدل على معنى الفعل قولك: جاء الصادق قوله، المحمود فعله، الكريم خلقه "فالصادق" اسم فاعل مسند إلى "قوله"، و"المحمود" اسم مفعول مسند إلى "فعله" و"الكريم" صفة مشبهة مسندة إلى "خلقه"، وكلها شبيهات بالفعل دالة على معناه.

أما نحو "صام نهاره" فليس من الحقيقة العقلية في شيء إذ لم يبن الفعل المذكور؛ لأن يسند إلى النهار؛ لأن الصوم لا يصدر عن النهار. وإنما يكون من الشخص، والنهار ظرف له.

وقوله: عند المتكلم في ظاهر حاله قيدان أتيا بهما للإدخال.

وتوضيح المقام: أن قوله: "بني الفعل، أو ما يدل على معنى الفعل لذلك الشيء" يتبادر منه أن البناء له بحسب الواقع ونفس الأمر، فيتناول ما طابق الواقع فقط، وما طابق الواقع والاعتقاد معا، فالأول كقول الكافر: أبرأ الله المريض، فإن فعل الإبراء بني؛ لأن يسند إلى الله تعالى، لكن لا في اعتقاده هو، بل في الواقع فقط، والثاني كأن يقول هذا القول مؤمن، فالإبراء هنا بني؛ لأن يسند إلى الفاعل المختار في الواقع، وفي اعتقاده أيضا.

ولا يتناول ما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق واحدا منهما، فالأول كقول الكافر: أبرأ

الطبيب المريض، فإن إسناد الإبراء إلى الطبيب في اعتقاده فقط، لا في الواقع لأن المبرئ في الواقع هو الله تعالى، والثاني كأن تقول كذبا: قدم أبوك.

فهاتان الصورتان خارجتان؛ لأنهما على خلاف المتبادر من قوله. بني الفعل أو ما في معناه له، وهو أن يكون البناء له، بحسب الواقع. فإذا زيد قوله: "عند المتكلم" دخل ما طابق الاعتقاد فقط، وهو إحدى الصورتين الخارجتين كقول الكافر المتقدم: أبرأ الطبيب المريض، وبقي ما طابق الاعتقاد والواقع داخلا في التعريف كقول المؤمن: "أبرأ الله المريض" وإنما تناول هذا القيد هاتين الصورتين؛ لأن الفعل فيهما مبني لما هو له –عند المتكلم– أي: في اعتقاده.
وخرج به ما طابق الواقع فقط، وهو إحدى الصورتين الداخلتين كقول الكافر: "أبرأ الله المريض"، وما لم يطابق واحدا منهما كالخبر الكاذب المتقدم، وإنما خرجت هاتان الصورتان –بهذا القيد– لأن الفعل فيهما لم يبن لما هو له –عند المتكلم– أي: في اعتقاده.
فإذا زيد قوله: "في ظاهر حال المتكلم" دخلت هاتان الصورتان؛ لأن الفعل فيهما بني لما هو له عند المتكلم في ظاهر حاله؛ لأن الظاهر من حاله أنه يسند الفعل إلى فاعله ما لم ينصب[1] قرينة دالة على حاله، وحينئذ يتناول تعريف الحقيقة العقلية أقساما أربعة.
١– ما طابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن: "أنبت الله الزرع" فإن إخراج النبات في الواقع لله، وفي اعتقاد الكافر للغيث، ومحل ذلك إذا كان المخاطب يعلم أن المتكلم مؤمن، ينسب الآثار كلها لله، وعلم المتكلم منه ذلك إذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم حينئذ أن الإسناد إلى ما هو له، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المخاطب مؤمنا أو كافرا[2] إذ المدار على اعتقاده بأن المتكلم مؤمن، فإذا اعتقد أن المتكلم كافر، يضيف الإنبات

---

١ المراد بنصبها ملاحظتها لتشمل قرائن الأحوال، وهذا يفيد أن المجاز لا يتحقق بمجرد وجود القرينة من غير ملاحظة دلالتها على المراد، ويكون الإسناد في هذه الحالة حقيقة فمدار الحقيقة والمجاز على ملاحظة القرينة، غير أنه لما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر على وجودها إن كانت مقالية وعلى ملاحظتها إن كانت حالية.
٢ المراد بالكافر من يعتقد نسبة التأثير لغير الله تعالى.

إلى الربيع، كان الإسناد مجازا؛ لأن المخاطب يفهم حينئذ من ظاهر حال المتكلم أن الإسناد لغير ما هو له، ويكون اعتقاده هذا قرينة المجاز.
لكن هل يشترط أن يكون المتكلم عالما بأن المخاطب يعتقد فيه ما ذكر ليكون علمه باعتقاده ذلك نصبا للقرينة الصارفة، أو لا يشترط ذلك؟
قيل بالأول لأن الشرط نصب القرينة، لا مجرد وجودها؛ وقيل بالثاني لأن الشرط وجود القرينة

الصارفة، والراجح الأول.

لكن قد يقال: إذا كان المخاطب غير جازم بحال المتكلم: فلا يدرى أهو مؤمن يضيف الإنبات إلى الله، أم كافر يضيف الإنبات إلى الربيع، فمن أي قبيل يكون الإسناد، أمن الحقيقة هو، أم من المجاز؟

وقد يجاب بأنه حقيقة إذ لا قرينة صارفة فظاهر حال المتكلم حينئذ أنه يسند الفعل إلى ما هو له.

٢- ما طابق الواقع فقط كقول المعتزلي، وهو يخفي حاله عن المخاطب: "خلق الله الأفعال كلها" فقد طابق هذا الإسناد الواقع؛ لأن الأفعال كلها لله تعالى حقيقة، ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المخاطب يعرف حال المتكلم أو لا، فالمدار في كون الإسناد حقيقة على قصد الإخفاء؛ لأن المتكلم حينئذ لا ينصب قرينة على عدم إرادة ظاهر اللفظ، فالمفهوم من ظاهر حاله حينئذ أن الإسناد لما هو له.

فإن قال المعتزلي ذلك وهو يظهر حاله للمخاطب كان الإسناد مجازا؛ لأن الإظهار حينئذ يكون بمثابة قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، بل إلى السبب، وهو الله تعالى في زعمه.

٣- ما طابق الاعتقاد فقط كقول الكافر "أخرج الغيث النبات" فإن إخراج النبات في الواقع لله، وفي اعتقاد الكافر للغيث، ومحل ذلك إذا كان المخاطب يعلم أن المتكلم كافر ينسب الآثار لغير الله، والمتكلم يعلم منه ذلك إذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم حينئذ أن الإسناد إلى ما هو له، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المخاطب مؤمنا أو كافرا إذ المدار على اعتقاده بأن المتكلم كافر.

فإن كان يعتقد أنه مؤمن يضيف إخراج النبات إلى الله تعالى، وقد علم المتكلم منه ذلك الاعتقاد كان الإسناد مجازا؛ لأنه المفهوم من ظاهر حاله، ويكون هذا الاعتقاد من المخاطب قرينة على المجاز، وعلم المتكلم به نصبا للقرينة.

وإذا تردد المخاطب في حال المتكلم أمؤمن هو أم كافر؟ ففيه ما تقدم من أن الإسناد يكون حقيقة لعدم وجود القرينة الصارفة فضلا عن نصبها.

٤- ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد كقولك: "جاء محمد" وأنت خاصة تعلم أنه لم يجئ، دون المخاطب إذ لو علمه المخاطب أيضا، وكان المتكلم يعلم منه ذلك ما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم جعل علم المخاطب بأن محمدا لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره.

فالتركيب المذكور إذا من قبيل الحقيقة ولو لم يطابق واحدًا منهما؛ لأن الفعل فيه مسند إلى ما

هو له فيما يظهر من حال المتكلم، ولا ينافي ذلك كذبه إذ الكذب لا ينافي الحقيقة.
المجاز العقلي: سمي مجازًا عقليا نسبة إلى العقل؛ لأنه المتصرف في الإسناد، أو لأن التصرف والتجوز في أمر معقول هو الإسناد، بخلاف المجاز اللغوي فقد سمي بذلك لتوقفه على اللغة أي: معرفة أن هذا اللفظ مثلا موضوع لكذا لا لكذا، أو لأن التصرف فيه في أمر نقلي، وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لكذا بل لكذا وسمي أيضا مجازًا حكميا[1]، ومجازا في الإثبات[2]، وإسنادا مجازيا[3].

---

[1] نسبة إلى الحكم بمعنى النسبة لتعلقه بها.
[2] قيل إن التقيد بالإثبات يفيد عدم جريان المجاز في النفي وليس كذلك قال تعالى: فما ربحت تجارتهم، وأجيب بأن التقيد بالإثبات مراعاة للأصل وأن النفي فرع عنه، وقد يجاب بأن المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الإيجاب والسلب إذ في كل منهما انتساب واتصاف.
[3] أي: إسنادا منسوبا إلى المجاز.

تعريفه: هو إسناد الفعل، أو ما في معناه إلى غير ما هو له للملابسة بتأول[1].
وذلك "الغير" المسند إليه الفعل، أو ما في معناه أعم من أن يكون غيرا في الواقع، أو عند المتكلم في ظاهر حاله، وبهذا التعميم شمل التعريف الأقسام الأربعة المتقدمة في الحقيقة العقلية، فإنها تجري أيضا في المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب أو المتكلم.
فمثال ما طابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن: "شفى الله المريض" لمن يعتقد أن المتكلم كافر يضيف الشفاء إلى الطبيب، وعلم المتكلم بهذا الاعتقاد، فهذا القول مجاز عقلي؛ لأنه إسناد الفعل إلى غير ما هو له بالنظر لما يعتقده المخاطب فيه، ويكون اعتقاد المخاطب قرينة المجاز، وعلم المتكلم بهذا الاعتقاد نصبا لهذه القرينة.
ومثال ما طابق الواقع فقط قول المعتزلي السابق: "خلق الله الأفعال كلها" لمن يعلم حاله، والمتكلم يعرف منه ذلك، فهذا مجاز عقلي؛ لأنه إسناد الفعل إلى غير ما هو له بالنظر إلى حال المتكلم والمخاطب معا، ويكون علم المخاطب بحاله قرينة هذا المجاز، وعلم المتكلم باعتقاد المخاطب نصبا لهذه القرينة كما تقدم.
ومثال ما طابق الاعتقاد فقط قول الكافر "شفى الطبيب المريض" لمن يعتقد أن ذلك القائل ممن يضيف الشفاء إلى الله، وعلم المتكلم منه ذلك فهذا القول مجاز عقلي؛ لأنه إسناد الفعل إلى غير ما هو له بالنظر لحال المخاطب.
ومثال ما لم يطابق واحدا منهما قولك: نجح أخوك في الامتحان لمخاطب يعلم أنه لم ينجح،

وأنت أيضا تعلم بإخفاقه فيه، وتعلم كذلك أن المخاطب عالم به، فهذا القول مجاز عقلي؛ لأن إسناد الفعل إلى غير

---

١ "التأول" من آل إلى كذا رجع إليه ومعناه: تطلب المآل الذي هو حقيقة الكلام التي يئول إليها المجاز بتطلبها الالتفات إليها وملاحظتها وذلك إنما بنصب قرينة على إرادة خلاف المراد.

ما هو له بالنظر لحال المتكلم والمخاطب معا، وقرينة المجاز، ونصبها على ما تقدم في الأمثلة السابقة١.

ولا بد لهذا المجاز من علاقة بين المسند إليه المجازي، والمسند إليه الحقيقي تسوغ إسناد الفعل، أو ما في معناه إلى المسند إليه المجازي، وتلك العلاقة هي التي عبر عنها في التعريف بقوله "للملابسة"، وهي أن يشابه المسند إليه المجازي المسند إليه الحقيقي في مطلق ملابسة الفعل لهما، وتعلقه بكل منهما. فقولك مثلا: "قام الليل" إسناد مجازي أسند فيه الفعل وهو "قام" إلى غير ما هو له، وهو "الليل"، فالليل ليس فاعلا حقيقيا للقيام، وإنما الفاعل الحقيقي هو الشخص، والليل ظرف للقيام، ففاعليته إذًا مجازية، والذي سوغ إسناد الفعل إليه مشابهته للفاعل الحقيقي الذي هو الشخص في تعلق الفعل به، وذلك أن الفعل الذي هو القيام تعلق بالشخص من حيث صدوره منه، وتعلق بالليل من حيث وقوعه فيه، فالعلاقة بين الفاعلين -الحقيقي والمجازي- هي المشابهة في أن الفعل لابس كلا منهما، وتعلق به، وإن اختلفت جهة التعلق.

وللفعل وما في معناه ملابسات شتى، فهو يلابس الفاعل الحقيقي لصدوره منه، أو قيامه به، ويلابس المفعول به الحقيقي٢ لوقوعه عليه، ويلابس المصدر لكونه جزء مفهومه، ويلابس الزمان لكونه جزء مفهومه

---

١ وبذلك التعميم أيضا سقط اعتراض وارد على قولح: "غير ما هو له" وهو أنه: إن أريد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله: "بتأول" لأنه لا يسند الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له عند المتكلم إلا إذا كان ثم قرينة تدل على أن ذلك المسند إليه غير فقوله: "إلى غير ما هو له" يتضمن اعتبارها، وإن أريد: غير ما هو له في الواقع خرج عن التعريف ما طابق الواقع دون الاعتقاد نحو قول الجاهل: شفى الله المريض مجازا باعتبار الإسناد إلى السبب، وهو الله تعالى في زعمه، إذ يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الطبيب، وأن الله سبب وحينئذ فلا يكون التعريف جامعا. من أجل هذا أراد المعنى الأعم من الغير في الواقع

والغير عند المتكلم، ويكون قوله: "بتأول" محتاجا إليه بالنسبة لما هو غير الواقع، ودخل في التعريف قول الجاهل المذكور.

٢ المراد به نائب الفاعل؛ لأنه المسند إليه.

كذلك، أو لكونه لازما لوجوده إذ لا بد للفعل من زمان يقع فيه، ويلابس المكان لكونه لازما لوجوده إذ لا بد للفعل أيضا من مكان يقع فيه، ويلابس السبب لحصوله به١.

فإسناد الفعل المصوغ للفاعل إلى الفاعل نحو: "قدم محمد"، وإسناد الفعل المصوغ للمفعول إلى المفعول نحو: "أكرم علي" حقيقة عقلية كما تقدم؛ لأن الفعل فيهما أسند إلى ما صيغ لأجله، وبني له، فالفعل المبني للفاعل صيغ؛ لأن يسند إلى الفاعل، والفعل المبني للمفعول صيغ؛ لأن يسند إلى المفعول كما رأيت.

أما إسناد الفعل المبني للفاعل إلى غير الفاعل، وإسناد الفعل المبني للمفعول إلى غير المفعول فمجاز عقلي؛ لأن الفعل فيهما أسند إلى غير ما صيغ لأجله، وبني له، وإليك الأمثلة:

فمثال إسناد الفعل المبني للفاعل إلى المفعول قولك محدثا عن إنسان: "رضيت عيشته" فلفظ "رضي" فعل مبني للفاعل، وكان حقه أن يسند إلى الفاعل الحقيقي الذي هو صاحب العيشة، فيقال: "رضي محمد عيشته" لكنه أسند إلى المفعول الذي هو العيشة إسنادا مجازيا للمشابهة بين محمد والعيشة في تعلق الفعل المذكور بكل منهما، فتعلقه بمحمد من حيث صدوره منه، وتعلقه بالعيشة من حيث وقوعه عليها، فالعيشة إذًا مسند إليه مجازي، ومنه قوله تعالى: {فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ} فقد أسند فيه اسم الفاعل من "رضي" المبني للفاعل إلى ضمير المفعول الذي هو "العيشة" إسنادا مجازيا من إسناد ما هو في معنى الفعل إلى غير ما هو له.

وأصل التركيب: رضي محمد عيشته فأقيم المفعول مقام الفاعل للمشابهة بينهما على ما تقدم، ثم أسند الفعل إليه، فصار رضيت عيشته،

---

١ لم يتعرض للمفعول معه نحو: جاء الأمير والجيش، أو الحال نحو: قدم الأمير راكبا، أو التمييز نحو: طاب محمد نفسا، أو المستثنى نحو: قدم القوم إلا محمدا؛ لأن الفعل لا يسند إليها مع بقائها على معانيها.

ثم اشتق من الفعل المذكور اسم فاعل، وأسند إلى ضمير العيشة بعد جعله مبتدأ، فصار عيشة راضية.

ومثال إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل قولك: أفعم السيل فلفظ "أفعم" فعل مبني للمجهول، وكان حقه أن يسند إلى المفعول الحقيقي الذي هو "الوادي" فيقال: أفعم الوادي أي: امتلأ، لكنه أسند إلى الفاعل الذي هو "السيل" إسنادا مجازيا للمشابهة بين "السيل

والوادي" في تعلق الفعل بهما، فتعلقه بالسيل من حيث صدوره عنه، وتعلقه بالوادي من حيث وقوعه فيه فالسيل حينئذ مسند إليه مجازي، ومنه قولهم: "سيل مفعم" بفتح العين فقد أسند فيه اسم المفعول إلى ضمير السيل إسنادا مجازيا من إسناد ما هو في معنى الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه، وأصل التركيب هكذا: "أفعم السيل الوادي" فبني الفعل للمجهول، وأقيم الفاعل مقام المفعول للمشابهة بينهما على ما سبق بيانه، ثم أسند الفعل إليه، فصار: أفعم السيل، ثم اشتق من "أفعم" المبني للمجهول اسم مفعول، وأسند إلى ضمير السيل بعد جعله مبتدأ، فصار: "سيل مفعم".

ومثال إسناد الفعل إلى المصدر قولهم: "جد جده" وكان حقه أن يسند إلى الفاعل الحقيقي الذي هو الإنسان، فيقال: جد الإنسان جدا، لكنه أسند إلى المصدر إسنادا مجازيا للمشابهة بين المصدر والفاعل الحقيقي، في تعلق الفعل بهما، فتعلقه بالمصدر من حيث إنه جزء مفهومه، وتعلقه بالفاعل الحقيقي من حيث صدوره منه فالمصدر إذًا مسند إليه مجازي، ومنه قولهم: "شعر شاعر" فقد أسند فيه اسم الفاعل إلى ضمير المصدر إسنادا مجازيا من إسناد ما هو بمعنى الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه[١].

ومثال إسناد الفعل إلى ظرف الزمان قولهم: "صام نهاره" برفع نهاره على الفاعلية، وكان حقه أن يسند إلى الفاعل الحقيقي، فيقال: صام محمد في نهاره لكنه أسند إلى الظرف الذي هو "النهار" إسنادا مجازيا

---

١ يحتمل أن يكون المراد بالشعر الكلام المؤلف المنظوم فيكون المثال من قبيل اسم الفاعل المسند إلى ضمير المفعول كما في عيشة راضية.

للمشابهة بين المسند إليه الحقيقي والمجازي في تعلق الفعل بهما، فتعلقه "بمحمد" من حيث صدوره منه، وتعلقه "بالنهار" من حيث وقوعه فيه. فالظرف حينئذ مسند إليه مجازي، ومنه قولهم: "نهاره صائم، وليله قائم فقد أسند فيهما اسم الفاعل إلى ضمير الظرف، وهو "النهار" في المثال الأول، و"الليل" في المثال الثاني إسنادا مجازيا من إسناد ما هو بمعنى الفعل إلى غير ما هو له.

ومثال إسناد الفعل إلى ظرف المكان قولك: "جرى النهر" برفع النهر على الفاعلية، وكان حقه أن يسند إلى الفاعل الحقيقي الذي هو "الماء" فيقال: جرى الماء في النهر، لكنه أسند إلى الظرف الذي هو "النهر" أي: مجرى الماء للمشباهة بين "النهر والماء" في تعلق الفعل بهما، فتعلقه بالماء من حيث صدوره منه، وتعلقه بالنهر من حيث وقوعه فيه، فالظرف إذا مسند إليه مجازي، ومنه قولهم: "نهر جار" فقد أسند فيه اسم الفاعل إلى ضمير الظرف الذي هو "النهر"

إسنادا مجازيا من إسناد ما هو بمعنى الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه.
ومثال إسناد الفعل إلى السبب قولهم: "بنى هامان الصرح"، وكان حقه أن يسند إلى الفاعل الحقيقي الذي هو "العملة" إذ هم البانون حقيقة، فيقال: بنى العملة الصرح بأمر هامان، لكنه أسند إلى السبب الباعث الذي هو "هامان" إسنادا مجازيا للمشابهة بين هامان والعملة في تعلق الفعل بهما فتعلقه بالعملة من جهة صدوره عنهم، وتعلقه بهامان من حيث إنه السبب الآمر فهامان حينئذ مسند إليه مجازي، ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون موسى: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا} فقد أسند فيه الفعل إلى ضمير هامان مجازا من إسناد الفعل إلى السبب، فمما تقدم لك من الأمثلة تعلم أن:
علامة المجاز العقلي: هي مشابهة المسند إليه المجازي للمسند إليه الحقيقي في تعلق الفعل، أو ما في معناه بكل منهما، وإن اختلفت جهة التعلق كما عرفت.
كذلك لا بد للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد

على حقيقته؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة بمعنى أن ظاهر الكلام بغض النظر عن القرينة يفيد أن الإسناد إلى ما هو له، وهذا هو المراد بقوله في تعريف المجاز: "بتأول" أي: بأن تنصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، وبهذا القيد خرج ما لا تأول فيه، وهو أمران:
الأول: ما طابق الاعتقاد دون الواقع كما في إسناد الفعل للأسباب العادية كقول الجاهل: "شفى الطبيب المريض[1]" فهذا القول -وإن أسند فيه الفعل إلى غير ما هو له في الواقع- لا تأول فيه لأن الجاهل لا ينصب قرينة صارفة عن إرادة الظاهر من قوله؛ لأن هذا الظاهر هو مراده ومعتقده، فهو يعتقد أن الشفاء من الطبيب، وأن الله سبب، وإذ كان هذا القول لا تأول فيه فهو حقيقة عقلية، ومنه قول الصلتان العبدي[2] من قصيدة:

أشاب الصغير وأفنى الكبير ... كر الغداة ومر العشي
نروح ونغدو لحاجاتنا ... وحاجة من عاش لا تنقضي
تموت مع المرء حاجاته ... وتبقى له حاجة ما بقي

والشاهد في البيت الأول حيث أسند "أشاب وأفنى" إلى كر الغداة ومر العشي وهو إسناد في ظاهره حقيقي لعدم التأول فيه، إذا قطعنا النظر عما ورد في هذه القصيدة مما يدل على أن الشاعر لم يكن دهريا، يعتقد تأثير الزمان، بل كان موحدا يضيف الإشابة والإفناء إلى الله تعالى[3].

---

[1] ومثله قولهم: أنبت الربيع البقل، وأحرقت النار الحطب وقطع السكين اللحم، فالإسناد فيما

ذكر وأشباهه إذا صدر من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها، أي: لانتفاء نصب القرينة الصارفة.

٢ الصلتان لقبه واسمه قثم بن خبية بن عبد القيس وإليه ينسب فيقال: العبدي وهو -كما قيل- شاعر إسلامي سليط اللسان.

٣ فهو الذي يقول بعد:

الم تر لقمان أوصى ابنه ... وأوصيت عمرا ونعم الوصي

ومراده بوصاية لقمان قوله: {يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ} ، بل يقول ما هو أصرح من هذا:

فملتنا أننا المسلمون ... على دين صديقنا والنبي

الثاني: الأقوال الكاذبة كقولك: "أمطرتنا السماء" وأنت تعلم أنها لم تمطر فإن إسناد الفعل في مثل هذا -وإن كان إلى غير ما هو له- لا تأول فيه لأن الكاذب لا ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له إذ هو جد حريص على ترويج ظاهره، وما لا تأول فيه فهو حقيقة.

والقرينة نوعان: لفظية ومعنوية

فاللفظية: أن يكون في الكلام لفظ يصرفه عن ظاهره أي: عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له كما في قول الصلتان العبدي السابق إذا لاحظنا قوله فيما بعد:

الم تر لقمان أوصى ابنه ... وأوصيت عمرا ونعم الوصي

وقوله:

فملتنا أننا المسلمون ... على دين صديقنا والنبي

فإن هذا القول منه يعتبر قرينة صارفة عن أن يكون إسناد الإشابة والإفناء إلى تعاقب الأيام والليالي إسنادا حقيقيا، ومثله قول أبي النجم:

ميز عنه قنزعا عن قنزع ... جذب الليالي أبطئي أو أسرعي

أفناه قيل الله للشمس اطلعي ... حتى إذا واراك أفق فارجعي١

---

١ "ميز عنه" بمعنى أزال عنه والضمير في عنه راجع إلى "الرأس" في البيت قبله وهو.

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنع

لما رأت رأسي كرأس الأصلع

"والقنزع" بضم القاف وسكون النون وضم الزاي أو فتحها الشعر المتجمع في نواحي الرأس "وجذب الليالي" مضيها وتعاقبها، وقوله "أبطئي أو أسرعي" حالان من الليالي على تقدير القول؛ لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالا لا بد فيها من تقدير القول أي: مقولا في شأنها من الشاعر:

أبطئي أو أسرعي" إذ لا يبالي وقد تقدمت به السن، وضعف أمله في الحياة أأبطأت أم أسرعت، وقيل الله أمره وإرادته.

يقول: إن الذي أفنى شعره[1] وأزاله خصلة بعد خصلة اختلاف الليالي، وتعاقب الأيام، فقد أسند "ميز" إلى "جذب الليالي" وهو –كما ترى– إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه بناء على أنه زمان، له أو سبب فيه، وقرينة المجاز قوله بعد: "أفناه قيل الله للشمس اطلعي" إذ دل ذلك على أن القائل موحد يسند الأمور إلى بارئها، وكقولك: هزم الأمير الجيش وهو في قصره فهو كذلك إسناد مجازي أسند فيه الفعل إلى غير ما هو له؛ لأن الأمير لم يفعل شيئا، والذي سوغ الإسناد إليه أنه سبب في الهزيمة، والقرينة الدالة على هذا التجوز قولك: "وهو في قصره".

والمعنوية: ألا يكون في الكلام لفظ صارف عن إرادة الظاهر، بل هو أمر خارج عن اللفظ، وذلك أحد أمرين:

الأول: أن يكون قيام المسند بالمسند إليه مستحيلا عقلا، أو عادة فمثال المستحيل عقلا قولك: "محبتك جاءت بي إليك"، فإسناد المجيء إلى المحبة مجاز عقلي أسند فيه الفعل إلى غير ما هو له بناء على أن المحبة سبب في المجيء، وقرينة المجاز استحالة قيام المجيء بالمحبة عقلا[2] والمراد بالمستحيل عقلا ما كان مستحيلا بالضرورة، وهو ما لو خلى العقل ونفسه لعده محالا على البديهة، ولا يسع أحدا من الناس أن يجيزه.

ومثال المستحيل عادة قولهم: "هزم القائد الجيش" فإسناد الهزيمة إلى القائد مجاز عقلي قرينته استحالة أن يهزم القائد الجيش وحده عادة وإن أمكن عقلا.

---

١ يحتمل أن يكون ضمير المفعول في "أفناه" عائد إلى شبابه أو إلى نفسه فالمعنى على الأول: أفنى شبابه أي: أطفأ زهرته. وأزال نضرته وعلى الثاني: أفنى ذاته أي: جعله مشرفا على الفناء والعدم.

٢ بناء على ما ذهب إليه المبرد من أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في حصول الفعل فمعنى ذهبت بعلي: صاحبت عليا في الذهاب، وعلى هذا فمعنى قولك: محبتك جاءت بي إليك: أن محبتك صاحبتني في المجيء إليك ولا شك أن مجيء المحبة محال.

الثاني: أن يكون الكلام صادرا عن الموحد كأن يقول المؤمن: قوست ظهري أحداث الزمان، فهذا الإسناد مجاز عقلي أسند فيه الفعل إلى غير ما هو له بناء على أن أحداث الزمان سبب في التقويس، وقرينة المجاز صدور هذا القول من مؤمن، يرى أن الله تعالى مصدر الأفعال كلها، وليس هذا وأمثاله مما استحالته عقلية حتى يكون داخلا في الأمر، إذ لم يجمع العقلاء

على استحالة مثل هذا بدليل أن كثيرا من ذوي العقول ذهبوا إليه، وقالوا به واحتجنا في الرد عليهم إلى الدليل، فالقرينة في هذين الأمرين معنوية إذ ليس في الكلام لفظ صريح يدل على التجوز في الإسناد، وإنما الدال عليه أمر معنوي كما رأيت.

وجوب أن يكون للمجاز العقلي حقيقة:

اختلف الرأي في هذه المسألة، فقال الخطيب: إن المسند في المجاز العقلي يجب أن يكون له مسند إليه حقيقي، يكون الإسناد إليه حقيقة، غير أن هذا المسند إليه.

"تارة": يكون ظاهرا يدرك بأدنى تأمل كما في قوله تعالى: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ} فإن الفاعل الحقيقي للربح هو التجار، وإنما كان الفاعل ظاهرا بسبب عرف الاستعمال، فقد تعارف أهل اللغة: أنهم إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجار لا للتجارة: فقالوا: فما ربح التجار في تجارتهم، ومثله قولهم: "أنبت الربيع البقل"، "وشفى الطبيب المريض" فإن الفاعل الحقيقي فيهما هو الله تعالى، ولا خفاء فيه لما تعارفوا عليه في الاستعمال.

وتارة: يكون المسند إليه الحقيقي خفيا، لا يدرك إلا بشيء من التأمل كما في قولهم: "سرتني رؤيتك"، وقولهم: أقدمني بلدك حق لي عليك، وكقول الشاعر:

يزيد وجهه حسنا ... إذا ما زدته نظرا[1]

---

[1] وقبل هذا البيت:

يرينا صفحتي قمر ... يفوق سناهما القمرا

فليس الفاعل الحقيقي للسرور، والإقدام، والزيادة هو ما ذكر من الرؤية، والحق، والوجه، وإنما الفاعل الحقيقي لهذه الأمور هو الله تعالى، وأصل الكلام: سرني الله عند رؤيتك، وأقدمني الله بلدك لأجل حق لي عليك، ويزيدك الله حسنا في وجهه، لكن لما كثر في استعمالهم إسناد هذه الأفعال إلى الفاعل المجازي، وإهمال إسنادها إلى الفاعل الحقيقي خفي حينئذ الفاعل الحقيقي، بحيث لا يخطر بالبال، ولا يدرك إلا مع شيء من النظر.

وقال الإمام عبد القاهر: ليس بواجب في المجاز العقلي أن يكون للمسند فاعل حقيقي أسند إليه أو لا إسنادا معتدا به في العرف والاستعمال قبل إسناده إلى الفاعل المجازي، بل:

تارة: يكون له مسند إليه حقيقي أسند إليه أولا إسنادا معتدا به عرفا واستعمالا، ثم نقل إلى المسند إليه المجازي كما في قولهم: شفى الطبيب المريض فإن المسند هنا فاعلا حقيقيا هو "الله تعالى"، وقد أسند إلي الفعل إسنادا جرى به العرف والاستعمال قبل إسناده إلى الفاعل المجازي الذي هو الطبيب، فقيل: "شفى الله المريض بسبب الطبيب". ومنه قوله تعالى: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ} فإن للمسند فاعلا حقيقيا هو "التجار" وقد أسند إليه الفعل أولا إسنادا جرى

به عرف أهل اللغة، فقالوا: فما ربح التجار في تجارتهم، ثم نقل وأسند إلى الفاعل المجازي وهو "التجارة".

وتارة: لا يكون للمسند فاعل حقيقي جرى العرف والاستعمال بإسناده إليه، فيسند من أول الأمر إلى الفاعل المجازي كقولهم: سرتني رؤيتك، ويزيدك وجهه حسنا، وأقدمني بلدك حق لي عليك، فليس لهذه الأفعال فاعل حقيقي جرى الاستعمال العربي بإسنادها إليه إذ هي أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج، فلا يكون لها فاعل حقيقي، بل فاعلها متوهم مفروض، ولا يعتبر الإسناد إليه؛ لأنه بمنزلة العدم، ولم يجر الاستعمال أن يقال: سرني الله عند رؤيتك، ويزيدك الله حسنا في وجهه،

وأقدمني الله بلدك لحق لي عليك، كما جرى الاستعمال العربي بإسناد الشفاء إلى الله فقيل: شفى الله المريض، وبإسناد الربح للتجار فقيل: فما ربح التجار في تجارتهم، لهذا كانت هذه الأسانيد بمثابة المجاز الذي لا حقيقة له.

فتصدى للشيخ عبد القاهر الإمام الرازي معترضا عليه بأنا لا نسلم أن هناك أفعالا لا فواعل لها، إذ يمتنع أن يوجد بدون فاعل، وقد آزره في ذلك السكاكي قائلا: إن فاعل هذه الأفعال في الأمثلة السابقة إنما هو الله تعالى، ولعل أمره خفي على الشيخ نظرا لكثرة إسناد الفعل إلى الفاعل المجازي.

والحق ما قال الشيخ إذ ليس مراده نفي الفاعل رأسا، فإن ذلك لا يسع عاقلا أن يقول به، وإنما مراده نفي وجوب أن يكون هناك فاعل حقيقي يسند إليه الفعل إسنادا معتدا به قبل إسناده إلى الفاعل المجازي، فهو لا يشترط في المجاز العقلي أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقي، بل يجوز أن يسند من أول الأمر إلى الفاعل المجازي لعدم تحقق الفاعل الحقيقي خارجا كما في الأمور الاعتبارية في الأمثلة السابقة.

أما تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الأفعال المتقدمة فهو مما لا يقصد في الاستعمال العربي، ولا يتعلق به الغرض في التراكيب ا. هـ.

تقسيم المجاز العقلي باعتبار طرفيه:

ينقسم المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتيهما أربعة أقسام[١]:

الأول: أن يكون الطرفان –وهما المسند والمسند إليه– حقيقتين

---

١ لا يختص المجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة بل الحقيقة العقلية أيضا تنقسم إلى هذه الأقسام الأربعة، وأمثلتها هي بعينها أمثلة المجاز العقلي غير أن الحال تختلف بينهما بالنظر

لمن صدرت عنه من كونه مؤمنا أو كافرا ولم تذكر أقسام الحقيقة لعلمها بالمقايسة أو لقلة الاهتمام بها.

لغويتين، أي: كلمتين مستعملتين فيما وضعتا له في اصطلاح التخاطب نحو "شفى الدواء المريض" فإن كلا الطرفين –الشفاء والدواء– مستعمل في المعنى الذي وضع له، والمجاز إنما هو في الإسناد إذا صدر هذا القول من المؤمن، ومثله قول الشاعر "وشيب أيام الفراق مفارقي"، ومنه إسناد اسم الفاعل إلى ضمير الليل في قول الشاعر: ونمت وما ليل المطي بنائم. فالإسناد في هذين المثالين مجاز عقلي، مع حقيقة الطرفين.
الثاني: أن يكون الطرفان مجازيين لغويين، أي: كلمتين مستعملتين في غير ما وضعتا له كقولهم: "أحيا الأرض شباب الزمان" فكل من الطرفين –أحيا وشباب الزمان– مستعمل في غير المعنى الموضوع له، ذلك أن "الإحياء" معناه في الأصل: إيجاد الحياة في الحيوان، وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية، لكن هذا المعنى لا يتأتى هنا، فهو إذًا غير مراد، وإنما المراد معنى آخر مناسب، وإن لم يوضع له اللفظ، وهو: إحداث النضارة والخضرة في الأرض بسبب تهييج قواها المنمية للنبات، وهذا المعنى مجازي نقل إليه اللفظ على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية[1].
كذلك "الشباب" معناه في الأصل: كون الحيوان في ريعانه أي: في زمن ازدياد قوته، واشتعال الحرارة فيه، وهذا المعنى أيضا غير مراد هنا، وإنما المراد معنى آخر مناسب لم يوضع له اللفظ، وهو كون الزمان في بدء ازدياد قواه المنمية للنبات بسبب اعتدال الهواء، وهطول الأمطار من السماء، وهذا المعنى أيضا مجازي نقل إليه اللفظ على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية[2]، ومثله إسناد "الإشعال إلى حنادس" في نحو

---

١ وتقريرها أن يقال: شبه المعنى المنقول إليه وهو إحداث النضارة والخضرة بالمعنى المنقول عنه وهو إيجاد الحياة بجامع أن كلا منهما إحداث لأمر هو منشأ المنافع والمحاسن، ثم استعير اسم الشبه به وهو "الإحياء" للمشبه، فصار معنى الإحياء إحداث النضارة والخضرة، ثم اشتق من الإحياء بهذا المعنى "أحيا" بمعنى: أحدث الخضرة والنضارة.
٢ وتقريرها أن يقال: شبه المعنى المنقول إليه. وهو كون الزمان في بدء ازدياد قوته بالمعنى المنقول عنه وهو كون الحيوان في زمن اشتعال حرارته بجامع الحسن في كل ثم استعير لفظ المشبه به وهو الشباب للمشبه فصار معنى الشباب كون الزمان في بدء ازدياد قوته.

قولك: "أشعلت رأسي حنادس الدهر" فكل من الطرفين مستعمل في غير ما وضع له فأستعير "الإشعال" وهو إيقاد النار لانتشار الشيب في نواحي الرأس كما استعير "الحنادس" بمعنى

الليالي المظلمة لما يقع في الدهر من أحداث جسام.

الثالث: أن يكون المسند حقيقة، والمسند إليه مجازا نحو: أنضج الثمر شباب الزمان، فالإنضاج مستعمل في حقيقته، وشباب الزمان في مجازه، ومثله قولك: قوست ظهري حنادس الأيام.

الرابع: أن يكون المسند مجازا، والمسند إليه حقيقة نحو: "أحيا الأرض الربيع" فالإحياء مستعمل في مجازه، والربيع في حقيقته، ومثله قولك: أشعلت رأسي الخطوب.

وجه الانحصار في هذه الأربعة ما تقدم في تعريف المجاز العقلي من أنه إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له من فاعل أو مفعول، وكلاهما يكون مفردا، وكل مفرد إما مستعمل في حقيقته، أو في مجازه.

يجري المجاز العقلي في النسب بأنواعها:

كما يجري المجز العقلي في النسب الإسنادية الخبرية، كما تقدم يجري أيضا في النسب الإضافية، والإيقاعية، والإنشائية.

فالإضافية: هي النسب الواقعة بين المضاف والمضاف إليه نحو: "سرني شفاء الطبيب المريض"، و"راعني إنبات الربيع البقل"، ونحو: "أدهشني جري النهر" و"هالني صوم النهار[1]" ... وهكذا، والأصل: شفاء الله المريض بسبب الطبيب، وإنبات الله البقل في وقت الربيع، وجري الماء في النهر، وصومي في النهار، ومنه قوله تعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاق

---

[1] إنما يقع المجاز في النسبة الإضافية إذا كانت الإضافة على معنى اللام إما إذا جعلت بمعنى "في" كانت حقيقة والمدار في هذا على قصد المتكلم.

بَيْنِهِمَا} فهو من إضافة المصدر إلى المكان، وأصل الكلام: وإن خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما، وقوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} من إضافة المصدر إلى الزمان، والأصل: بل مكر الناس في الليل والنهار.

والإيقاعية هي النسب الواقعة بين الفعل والمفعول، وسميت إيقاعية؛ لأن الفعل المتعدي واقع على مفعوله نحو: "نومت الليل" أي: أوقعت التنويم على الليل، وحقه أن يقع على الشخص؛ لأنه هو المفعول الحقيقي، والأصل: نومت الشخص في الليل، ومثله: "أجريت النهر" أي: أوقعت الإجراء على النهر، وحقه أن يقع على الماء؛ لأنه المفعول الحقيقي، والأصل: أجريت الماء في النهر، ومنه قوله تعالى: {وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ} فقد أوقع الإطاعة على الأمر، وحقها أن تقع على ذي الأمر؛ لأنه المفعول به حقيقة، والأصل: ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم.

قيل: هاتان النسبتان لم يشملهما تعريف المجاز العقلي إذ قد عرفوه بأنه إسناد الفعل أو ما في معناه إلخ. والمراد بالإسناد النسبة التامة، والنسبتان -الإضافية والإيقاعية- ليستا من النسب التامة فالتعريف إذًا غير جامع، وأجيب بأحد جوابين:

الأول: أن المراد بالإسناد في التعريف مطلق النسبة فهو مجاز مرسل من إطلاق المقيد على المطلق.

الثاني: أن المراد بالإسناد ما هو أعم من أن يكون صريحا، أو مستلزما للصريح فالمجازات المتقدمة في النسبتي. الإضافية، والإيقاعية، وإن لم تكن إسنادات صريحة، هي مستلزمة لها، فقولك مثلا: "بل مكر الليل والنهار" يستلزم: بل الليل والنهار ماكران، وقولك: "جري النهر" و"صوم النهار" يستلزم: النهر جار، والنهار

صائم، وقوله تعالى: {وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ} يستلزم: الأمر مطاع

... وهكذا.

والنسبة الإنشائية كقوله تعالى: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا} فإن فيه إسناد الأمر بالبناء إلى هامان، مع أن البناء للعملة، وأما هامان فسبب

آمر ١، ومثله: "لينبت الربيع ما شاء" وأصل المثال: لينبت الله بالربيع ما شاء، ونحو: "ولتصم نهارك"، و"ليجد جدك"، والأصل: ولتصم في نهارك، ولتجد جدا، أي: ولتجتهد اجتهادا، وكقولك: "ليت النهر جار"، فقد أسند الجري إلى ضمير النهر مجازا، والأصل: ليت الماء جار في النهر، وكقوله تعالى: {أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ} أسند الفعل إلى ضمير الصلاة مجازا على طريق الاستفهام، والأصل: أيأمرك ربك في صلاتك كيت وكيت؟ ... وهكذا.

هذا، وقد ورد المجاز العقلي في القرآن كثير ٢.

قال تعالى: {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا} أسندت الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات لكونها سببا في زيادة الإيمان.

وقال تعالى: {يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ} أسند التذبيح والاستحياء اللذان هما فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب آمر، والأصل: يذبح ويستحيي قوم فرعون بأمره وإرادته.

وقال تعالى: {يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا} أسند نزع اللباس عن آدم وحواء، وهو فعل الله تعالى إلى إبليس؛ لأن سببه الأكل من الشجرة، وقد نهيا عنه، وسبب الأكل وسوسة إبليس لعنة الله عليه، فهو سبب السبب.

وقال تعالى: {فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا ٣ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا} أسند الفعل وهو "يجعل" إلى الزمان لوقوعه فيه، وهو كناية عن شدته،

---

١ قالوا ولا يتعين أن يكون المثال المذكور مجازا عقليا بل يجوز أن يكون من قبيل المجاز اللغوي وأن يكون "ابن" بمعنى: مر بالبناء.
٢ قد رد بهذا على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي أو اللغوي في القرآن لإيهام المجاز الكذب والقرآن منزه عنه ووجه الرد أن لا إيهام مع القرينة.
٣ يريد يوم القيامة وهو منصوب على أنه مفعول به؛ لأن الوقاية منه لا فيه، ثم إن "تتقون" يتعدى إلى مفعولين الأول محذوف والثاني "يوما" على حذف مضاف والمعنى: فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم أي: تصونونها من عذاب يوم، ويتعدى إلى واحد ويكون بمعنى الحذر والمعنى: فكيف تحذرون من عذاب يوم.

وكثرة ما فيه من هموم وأحزان؛ لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن، أو كناية عن طوله، وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة، فيشيبون.
وقال تعالى: {وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا} ١ أي: ما فيها من الدقائق والخزائن أسند الفعل وهو الإخراج إلى الأرض التي هي مكان متعلق الإخراج، وهو الشيء المخرج، وحقه أن يسند إلى الله تعالى. والأصل: وأخرج الله من الأرض أثقالها.
فكل ما تقدم من الأمثلة مجازات عقلية، أسند فيها الفعل إلى غير ما هو له، وهو غيض من فيض مما ورد في الذكر الحكيم.
غير أن السكاكي مع هذا أنكر٢ المجاز العقلي، ورده إلى الاستعارة بالكناية، وجعل كل ما ذكر من أمثلة المجاز العقلي من قبيل الاستعارة بالكناية، فالاستعارة عنده في نحو قولهم: "شفى الطبيب المريض" في لفظ "الطبيب" الذي هو الفاعل المجازي، لا في الإسناد.
بيان ذلك أنه يريد "بالطبيب" الفاعل الحقيقي مبالغة بقرينة نسبة الشفاء إليه، وتقرير الاستعارة عنده -على ما فهم من مذهبه- أن يشبه الفاعل المجازي "كالطبيب" في المثال المذكور بالفاعل الحقيقي، وهو "الفاعل المختار" في تعلق الفعل بكل منهما -على ما سبق- ثم يذكر المشبه، ويراد به حقيقة المشبه به بواسطة قرينة هي أن ينسب إليه شيء من لوازم المشبه به "كالشفاء" في هذا المثال، وكالأنشاب في "أنشبت المنية أظفارها".

---

١ أثقال جمع ثقل بفتح التاء والقاف وهو في الأصل متاع البيت، فالتفسير المذكور تفسير مراد والإسناد في هذه الآية إلى المفعول به بواسطة حرف البحر وهو "من" وليس الإسناد إلى الظرف المكاني؛ لأن الأرض ليست مكانا للفعل، إذ لا يقال أخرج فيها بل أخرج منها؛ لأن الأثقال مخرجة منها لا فيها، والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته له لوقوعه فيه.

٢ الحامل له على هذا الإنكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء بإرجاع أمثلة المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية، ويرد عليه بأن ذلك ليس بأولى من العكس.

ودليله على هذا: أن كل مجاز عقلي يمكن أن يقال فيه: هو ذكر المشبه، وإرادة المشبه به بواسطة قرينة، وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية.

وما ذهب إليه السكاكي مردود إذ يترتب عليه أمران محظوران:

الأول: تجويز أمور تضافروا على منعها وهي:

١– ظرفية الشيء في نفسه في قوله تعالى: {فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ} ذلك أن الفاعل المجازي عنده يراد به الفاعل الحقيقي بقرينة إثبات ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي له، وحينئذ يكون المراد "بعيشة" في الآية صاحبها؛ لأنه الفاعل الحقيقي، ويصير الكلام: فهو في صاحب عيشة، وظرفية الشيء في نفسه باطل وإذًا يلزم ألا تصح الآية، واللازم باطل إذ لا شك في صحتها.

٢– إضافة الشيء إلى نفسه في نحو قولهم: "نهاره صائم" من كل ما أضيف في الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي بناء على مذهبه من أن المراد بالفاعل المجازي الذي هو "النهار" الفاعل الحقيقي الذي هو "الشخص" وإضافة الشيء إلى نفسه باطل وإذا لزم ألا تصح هذه الإضافة، واللازم باطل إذ لا شك في صحتها لوقوعها في قوله تعالى: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ} .

٣– ألا يكون الأمر بالبناء لهامان في قوله تعالى: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا} لأن المراد بضمير "ابن" حينئذ هم "العملة" بناء على مذهبه من أن المراد بالفاعل المجازي وهو "هامان" الفاعل الحقيقي الذي هو "العملة" فيلزم أن يصير الكلام: يا هامان ابن يا عملة"، فالنداء لشخص، والخطاب مع غيره واللازم باطل؛ لأن النداء لهامان، فيكون الأمر له أيضا إذ لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد.

٤– أن يتوقف على السماع من الشارع قولهم: "شفى الطبيب المريض" و"سرتني رؤيتك" ونحو ذلك من كل ما كان فيه الفاعل الحقيقي هو الله تعالى؛ ذلك لأن أسماء الله توقيفية، فلا يصح أن يطلق عليه

تعالى اسم "ما لم يرد إذن من الشارع" ولم يرد إطلاق لفظ "الطبيب أو الرؤية" على الله تعالى فلزم ألا يصح مثل هذه التراكيب واللازم باطل؛ لأنه صحيح شائع عند القائلين بالتوقيف، وعند غيرهم سمع من الشارع أو لم يسمع، وشيوعه يدل على أن المراد بهذه الأسماء غير الله.

الثاني: انتقاض ما ذهب إليه السكاكي من رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بنحو: "نهاره صائم، وليله قائم" من كل ما اشتمل على الفاعل الحقيقي كالضميرين في "نهاره وليله" وذلك لاشتماله

على ذكر طرفي التشبيه، وهما المشبه والمشبه به، أما المشبه فهو الضمير في "صائم وقائم" لأنه الفاعل المجازي، وأما المشبه به فهو الضمير في "نهاره وليله" لأنه الفاعل الحقيقي إذ المراد به الشخص، واجتماع طرفي التشبيه في تركيب واحد مانع من حمل الكلام على الاستعارة، وقد صرح السكاكي نفسه بذلك إذا اشترط في الاستعارة بالكناية ألا يذكر فيها المشبه به[1] ا. هـ.

وأجيب عن السكاكي فيما اتجه إليه من المآخذ الأربعة السابقة بأن ذلك إنما يتم لو أن مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه، ويراد المشبه به حقيقة كما فهم المعترض، وليس كذلك، بل المراد المشبه به ادعاء إذ لا يقول عاقل إن المراد "بالنية" في قولنا: "مخالب المنية نشبت بفلان" هو الأسد الحقيقي، فهو إنما يشبه المنية بالسبع، ثم يبالغ في التشبيه، فيدعي أن المنية فرد من أفراد السبع بحيث يصير للسبع فردان: فرد حقيقي، وهو "ذلك الحيوان المفترس" وفرد ادعائي، وهو "المنية" ثم يذكر المشبه، ويريد به المشبه به ادعاء وحينئذ فلا يتجه عليه ما ذكر.

ورد هذا الجواب بأنه اعتراف بما أنكره، ووقوع فيما فر منه، ذلك

---

[1] هذا التوجيه يفيد أن الضمير في كل من "صائم وقائم" راجع للنهار والليل بمعنى الفاعل المجازي وهو الزمان، فالمضاف والمضاف إليه في "نهاره وليله" حينئذ شيآن إذ إن المضاف بمعنى الزمان والمضاف إليه بمعنى الشخص، وهذا يخالف ما تقدم من أن المراد بالنهار والضمير المضاف إليه شيء واحد، وأن المراد بالليل وضميره المضاف إليه شيء واحد كذلك، وأجيب بأن لا مانع من أن يراد هذا أو ذاك فكلاهما ممنوع ولا مفر للسكاكي من لزوم واحد من الأمرين.

أن المشبه به ادعاء في نحو قولك: "أنشبت المنية أظفارها" مثلا إنما هو المشبه، وقد أسند إليه ما هو من لوازم المشبه به حقيقة، وهو "الإنشاب"، وكان حقه أن يسند إلى المشبه به الحقيقي، وهو "السبع"، فيكون حينئذ إسنادا للشيء إلى غير ما هو له، وذلك هو المجاز العقلي بعينه فالسكاكي في كلتا الحالين مؤاخذ، سواء أراد بالمشبه المشبه به حقيقة، أو ادعاء.

وأجيب عنه في الاعتراض الأخير بأنا لا نسلم أن ذكر طرفي التشبيه مطلقا مانع من الحمل على الاستعارة، وإنما يمنع من الحمل عليها ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه، ويدل عليه بألا يصح المعنى إلا بمراعاة التشبيه، وذلك إذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه نحو: "عنترة بني عبس أسد"، أو وقع حالا منه، أو صفة له نحو: حمل عنترة على الأعداء أسدا، ومررت

برجل أسد، فإن حمل الأسد على عنترة، أو وقوعه حالا منه، أو وصف الرجل به ممنوع لتباين المفهومين، فيتعين إذًا الحمل على التشبيه بتقدير أداته.
أما إذا كان الجمع بين الطرفين على وجه لا ينبئ عن التشبيه، ولا يدل عليه فذلك لا يمنع من أن يكون استعارة كما في قولك: "سيف عمرو بن معديكرب في يد أسد"، ولقيت من خالد بن الوليد أسدا، ومنه قولهم: نهاره صائم" "وليله قائم"١ بدليل أن السكاكي نفسه جعل قول الشاعر:
لا تعجبوا من بلى غلالته ... قد زر أزراره على القمر٢
من باب الاستعارة استعير فيه لفظ "القمر" لذات المحبوب، مع ذكر

---

١ على اعتبار أن الإضافة فيهما على معنى اللام فإن كانت الإضافة بيانية وهي ما يكون المضاف فيها عين المضاف إليه ولو على سبيل المبالغة كان المثالان المذكوران من قبيل ما ذكر فيه الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه؛ لأن الإضافة حينئذ في معنى حمل أحد الطرفين على الآخر مبالغة في معنى الإلحاق كما في لجين الماء.
٢ "البلى" بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب يبلى صار خلقا و"الغلالة" شعار يلبس تحت الثوب "والأزرار"" جمع زر بكسر الزاي وهو ما يوضع على القميص يقال زر القميص إذا شد أزراره عليه.

الطرفين، وهما "القمر"، و"ضمير" أزراره باعتباره راجعا إلى المحبوب المشبه بالقمر، أو "ضمير" غلالته الراجع إليه.
تنبيهان:
الأول: اعلم أن الحقيقة والمجاز من مباحث علم البيان، وإنما أوردوهما في علم المعاني استطرادا لأدنى مناسبة، وليس بسديد ما علل به بعضهم من أنهما من أحوال اللفظ إذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر في علم المعاني؛ لأنه لا يبحث فيه عن جميع أحوال اللفظ، بل عن الأحوال التي بها المطابقة لمقتضى الحال، ولا يقال: "إن الإضافة للعهد، أي: أحوال اللفظ المعهودة، وهي الأحوال التي بها المطابقة؛ لأنهم لم يذكروا للحقيقة والمجاز العقليين أحوالا تقتضيهما كما ذكروا لغيرهما.
الثاني: هذه الأحوال الأربعة المتقدمة: وهي التأكيد وعدمه، والحقيقة والمجاز العقليان، كما تكون في الإسناد الخبري تكون أيضا في الإنشاء فإذا قلت لشخص: "ابن لي قصرا" فإن كان ذلك الشخص أهلا للبناء بنفسه فالإسناد حقيقة عقلية، وإلا فمجاز عقلي، وإذا كان المخاطب قريب الامتثال قيل له: "أقبل" من غير تأكيد، وإن كان شديد البعد عن الامتثال قيل له:

"أقبلن" بالنون المشددة، وإن كان غير شديد البعد عن الامتثال قيل له "أقبلن" بالنون الخفيفة وإنما اختص الحديث في ذلك بالخبر؛ لأنه المقصود الأعظم في نظر البلغاء لكثرة مباحثه.

اختبار:

١- عرف الحقيقة العقلية، وبين المراد "بالفعل"، وما في معناه، و"بالشيء" الذي يسند إليه الفعل، أو ما في معناه، مع بيان ذلك بمثالين أحدهما للفعل، والثاني لما في معناه.

٢- بين المراد بقوله: "عند المتكلم في ظاهر حاله" وهل هو للإخراج أو للإدخال؟ وضح ذلك وضوحا تاما.

٣- اذكر أقسام الحقيقة العقلية، ووجه هذا التقسيم، ومثل لكل بمثال.

٤- عرف المجاز العقلي، وبين لم كان عقليا، وما الفرق بين العقلي واللغوي من حيث النسبة؟

٥- بين المراد بلفظ "غير" الواقع في تعريف المجاز العقلي، وهل المراعى فيه حال المتكلم أو الواقع؟ وهل يترتب على ذلك شيء؟ فصل القول في ذلك.

٦- اذكر أقسام المجاز العقلي، ومثل لكل بمثال، مع بيان قرينة المجاز في كل منها، وبين هل يكتفى بوجود القرينة، أم لا بد من نصبها، وبم يكون نصب القرينة، وما منشأ هذا التقسيم؟

٧- بين معنى قوله: "للملابسة" في تعريف المجاز، ووضح ذلك بمثال، ثم اذكر ثلاثة أنواع من ملابسات الفعل، مع التمثيل لكل نوع.

٨- بين معنى قوله "بتأول"، وبسبب وجوب التقييد به، وما الذي يخرج بهذا القيد؟ وما الفرق بين قول الجاهل: "أنبت الربيع البقل" والأقوال الكاذبة، مع أن كليهما غير مطابق للواقع، وما رأي السكاكي في هذا القيد؟

٩- قسم القرينة، وعرف كل قسم، مع التمثيل، واذكر من أي نوعي القرينة المعنوية قول المؤمن: "أشاب رأسي الزمان"، وهلا كان من نوع المستحيل عقلا؟

١٠- اذكر باختصار ما وقع من النزاع بين الخطيب ومناصريه، وبين الإمام عبد القاهر في وجوب أن يكون للمجاز العقلي حقيقة، أو عدم وجوبه، مع بيان ما يتحصن به كل من الطرفين من دليل.

١١- قسم المجاز العقلي باعتبار طرفيه، مع التمثيل لكل قسم، ومن أي الأقسام قولهم: أحيت الجاهل آيات الكتاب الحكيم؟

١٢- مقتضى تعريفهم المجاز العقلي: بأنه إسناد الفعل إلخ، وجعله من أحوال الإسناد الخبري أنه خاص بالنسب التامة الخبرية، مع أنه يجيء في النسب غير التامة كالإضافية والإيقاعية كما يأتي أيضا في النسب الإنشائية فما الجواب على هذا؟

١٣- أنكر السكاكي المجاز العقلي، ورده إلى الاستعارة بالكناية، فما دليله؟ وما الذي ردوا به عليه، وبماذا أجيب عنه تأييدا لدعواه؟ فصل القول في هذه المسألة.

١٤- بين ما طابق الواقع، والاعتقاد، وما طابق أحدهما، وما لم يطابق واحدا منهما، مع بيان كونه حقيقة أو مجازا، ومع تعيين قرينة المجاز فيما يأتي:

١- قال الجاهل: شيبتني الهموم والأحزان لمن يعلم أنه مؤمن يضيف الإشابة إلى الله، والمتكلم يعلم ذلك.

٢- قال المؤمن: أخرج الله النبات لمن يعتقد إيمانه.

٣- قال الجاهل: أنضر الله الأرض لمن يعلم حاله، والمتكلم يعلم منه ذلك.

٤- قال الجاهل: قوس ظهري الدهر، وألانت قناتي الأيام "لمن يعلم حاله".

٥- قال الجاهل: أدر الله الضرع، وأنضج الزرع لمن يخفى حاله عنه.

٦- قال المؤمن: شفى الله المريض "لمن يعتقد أنه جاهل يضيف الشفاء إلى الطبيب" وعلم المتكلم منه ذلك.

٧- ما الحكم فيما لو قال رجل كذبا: "حضر الأمير" لمن لا يعلم أنه كاذب، وما الحكم إذا قال ذلك لمن يعلم كذبه، وهو يعلم منه ذلك؟

الجواب على السؤال الأخير:

١- مجاز عقلي بالنظر لحال المخاطب وهو مطابق للاعتقاد دون الواقع وعلم المخاطب بأنه مؤمن قرينة المجاز، وعلم المتكلم باعتقاد المخاطب نصب لهذه القرينة.

٢- حقيقة عقلية وهو مطابق للاعتقاد والواقع.

٣- مجاز عقلي بالنظر لحالهما معا وهو مطابق للواقع دون الاعتقاد، وعلم المخاطب بحال المتكلم قرينة المجاز، وعلم المتكلم باعتقاد المخاطب نصب لهذه القرينة.

٤- حقيقة عقلية وهو مطابق للاعتقاد والواقع.

٥- حقيقة عقلية بالنظر إلى ظاهر حال المتكلم وهو مطابق للواقع دون الاعتقاد، واعتقاد المخاطب بأنه جاهل قرينة المجاز، وعلم المتكلم باعتقاده نصب للقرينة.

٦- مجاز عقلي بالنظر إلى حال المخاطب وهو مطابق للاعتقاد والواقع، واعتقاد المخاطب بجهل المتكلم قرينة المجاز، وعلم المتكلم باعتقاده نصب لهذه القرينة.

٧- حقيقة عقلية في الأول بالنظر لظاهر حال المتكلم، وهي لم تطابق الواقع ولا الاعتقاد، ومجاز عقلي في الثاني بالنظر لحالهما معا، ولم يطابق واحدا منهما.

تمرين على هذا السؤال يطلب جوابه:

قال الجاهل: أبرأ الدواء الجرح لمن يعلم أنه مؤمن يضيف الإبراء إلى الله، قال رجل كذبا:

"غمرت أراضينا المياه" لمن يعلم كذبه، وهو يعلم ذلك منه. قال مؤمن: "هدى الله العاصي" لمن يعتقد إيمانه وأنه يضيف الهداية إلى الله تعالى. قال مؤمن: "أزال الله كربي" لمن يعتقد أنه جاهل يضيف الإزالة إلى غير الله من المؤثرات. قال جاهل: "أفنى

الله الإنسان" لمن يعلم أنه جاهل يضيف الإفناء إلى الزمن. قال رجل هو كاذب: "أخصبت أراضينا" لمن لا يعلم كذبه. قال جاهل: "أزهر الله النبات" لمن يخفى حاله. قال جاهل: "أذبل الشتاء الزهر لمن يعلم حاله".

أحوال المسند

ذكر المسند إليه

...

أحوال المسند إليه:

أحوال المسند إليه هي ما يعرض له من حيث[1] إنه مسند إليه من ذكر وحذف، وتعريف، وتنكير، وتقديم، وتأخير، وغير ذلك مما سيأتي.

ذكر المسند إليه:

المسند إليه هو المحكوم عليه، فاعلا كان، أو نائب فاعل، أو مبتدأ أصلا أو حالا، وأحواله هي ما يعرض له من ذكر، وحذف، وتعريف، وتنكير، وتقديم، وتأخير، وغير ذلك مما سيأتي في أبوابه مفصلا.

واعلم أن المسند إليه واجب الذكر إذا لم تقم عليه قرينة، ولا بحث لنا فيه فإذا دلت عليه قرينة من ذكر أو حال جاز ذكره وحذفه، وهذا ما نحن بصدد البحث فيه، ذلك أن البحث إنما هو في مرجحات الذكر على الحذف، أو العكس، وذلك إنما يكون حيث يجوز ذكره وحذفه لقيام قرينة عليه، ومرجحات الذكر كثيرة نذكر منها ما يلي:

---

[1] هذه حيثية تقييد احترز بها عن الأمور العارضة للمسند إليه لا من هذه الحيثية، ككونه حقيقة أو مجازا فإنهما عارضان له لا من حيث إنه مسند إليه من حيث الوضع، وككونه كليا أو جزئيا فإنهما عارضان له لا من حيث لفظه، وككونه ثلاثيا أو رباعيا فإن ذلك عارض له من حيث عدد حروفه. وليست حيثية تعليل إذ يفيد ذلك أن الحذف والذكر وغيرهما من سائر الأحوال المذكورة في أبوابها بعد عارضة له من أجل كونه مسندا إليه مع أنه ليس كذلك بل هذه الأحوال إنما تعرض له من أجل الدواعي التي ستذكر في أبوابها، ولا يقال: إن "الرفع" من الأحوال التي تعرض له من حيث إنه مسند إليه فكان حقه أن يذكر في هذا الفن؛ لأن إضافة

أحوال للمسند إليه للعهد وهي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، فخرج الرفع فإنه وإن كان عارضا من هذه الحيثية لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال.

١- كون ذكر المسند إليه هو الأصل أي: الكثير، وليس هناك ما يقتضي حذفه في قصد المتكلم١ أي: محل كون الأصالة علة تقتضي الذكر حيث لم تعارضها علة أخرى تقتضي الحذف، قصد إليها المتكلم، وإلا روعيت وأهملت علة الأصالة لضعفها، بخلاف سائر نكات الذكر فإن كلا منها يصلح بمجرده نكتة حتى إذا وجدت معها نكتة للحذف فلا بد من مرجح لإحداهما.

٢- قلة الثقة بالقرينة لضعفها، إما لخفائها في نفسها وإما للاشتباه فيها، فالأول أن يذكر المسند إليه في حديث، ثم تمضي فترة حتى يطول عهد السامع به، فيذكر ثانيا لاحتمال غفلة السامع عنه لطول العهد به، والثاني أن يذكر المسند إليه في حديث، ثم يحول مجرى الحديث في شأن غيره، فيذكر ثانيا لئلا يشتبه السامع في المحدث عنه، أهو الأول أم الثاني؟ فقد ضعف التعويل على القرينة في الموضعين لما ذكرنا، مثال ذلك أن تقول: "شوقي نعم الشاعر" فتذكر المسند إليه إذا سبق لك ذكر "شوقي" في حديث سابق وطال عهد السامع به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره.

٣- التنبيه على غباوة السامع، وأنه لا يفهم إلا بالتصريح، نقصد إفادة أن الغباوة وصفه، أو لقصد إهانته وتحقيره كما تقول لسامع القرآن: "القرآن كلام الله" فتذكر المسند إليه تنبيها على أن المخاطب موسوم بميسم الغباوة، لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلا هكذا.

٤- زيادة الإيضاح والتقرير٢ أي: إيضاح المسند إليه، وانكشافه لذهن السامع، وتثبيته في نفسه كما تقول: "هؤلاء جدوا وهؤلاء بلغوا الذروة" ذكر المسند إليه وهو اسم الإشارة الثاني لقصد زيادة الإيضاح

---

١ إنما شرطنا قصد المتكلم؛ لأن المقتضي للحذف موجود دائما كالاحتراز عن العبث في ذكره مثلا فالمدار إذًا على قصد المتكلم.

٢ المراد بالتقرير مطلق الإثبات وحينئذ فبيان الزيادة في الإيضاح والتقرير أن في القرينة إيضاحا وتقريرا للمسند إليه حيث دلالتها عليه، وأن المحذوف لدليل كالمذكور وفي التصريح بالمسند إليه مع قيام القرينة عليه زيادة في إيضاحه وتقريره.

والتقرير، وأن هؤلاء الذين ثبت لهم الاجتهاد هم أنفسهم الذين ثبت لهم بلوغ الذروة، فتكرار "هؤلاء" أفاد اختصاصهم بكل واحد من الاجتهاد وبلوغ الذروة مميزا لهم عمن عداهم، وفي هذا الإيضاح والتقرير ما لا يخفى، ومنه قوله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ} فذكر المسند إليه لزيادة الإيضاح والتقرير على نحو ما بينا في المثال قبله، غير أن في التمثيل بالآية نظرا إذ ليست من قبيل ما لو لم يذكر فيه المسند إليه لكان محذوفا كما هو فرض المسألة؛ لأننا لو حذفنا اسم الإشارة الثاني لم يكن المسند إليه محذوفا إذ إن جملة {هُمُ الْمُفْلِحُونَ} مركبة من مسند ومسند إليه، وهي إما معطوفة على خبر اسم الإشارة الأول، أو معطوفة على جملة {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ} وعلى كلا الاحتمالين لا حذف للمسند إليه.

٥- إظهار[١] تعظيمه، أو تحقيره إذا كان اسمه مما يفيد معنى التعظيم أو الحقارة كأن يسألك شخص: "هل رجع خالد؟ " فتقول: "رجع الشجاع المقدام"، أو "رجع الجبان الرعديد"، فتذكر المسند إليه في الأول تعظيما له، وفي الثاني إهانة وتحقيرا، وكما تقول: "نعم: أمير البلاد يخاطبك"، في جواب من سأل: هل الذي يخاطبني فلان؟ أو تقول: "قدم السفيه" جوابا لمن سأل: هل قدم زيد؟

٦- التيمن والتبرك بذكره؛ لأنه مجمع اليمن والبركات كما تقول: نبينا عليه الصلاة والسلام قائل هذا القول جوابا لمن قال: هل قال هذا القول رسول الله؟ فتذكره تيمنا بذكره وتبركا به.

٧- التلذذ بذكره كقولك: الله حسبي، ومحمد شفيعي، وكقولك: "حضر الحبيب" جوابا لمن قال: هل حضر فلان؟ يريد هذا الحبيب، فتجري ذلك على لسانك لقصد التلذذ بسماع هذه الألفاظ.

---

[١] إنما زيد لفظ إظهار لأن المسند إليه يفيد التعظيم في حال الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لإظهار التعظيم.

٨- بسط الكلام وإطالته، وذلك حيث يكون إصغاء[١] السامع مطلوبا للمتكلم لخطر مقامه، أو لقربه من قلبه، ولهذا يطال الكلام مع الأجباء مثاله، قوله تعالى حكاية لقول موسى عليه السلام: {هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي} الآية، قال ذلك حين سأله تعالى: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى} ؟، وكان يكفي في الجواب أن يقول: "عصا" لأن "ما" للسؤال عن الجنس لكنه ذكر المسند إليه، وهو "الضمير" حبا في إطالة الكلام في حضرة الذات العلية، وأي مقام يستدعي بسط الكلام فيه كهذا المقام؟ ولهذا لم يكتف موسى عليه السلام بذكر المسند إليه، بل أعقب ذلك بذكر أوصاف لم يسأل عنها، فقال: أتوكأ عليها إلى آخر الآية[٢]، ومثله أن يسألك إنسان تحبه وتجله: ماذا بيدك؟ فتقول له: "هذا كتابي رفيقي في غربتي، وسميري في وحدتي" وكان يكفي أن تقول: "كتاب" لأن السؤال عن جنس ما بيدك لكنك ذكرت المسند إليه حبا في إطالة الكلام في حضرة من تحبه، ولذلك أضفت إليه

وصفين لم تسأل عنهما.

٩- قصد التهويل والإرهاب كقولك: أمير البلاد يأمرك بكذا، فتذكر المسند إليه باسم الأمارة تهويلا للمخاطب، وإرهابا ليكون ذلك أدعى إلى الامتثال والطاعة.

---

١ المراد بإصغاء في الآية لازمه وهو السماع، فيكون مجازا مرسلا وإنما كان المراد ذلك هنا؛ لأن الإصغاء بالمعنى المعروف الذي هو إمالة الأذن لسماع الكلام محال في حقه تعالى.

٢ الإجمال في آخر الآية في قوله: ولي فيها مآرب أخرى، ينافي حمل الآية على البسط والمناسب لذلك تفصيل تلك المآرب، والجواب أحد احتمالين الأول أن يكون موسى كان يترقب السؤال منه تعالى عن تفصيل ما أجمل فيتلذذ بخطاب الله له -الثاني- أن يكون الحياء قد غلب عليه لمزيد المهابة والإجلال فلم يستطع الاسترسال في القول، ثم إن في جواب موسى عليه السلام إشكالا وهو أن السؤال "بما" عن الجنس فكيف أجاب بالشخص، بل ولم ذكر هذه الصفات وهي غير مسئول عنها وإنما المسئول عنه الجنس؟ ويجاب بأنه أجاب عن الجنس في ضمن هذا الفرد فكأنه قال: هي جنس هذا الفرد، وأن "ما" كما تكون للسؤال عن الجنس قد تكون للسؤال عن الصفة فموسى عليه السلام احتاط فجمع في جوابه بين الأمرين لاحتمال أن يكون السؤال عن هذا أو ذاك أو عنهما معا.

١٠- إظهار التعجب من المسند إليه إذا كان الحكم غريبا يندر وقوعه كما في قولك: "علي يصرع الأسد"، أو "يحمل كذا طنا من حديد" إذا دلت عليه قرينة، فتذكر المسند إليه لقصد إظهار التعجب من شدة بأسه.

١١- قصد التسجيل على السامع بين يدي القاضي حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار والتنصل كأن يقول القاضي لشاهد واقعة: هل أقر هذا بأن عليه لعلي كذا، فيقول الشاهد: نعم محمد هذا أقر بأن عليه لعلي كذا، فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا إلى الإنكار فيما لو لم يذكر اسمه بأن يقول للقاضي مثلا عند التسجيل عليه كتابة: إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري، فأجاب بما أجاب به، ولذلك لم أنكر، ولم أطلب الإعذار فيه[١].

إلى غير ذلك من نكات الذكر إذ ليست سماعية حتى يمكن استيعابها بل المدار في ذلك على الذوق السليم، فما عده الذوق داعيا من دواعي الذكر أو الحذف، أو غيرهما عمل به، وإن لم يذكره أهل الفن.

---

١ الإعذار إبداء العذر.

حذف ٢ المسند إليه:

يحذف المسند إليه لأغراض نذكر منها ما يلي:

١– الاحتراز عن العبث في ظاهر الأمر لدلالة القرينة عليه، وذلك أن ما قامت عليه قرينة، ووضح أمره يكون ذكره عبثا في ظاهر الأمر؛ لأنه معلوم من القرينة، فلا معنى لذكره، وينبغي أن يصان كلام البليغ عن العبث، مثال ذلك أن تقول: "حضر" تريد "الأمير" إذا كان هناك قرينة من لفظ أو حال تدل على أن الذي حضر هو الأمير، فتحذف المسند

---

١ إنما عبر هنا في جانب المسند إليه بالحذف وفي جانب المسند بالترك على ما سيأتي؛ لأن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه، حتى إنه إذا لم يذكر تخيل أنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فليس بهذه المثابة؛ لأنه وصف المسند إليه والوصف متوقف على الموصوف من غير عكس، فهو إذًا أدنى مرتبة منه.

إليه قصدا إلى التحرز عن العبث في ذكره لقيام القرينة الدالة، وإنما كان العبث ظاهريا؛ لأن الحقيقة أن لا عبث في ذكره، وإن قامت عليه قرائن؛ لأن المسند إليه أعظم ركني الإسناد إذ هو المحكوم عليه، فلا يكتفى فيه بالقرينة، بل ينبغي مع ذلك أن ينص عليه اهتماما بأمره.

٢– تخييل العدول إلى أقوى الدليلين١: اللفظ والعقل أي: أن يقصد المتكلم أن يخيل للسامع أنه عدل إلى أقوى الدليلين، وهو العقل.

بيان ذلك: أن الدال على المسند إليه عند حذفه هو "العقل"، وأن الدال عليه عند ذكره هو "اللفظ" غير أن العقل أقوى دلالة من اللفظ؛ لأن العقل ليس بحاجة دائما إلى اللفظ في الدلالة، بل كثيرا ما يستقل بها كما في المعقولات الصرفة، وكما في دلالة الأثر على المؤثر، بخلاف اللفظ فإنه دائما مفتقر إلى العقل في الدلالة، إذ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون معونة العقل، فالعقل آلة الإدراك، ولكن الحقيقة أن العقل أيضا غير مستقل في الدلالة عند الحذف، وإنما يدل بمعونة اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن، فكلاهما ردء للآخر، وحينئذ لم يتحقق العدول إلى أقوى الدليلين، من أجل هذا جعلوا النكتة في الحذف قصد العدول المتخيل لا المتحقق، مثال ذلك قولك في المثال السابق: "حضر" تريد الأمير فقد حذف المسند إليه؛ لأن المتكلم يريد أن يدخل في روع السامع، وفي خياله أنه عدل عن أضعف الدليلين إلى أقواهما وهو "العقل" كما بين.

٣– ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ما قد يعتري المتكلم من توجع أو ضجر ناشئين من أحداث الزمان، أو تباريح الهوى، بحيث لا يستطيع التكلم بأكثر مما يفيد الغرض كما في قول الشاعر:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل

سهر دائم وحزن طويل

لم يقل: "أنا عليل" لضيق صدره عن الإطالة بسبب ما ينوء به

---

١ أي: على المسند إليه.

من أعباء الهموم، أو ما يعانيه من آلام الهوى، ومنه قوله تعالى١: {فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} لم تقل "أنا عجوز" لما تحسه من ضيق الصدر عن الإطالة في القول بسبب ما انتابها من عقم، وما لحقها من كبر.

٤- الحذر من فوات الفرصة كأن يقول رجل لصائد: "غزال" يريد: "هذا غزال" فيحذف المسند إليه وهو "هذا" مخافة أن تفوت الفرصة بإطالة الكلام، فيفلت الصيد من يد الصائد، ومثله قولك: "قطار" لواقف في طريقه غافلا عنه أي هذا قطار فتحذف المسند إليه انتهازا للفرصة حتى لا يدهمه القطار.

٥- اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة على المسند إليه أيتنبه إليه لهذه القرينة القائمة، أم لا يتنبه إلا بالتصريح؟ مثال ذلك أن يحضر إليك رجلان تربطك بأحدهما صداقة، فتقول لآخر يعلم بهذه الصلة: "غادر" تريد أن تقول: الصديق غادر، فتحذف المسند إليه اختبارا للسامع أيتنبه إلى أن المسند إليه المحذوف هو "الصديق" بقرينة ذكر "الغدر" إذ لا يناسب إلا الصديق أم لا يتنبه؟ ومثله قولك: "مستفاد نوره من الشمس" تريد "القمر" فتحذفه اختبارا لذكاء السامع.

٦- اختبار مقدار تنبه السامع ومبلغ ذكائه عند قيام قرينة خفية على المسند إليه أيتنبه بالقرائن الخفية أم لا؟ مثال ذلك أن يحضرك شخصان تجمعك بهما صداقة غير أن أحدهما أقدم من الآخر فيها، فتقول لآخر يعلم بهذه الصحبة: "جدير بالإحسان" تريد أقدمهما صحبة، وهو "محمد" مثل، فتحذف المسند إليه اختبارا لمبلغ ذكاء المخاطب أيتنبه إلى هذا المحذوف لهذه القرينة الخفية، وهي أن أهل الإحسان ذو الصداقة القديمة، دون حادثها أم لا يتنبه٢؟

---

١ حكاية عن قول السيدة سارة عندما دخل الملائكة المكرمون على زوجها إبراهيم عليه السلام، وبشروه بأنه سيولد له ولد كثير العلم هو إسحاق عليه السلام، فلما بلغها ذلك صاحت ولطمت وجهها وقالت يا ويلتا: أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخا؟ إن هذا لشيء عجيب.

٢ حكي عن بعض خلفاء بني العباس أنه ركب سفينة مع أحد ندمائه فسأله الخليفة: أي طعام

أشهى عندك؟ فقال: مخ البيض المسلوق فاتفق عودهما هنالك في المقابل فقال له الخليفة: مع أي شيء؟ فأجاب النديم مع الملح فتعجب الخليفة من قوة استحضاره وكمال تنبهه ويقظته.

٧- إيهام[١] صون المسند إليه عن لسانك من أن يتلوث بنجاسة بمروره عليه لكونه عظيما خطيرا، أو إيهام صون لسانك عنه لحقارته وامتهانه، فالأول نحو: "رافع راية التوحيد، هادم دعائم الشرك" تريد النبي -صلى الله عليه وسلم- فتحذفه مخافة أن يتلوث من لسانك. والثاني نحو قولك: "مخذول مطرود" تريد إبليس اللعين، فتحذفه لئلا يتلوث اللسان بذكره، وكما يكون الحذف لإيهام صونه عن اللسان أو عكسه يكون أيضا لإيهام صونه عن سماع المخاطب، أو عكسه.

٨- تأتي الإنكار وتيسره عند الحاجة إليه، مثال ذلك أن يحضر إليك جماعة من بينهم خصم لك، فتقول لآخر: "وغد لئيم" تريد هذا الخصم، فتترك ذكر اسمه ليتأتى لك الإنكار عند لومه لك على سبه، فتقول له: ما عنيتك وإنما أردت غيرك.

٩- تعين المسند إليه[٢]، إما لأن المسند لا يصلح إلا للمسند إليه، أو لأن المسند كامل فيه، وإما لأن المسند إليه معهود بين المتكلم والمخاطب، فمثال الأول قولك: "عالم الغيب والشهادة" تريد الله سبحانه، فتحذفه لتعينه إذ إن علم الغيب والشهادة وصف خاص به تعالى، لا يكون لسواه، ومثال الثاني: قولك: "عادل في حكومته" تريد عمر الفاروق، فتحذفه لتعينه؛ لأن صفة العدالة بلغت فيه الكمال، ومثله قولهم: "أمير الشعراء يريدون "شوقي"، فيحذفونه لتعينه لأن صفة الشاعر بلغت فيه الذروة، ومثال الثالث قولك: "حضر اليوم" تريد إنسانا معينا بينك وبين مخاطبك.

١٠- ادعاء تعين المسند إليه كقولك، "وهاب الألوف" تريد

---

١ إنما عبر بالإيهام؛ لأن التلوث المراد صون الذكر أو اللسان عنه أمر اعتباري محض.

٢ قيل إن ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذكر التعيين؛ لأنه متى نعين المسند إليه كان حذفه احترازا عن العبث، وأجيب بأن القصد إلى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العبث، فقد يجوز أن يقصد أحدهما مع الذهول عن الآخر فتكون نكتة الحذف للبليغ قصد التعين دون الاحتراز وإن كان حاصلا، ويمكن أن يقال ذلك في سائر النكات التي يمكن اجتماعها.

"الأمير" فتحذفه لتعينه ادعاء، وأنه لا يتصف بذلك أحد من رعاياه، وإنما كان تعينه ادعائيا؛ لأنه يمكن غيره من أفراد شعبه أن يبذل ذلك.

١١- المحافظة على وزن، أو سجع، أو قافية، مثال الأول قول الشاعر:

على أنني راض بأن أحمل الهوى ... وأخلص منه لا علي ولا ليا

أي لا علي شيء، ولا لي شيء. حذف المسند إليه فيهما، وهو لفظ "شيء" لأن في ذكره إفسادا لوزن البيت، ومثله قول الشاعر المتقدم: قال لي كيف أنت قلت عليل ... لم يقل أنا عليل محافظة على الوزن، ومثال الثاني قولهم: "من طابت سريرته حمدت سيرته" أي: حمد الناس سيرته، فحذف المسند إليه[1]، وهو "الناس"، محافظة على السجع المستلزم رفع الفاصلة[2] من الفقرة الثانية، وهي قوله: "سيرته" إذ لو ذكر المسند إليه لكانت الأولى مرفوعة، والثانية منصوبة، ومثله قولهم: "من كرم أصله وصل حبله" أي: وصل الناس حبله، فحذف المسند إليه محافظة على السجع على نحو ما سبق، ومثال الثالث قول لبيد:

وما المرء والأهلون إلا ودائع ... ولا بد يوما أن ترد الودائع

أي: أن يرد الناس الودائع، فحذف المسند إليه وهو لفظ "الناس" للمحافظة على القافية، ولولاه لاختلفت لصيرورتها مرفوعة في الشطر الأول، منصوبة في الثاني، ومثله قول الشاعر:

قد قال عذول مناك أتى ... فأجبت وقلت كذبت متى

فقال حبيبك ذو خفر ... وكبير السن فقلت فتى

فالمسند إليه في البيتين محذوف محافظة على القافية تقديره متى الإتيان وهو فتى[3].

---

[1] المراد بالمسند إليه الأصلي الذي هو الفاعل، وهذا لا ينافي أن نائب الفاعل مسند إليه أيضا.

[2] هي الكلمة الأخيرة من جملة مقارنة لأخرى.

[3] وفي مثل هذا محافظة على الوزن إلا أنه غير مقصود، وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد.

١٢- اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند إليه كقولهم في المثل: "رمية من غير رام"[1] أي: هي رمية موفقة ممن لا يحسن الرمي حذف المسند إليه وهو "الضمير" اتباعا لما ورد في استعمالاتهم من ترك المسند إليه في مثل هذه المواضع، ومثله قولهم: "شنشنة أعرفها من أخزم"[2]. أي: هي شنشنة، فحذف المسند إليه اتباعا للاستعمال الوارد، ومنه قولهم في النعت المقطوع إلى الرفع لقصد إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم، "الحمد لله أهل الحمد" برفع أهل، وقولهم: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" برفع الرجيم، وقولهم: "اللهم ارحم عبدك المسكين" برفع المسكين على تقدير: هو أهل الحمد، وهو الرجيم، وهو المسكين، فقد حذف المسند إليه في هذه المثل اتباعا للاستعمال الوارد على تركه في نظائرها كقول العرب: "الحمد لله الكريم" برفع الكريم على المدح، وقولهم: "مررت بزيد الخبيث" برفع الخبيث على

الذم، وقولهم: "اللهم ارحم عبدك الفقير" برفع الفقير، ومن هذا القبيل قول ابن عنقاء الفزاري يمدح عميلة وقد شاطره ماله لفقره[3]:

---

١ مثل يضرب لمن صدر منه فعل ليس أهلا له قاله الحكم بن يغوث حين نذر أن يذبح مهاة على الغبغب وهو جبل بمنى، وكان من أرمى الناس فصار كلما رمى مهاة لا يصيبها، ومكث على ذلك أياما حتى كاد يقتل نفسه فخرج معه ابنه "مطعم" إلى الصيد فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فأصابها، وكان لا يحسن الرمي فقال الحكم عندئذ: رمية من غير رام فصار مثلا.

٢ هذا المثل عجز بيت قاله أبو أخزم الطائي، كان ابنه أخزم يؤذيه كثيرا، ثم مات في حياة أبيه، وترك أولادا له فوثبوا على جدهم يوما وأوسعوه ضربا حتى أدموه فأنشد:

إن بني ضرجوني بالدم ... من يلق آساد الرجال يكلم

ومن يكن ردءا له يقدم ... شنشنة أعرفها من أخزم

يقول إن ضربهم إياهه خصلة يعرفها من أبيهم أخزم، فذهب الشطر الأخير مثلا سائرا.

٣ قال التبريزي في خبر هذه الأبيات: إن قوما من العرب أغاروا على نعم له فاستاقوها حتى لم يبق له منها شيء، فأتى ابن أخيه عميلة وقال له: يابن أخي إنه نزل بعمك ما ترى فهل من حلوبة؟ قال: نعم يا عم حين إذ يروح المال فأبلغ مرادك منه فلما راح المال قاسمه إياه وأعطاه شطره، فقال ابن عنقاء هذه الأبيات.

رآني على ما بي عميلة فاشتكى ... إلي ما له حالي، أسركما جهر

دعاني فآساني ولو ضن لم ألم ... على حين لا بدو يرجى ولا حضر

غلام رماه الله بالخير يافعا ... له سيمياء لا تشق على البصر[1]

أي: هو غلام ومنه قول الشاعر[2].

سأشكر عمرا ما تراخت منيتي ... أيادي لم تمنن وإن هي جلت

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

رأى خلتي من حيث يخفى مكانها ... فكانت قذى عينيه حتى تجلت[3]

أي: هو فتى، وهكذا يذكرون الممدوح، ثم يعقبون بعد ذلك بقولهم: غلام من شأنه كذا وكذا، أو فتى من شأنه كيت وكيت، ولا تكاد

---

١ "اشتكى حاله إلى ماله" كناية عن أنه رق له وعطف وهو من أروع الكنايات وألطفها، وقوله: "أسركما جهر" يريد: أن باطنه كظاهره فلم يعطه رياء بل كان عطفه عليه وليد رغبة صادقة فيه،

ورماه الله بالخير غمره به، واليافع الشاب من أيفع الغلام إذا ناهز العشرين، والسيمياء الحسن والبهجة يرد أن سيماءه في وجهه وأن ما ينطوي عليه من خير يدرك بمجرد النظر إليه.

٢ هو عمرو بن كميل. نظر إليه عمرو بن ذكوان وعليه جبة بلا قميص فجعل يسعى له ويتشفع حتى ولي البصرة فقال هذه الأبيات، وقيل إن قائل هذه الأبيات أبو الأسود يمدح بها عمرو بن سعيد العاصي.

٣ ما تراخت منيتي يريد: ما امتد بي الأجل أي: ما حييت، والأيادي جمع يد بمعنى العطية، ولم تمنن أي: متصلة لم تنقطع، وقوله غير محجوب الغنى عن صديقه يريد أن أمواله في متناول أيدي قاصديه، وقوله. "ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت" يريد أنه جلد على قضاء الله لا يجزع لمكروه.

تجد المسند إليه يذكر في مثل هذه المواضع لهذا ترك ذكره فيها، وفي نظائرها اتباعا لاستعمالاتهم الواردة، إلى غير ذلك من دواعي الحذف كإخفاء المسند إليه عن غير المخاطب كالخوف منه، أو عليه، أو نحو ذلك.

تنبيه:

اعلم: أن ما تقدم لك من أسباب ترجيح الذكر على الحذف، أو العكس هو ما يسمى عندهم "أحوال الخطاب"١ وهي الأمور الداعية لأن يعتبر المتكلم خصوصية في كلامه -على ما سبق- والكلام الكلي المتكيف بهذه الخصوصية هو مقتضى الحال، واندراج الكلام الجزئي المنطوق به مكيفا بهذه الخصوصية تحت هذا الكلام الكلي هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال -على ما تقدم- فإذا قلت مثلا: "محمد قادم" فذكرت المسند إليه مراعيا أن ذكره الأصل فالحال حينئذ هو كون الأصل فيه الذكر، ومقتضى الحال هو الكلام الكلي المذكور فيه المسند إليه، ومطابقة القول المنطوق به لمقتضى الحال هو اندراجه مشتملا على هذا الذكر تحت الكلام الكلي، وإذا قلت: "قادم" تريد "محمد قادم" فحذفت المسند إليه قاصدا اختبار تنبه السامع إلى هذا المحذوف فإن الحال حينئذ هي قصدك اختبار ذكاء السامع، ومقتضى الحال هو الكلام الكلي المحذوف منه المسند إليه، ومطابقة الكلام الجزئي المنوق به لمقضتى الحال هو اندراجه مشتملا على هذا الحذف تحت الكلام الكلي، وهكذا يقال في سائر ما سيمر بك من دواعي التعريف، أو التنكير، أو التقديم، أو التأخير، أو غير ذلك مما يعرض لطرفي الإسناد.

---

١ أما الذكر والحذف وما إليهما من التعريف والتنكير وغيرهما فهي أحوال لطرفي الإسناد فهذه غير تلك.

تمرين وجوابه:

بين أسباب ذكر وحذف المسند إليه في العبارات الآتية:

والله قدير والله غفور رحيم. {وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا} .

قضية ولا أبا حسن لها. علي يصيد

الأفاعي بيده. من ساء طبعه هجر ربعه. قيل لمريض: كيف حالك؟ قال: لا تسر، قيل لرجل: ماذا أرى فوق رأسك؟ قال: هذه مظلتي: أتحصن بها في اليوم المطير، وأرد بها وهج الشمس عند الهجير. هاد إلى الطريق القويم تريد النبي -صلى الله عليه وسلم. أمير البلاد يكلمك بعد سابق ذكره. لئيم منافق بعد ذكر شخص معين. لا تخاطب اللئيم السفيه "بضم السفيه".

الحبيب قادم "بعد ذكر اسمه". خالد هذا تسور على بكر الحائط. حضرك شخصان وأحدهما صديق فقلت: خائن تريد: الصديق. مهزام الكماة[١] تريد شجاعا معينا. شاعر مفلق تريد شوقي:

اعتاد قلبك من ليلى عوائده ... وهاج أهواءك المكنونة الطلل

ربع قواء أذاع المعصرات به ... وكل حيران سار ماؤه خضل

الجواب:

جدول اسكنر

---

١ الكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمى بسلاحه أي: الغاص به.

جدول اسكنر

تمرين يطلب جوابه على نحو ما سبق:

{يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ} . أقبل السارق. محتال مراوغ. الأمير نشر المعارف وأمن المخاوف. على هذا سطا على بيت خالد وسلب متاعه، أبو بكر حارب المرتدين.

فعباس يصد الخطب عنا ... وعباس يجير من استجارا

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى ... حتى يراق على جوانبه الدم

نجوم سماء كلما غار كوكب ... بدا كوكب تأوي إليه كواكبه

فإن تولني منك الجميل فأهله ... وإلا فإني عاذر وشكور

مزلزل إيوان كسرى. غارة "لواقف في مظان الخطر". فاجر لا يتقى الله. قادم تريد رجلا بعينه. علي يناطح الصخر، ويلين الحديد.

حاتم يقري الضيف وحاتم يفك العاني[1] . من صدق وده حفظ عهده. مرعى ولا كالسعدان.

قوم إذا أكلوا أخفوا كلامهم ... واستوثقوا من رتاج الباب والدار

خليلي إما أن تعينا وتسعدا ... وإما كفافا لا علي ولا ليا

---

١ الأسير.

تعريف المسند إليه:

اعلم أن الأصل في المسند إليه أن يكون معرفة[1]؛ لأن المقصود الحكم على شيء معلوم لدى المخاطب؛ ولأنه المحكوم عليه، والحكم على المجهول لا يفيد، لا معنى إذًا لالتماس نكتة لمطلق تعريفه كما فعلوا في الإيضاح، والنكرة وإن أمكن أن تخصص بالوصف، بحيث لا يشاركها فيه غيرها كما تقول مثلا: "لقيني رجل حياك أمس، وهو يحمل حقيبة سوداء" لكن ليس ذلك في قوة تخصيص المعرفة؛ لأن تخصيصها وضعي، وتخصيص النكرة ليس كذلك.

ثم إن التعريف على وجوه كثيرة يكون بالإضمار، وبالعلمية، وبالموصولية وبالإشارة، وبأل المعرفة، وبالإضافة، ولا يخلو وجه من هذه الوجوه من أن يتعلق به غرض للبليغ.

---

١ بخلاف المسند فإن الأصل فيه أن يكون نكرة؛ لأن المقصود فيه إثبات مفهومه لشيء فتعريفه حينئذ أمر زائد على المقصود يحتاج إلى داع.

إيراد المسند إليه ضميرا:

الضمير -كما هو معلوم- أنواع ثلاثة: ضمير تكلم "كأنا"، وضمير خطاب "كأنت"، وضمير غيبة "كهو"، ولا بد لهذا الأخير من أن يتقدمه مرجع يعود هو إليه، وإلا لم يفهم منه معنى، غير أن تقدم المرجع يكون على وجوه ثلاثة:

١- أن يتقدم لفظا -تحقيقا أو تقديرا- فالمتقدم في اللفظ تحقيقا هو ما ينطق به أولا، وبالضمير ثانيا كما في قوله تعالى: {وَاصْبِرْ حَتَّى

يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ} فمرجع الضمير لفظ الجلالة، وقد تقدم على الضمير لفظا تحقيقا إذ قد نطق به أولا، وكقول أبي تمام:

بيمن أبي إسحاق طالت يد العلا ... وقامت قناة الدين واشتد كاهله

هو البحر من أي النواحي أتيته ... فلجته المعروف والبحر ساحله

والمتقدم لفظا في التقدير هو ما نطق به بعد الضمير كقولهم: "نعم فارسا علي" على رأي من يجعل المخصوص مبتدأ مؤخرا، والجملة قبله خبرا مقدما، فمرجع الضمير حينئذ هو

المخصوص، وقد تأخر عن الضمير في اللفظ، ولكنه في التقدير متقدم عليه؛ لأنه مبتدأ والمبتدأ مرتبته التقدم على الخبر، فكأن قد لفظ به أولا، وأما تمثيلهم بنحو قولهم: "في داره صديقك" فليس مما نحن فيه، وهو أن يكون الضمير مسندا إليه.

٢- أن يتقدم المرجع معنى، وذلك بأن يدل عليه لفظ سابق من جنسه، أو ترشد إليه قرينة حال، فمثال ما دل عليه لفظ قوله تعالى: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} فمرجع الضمير هو "العدل" المدلول عليه بلفظ "اعدلوا"، فهو لم يتقدم لفظا، وإنما تقدم معناه في الفعل، ومثله قوله تعالى: {وَإِنْ قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ} فمرجع الضمير هو معنى الرجوع المفهوم من قوله "ارجعوا"، ومثال ما دلت عليه قرينة حال قوله تعال: {وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ} ، فمرجع الضمير المستتر في "ترك" هو "الميت"، ولم يدل عليه لفظ سابق، بل دلت عليه قرينة حال هي أن الكلام مسوق لبيان الإرث، ومثله قوله تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} فالمرجع وهو "الشمس" لم يدل عليه لفظ سابق كما في "عدلوا"، ولكن ذكر العشى والتواري بالحجاب، وسياق الكلام كل ذلك قرائن تدل على أن المراد هو "الشمس".

٣- أن يتقدم المرجع حكما كضميري رب والشأن نحو "ربه فتى"،

ونحو قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} ، فالمرجع في هذين لم يتقدم لفظا، ولا معنى، وكان حقه أن يتقدم؛ لأن وضع الضمير على أن يعود على متقدم، وإنما أخر لنكتة هي البيان بعد الإبهام لهذا كان المرجع في حكم المتقدم.

إذا علمت هذا فاعلم أن نكتة إيراد المسند إليه ضميرا هي أن يكون الحديث في أحد المقامات الثلاثة الآتية: مقام التكلم، مقام الخطاب، مقام الغيبة.

فإذا كان المتكلم هو المحدث عن نفسه كان المقام للتكلم، فينبغي أن يقول "أنا"، وإذا كان يخاطب إنسانا أمامه كان المقام للخطاب، فينبغي أن يقول "أنت"، وإذا كان يخبر عن غائب كان المقام للغيبة، فينبغي أن يقول "هو"، فمثالي الأول قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب" وكقول بشار بن برد:

أنا المرعث لا أخفى على أحد ... ذرت بي الشمس للقاصي وللداني[1]

يصف نفسه بأنه ذائع الصيت، واضح الأمر، يعرفه كل من يراه لشهرته.

ومثال الثاني قول الشاعر:

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني ... وأشمت بي من كان فيك يلوم

ومثال الثالث قول الشاعر:

من البيض الوجوه بنو سنان ... لو أنك تستضيء بهم أضاءوا

١ الرعثة بضم الراء القرط يعلق بشحمة الأذن، ولقب بشار بالمرعث لرعثة كانت له في صغره به، وذرت الشمس طلعت.

هم حلوا من الشرف المعلى ... ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

وهذه الضمائر الثلاثة إنما تدل على مقاماتها دلالة قاطعة، لا احتمال فيها، فلا ينافي ذلك أن الاسم الظاهر قد يؤتى به في مقام التكلم، كما يقال مثلا: "فاروق يأمرك بكذا" فإنه وإن جاز أن يقال هذا في مقام التكلم، على معنى: أنا آمرك بكذا بأن كان المتكلم هو فاروقا نفسه، لكن دلالته على هذا المقام ليست قاطعة لاحتمال أن يكون هذا الكلام إخبارا عن الملك فاروق بأنه يأمر بكذا، فيكون المقام للغيبة لا للتكلم، بخلاف نحو: أنا آمرك بكذا، أو هو يأمر بكذا فإنه نص في التكلم، أو الغيبة، على أننا لو راعينا أن في مدلول الضمير اختصارا ليس في الاسم الظاهر لخرج مثل القول المتقدم إذ صدر من فاروق نفسه، فإن الحديث هنا -وإن كان في مقام التكلم- لا اختصار فيه.

تنبيه:

وضعت المعارف على أن تستعمل في معين بالذات فالضمير، والعلم، والإشارة، والموصول، والمحلى بأل، والإضافة كل واحد من هؤلاء موضوع لأن يستعمل في شخص بعينه١، ومن جملة هذه المعارف ضمير الخطاب، فهو إذًا موضوع لأن يستعمل في معين خصوصا إذا علمنا أن معنى الخطاب توجيه الكلام إلى حاضر مشاهد -واحدًا كان أو أكثر٢- وهو لا يكون إلا معينا كقولك تخاطب شخصا أمامك: أنت استرققتني بمعروفك، وقد يخرج الخطاب عن وضعه، فيخاطب:

---

١ قيل إن المعرف بلام العهد الذهني من جملة المعارف مع أنه لا يستعمل في معين، وأجيب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست كذلك، وقد يجاب أن المعرف بلام العهد الذهني مستعمل في الجنس، وهو في نفسه معين وإن كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين، ولا يرد على الجواب الثاني النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا للفرد الشائع؛ لأن تعين الجنس معتبر في المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة.

٢ فضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ} ، وقوله -صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" ، فإن الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين.

١– غير المشاهد إذا كان مستحضرا في القلب كأنه نصب العين كما في قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} ، ونحو: لا إله إلا أنت، وما أشبه ذلك.

٢– غير المعين بأن يراد به مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل علاقته الإطلاق١، وذلك حيث أريد تعميم الخطاب أي: توجيهه إلى كل من يتأتى خطابه، لكن لا على سبيل التناول دفعة واحدة، بل على سبيل البدل أي: كل فرد من أفراد المخاطبين٢ كما في قولك: "فلان لئيم إن أحسنت إليه أساء إليك"، فليس المراد بالضمير في قولك: "إن أحسنت" مخاطبا معينا كما في الأصل في الخطاب، وإنما أريد مطلق مخاطب على سبيل البدل أي: فرد من أفراد هذا المطلق إشارة إلى أن سوء معاملة اللئيم لا يختص به واحد دون آخر ومنه قول المتنبي:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

ومن هذا القبيل قوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ} ، فليس المراد بقوله: {وَلَوْ تَرَى} مخاطبا معينا، وإنما أريد مطلق مخاطب على سبيل البدل إشارة إلى أن حالة المجرمين في ذلك اليوم من تنكيس الرءوس خوفا وخجلا، ومن رثاثة الهيئة، واسوداد الوجه، وغير ذلك من سمات الخزي والخذلان، قد تناهت في الظهور والافتضاح لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها راء دون راء، وإذ كان كذلك فلا يختص بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب، بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب، تلك هي نكتة العدول بالخطاب عن أصل وضعه.

---

١ ذلك لأن ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين فإذا لم يقصد به معين كان مجازا لاستعماله في غير ما وضع له.

٢ وإنما كان عمومه بدليا لا شموليا للإشارة إلى أن الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الإفراد المناسب للتعيين.

قيل: إن توجيه الخطاب إلى غير معين من قبيل إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وإذًا فكان ينبغي ذكره في باب إخراج الكلام على خلاف المقتضى.

وأجيب بأنا لا نسلم أن توجيه الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر إذ ليس هنا داع اقتضى إيراد الخطاب لمعين، فأجرى الكلام على خلاف ما يقتضيه، بل ليس هنا إلا مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع هو قصد تعميم الخطاب وهو

مقتضى الظاهر، ولو أن هذا القدر كاف في جعله من خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية من قبيل إخراج الكلام على خلاف المقتضى، ولا قائل بذلك.

إيراد المسند إليه علما:

العلم[1] هو ما وضع لشيء معين، مع ما يلازمه من مشخصات تميزه عما عداه، بحيث لا يشاركه فيها سواه[2].

فلا يرد على التعريف صفات الطفولة كصغر الأعضاء، وعدم التمييز وفقدان النطق، وغيرها مما يزول بزوال الطفولة فليست معتبرة في وضع العلم، إنما المعتبر الصفات اللازمة التي لا تزول كاللون الخاص، وكالأوضاع الخاصة في تقاسيم الوجه، ونحو ذلك مما لا يختلف كثيرا باختلاف أطوار الحياة.

---

١ المراد علم الشخص إذ هو الذي يتأتى فيه التعين بالمشخصات بخلاف علم الجنس فإنه لا تعين فيه ولا تشخص.

٢ المعتبر في المشخصات أن تكون جزء الموضوع له لا أنها أمر زائد، ويكفي في وضع العلم ملاحظة هذه المشخصات ولو بوجه عام، ويظهر ذلك فيمن سمى ولده الذي لم يره ولم يطلع على مشخصاته، إذ لا يتعين عند وضع الاسم ملاحظة هذه المشخصات على جهة الخصوص، وقد قيل إن هذا التعريف غير شامل لعلم الجنس؛ لأنه موضوع للماهية ولا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات، وأجيب بأن هذا التعريف خاص بما علميته حقيقية وهو علم الشخص أما علم الجنس فعلميته حكمية، وقد يجاب بأن المراد بالمشخصات ما يشمل الخارجية والذهنية وإذًا يكون التعريف شاملا لعلم الجنس.

ودواعي إيراد المسند إليه علما كثيرة أهمها ما يلي:

١- إحضار المسند إليه[1] بعينه وشخصه[2] في ذهن السامع[3] ابتداء[4] باسمه الخاص به[5] بحيث[6] لا يطلق على غيره باعتبار وضعه لهذه الذات المعينة، وإن أطلق باعتبار وضع آخر على ذات آخرى كما في الأعلام المشتركة "كمحمد" المسمى به جماعة- مثاله قولك: "وفد محمد علينا" فالمسند إليه هو "محمد" وقد جيء به علما لقصد إحضار

---

١ هو على حذف مضاف أي: إحضار معنى المسند إليه، وإنما قلنا ذلك؛ لأن كونه مسندا إليه وصف للفظ والمحضر في ذهن السامع إنما هو المعنى؛ لأنه المحكوم عليه.

٢ قيل: احترز بهذا القيد عن إحضار المسند إليه باسم جنسه كما تقول: "زارني اليوم رجل" ولم يكن يزورك في هذا اليوم سواه غير أن هذا القول لا يرد؛ لأن المراد بإحضار المسند إليه

بعينه وشخصه إحضاره من جهة الوضع كما في علم الشخص، أما الإحضار في المثال المذكور فليس من طريق الوضع، بل آت من طريق انحصار الوصف المذكور في المسند إليه، ثم إن المراد بالإحضار بالعين والشخص ما يشمل الإحضار بوجه جزئي كما في نحو: "محمد" من أسماء الأشخاص أو بوجه كلي ينحصر فيه المعنى كما في لفظ الجلالة فإن مدلوله يستحضر بوجه عام ينحصر فيه ككونه واجب الوجود خالقا للعالم.
٣ المراد بإحضاره في ذهن السامع لفت نفسه وتوجيهها إليه ولو كان حاضرا من قبل كما إذا قيل "أقبل محمد" حال حضور مدلوله في ذهن السامع فليس الغرض إحضار معناه في ذهنه؛ لأنه حاضر فيه وإنما الغرض لفت نفسه إليه وإشعارها به.
٤ احترز به عن الإحضار الذي يجيء ثانيا كما في ضمير الغائب نحو جاءني محمد وهو راكب فإنه وإن أحضر شخصه في ذهن السامع لكنه إحضار جاء ثانيا بعد إحضاره بالمرجع أولا، وقيل احترز بقيد "ابتداء" عن الإحضار بشرط كما في ضمير الغائب والمعروف بلام العهد، إذ يشترط فيهما تقدم ذكره وكالموصول إذ يشترط فيه تقدم العلم بالصلة، وهذا مردود؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك مشروطة بتقدم شيء حتى "العلم" نفسه يشترط فيه تقدم العلم بالوضع.
٥ احترز به عن الإحضار بالضمير مثلا نحو: "أنا كتبت" فإنه وإن أحضر به معنى المسند إليه بعينه في ذهن السامع ابتداء لكنه ليس اسما خاصا به؛ لأن "أنا" موضوع بوضع عام لكل متكلم، وهكذا يقال في سائر المعارف كاسم الإشارة والموصول وغيرهما.
٦ بهذه الحيثية اندفع ما قيل من أن الأعلام المشتركة من قبيل علم الشخص في حين أنها لا تعين أشخاص مدلولاتها، والجواب على هذا ما ذكرنا من أنها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه.

مسماه بعينه وشخصه في ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص باعتبار وضعه لهذا المسمى، فلفظ "محمد" باعتبار وضعه لذات خاصة يعين شخصها، ولا يتناول باعتبار هذا الوضع غيرها ممن اشترك في هذا الاسم، وكقوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ ١ أَحَدٌ} على أن يجعل ضمير الشأن مبتدأ أولا، ولفظ الجلالة مبتدأ ثانيا، والجملة خبر الأول ليكون فيه الشاهد٢ وهو إيراد المسند إليه علما لأجل إحضاره بشخصه٣ في ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص به.
غير أن القيد الأخير وهو قولنا: "باسمه الخاص به" يغني عن القيدين قبله، وهما: إحضار المعنى بعينه وشخصه، وكون هذا الإحضار ابتداء إذ إن إحضار الشيء باسمه المختص به إحضار له بعينه أول مرة، وهذا إنما يكون بالعلم، وإنما ذكر القيدان المذكوران مع إغناء الأخير عنهما بيانا للواقع، أو تحقيقا لمقام العلمية.

٢– تعظيم المسند إليه، أو إهانته[٤] كما في الألقاب نحو "قدم حسام الدين وأقبلت نور الهدى"، ونحو: "رحل عنا أنف الناقة، وفارقنا صخر" أتى بالمسند إليه في هذه المثل علما لقصد تعظيمه في الأولين، وإهانته في الآخرين، وكما في الأسماء الصالحة لذلك نحو

---

١ أصل "الله" الآلهه حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم، والمراد بتعويض حرف التعريف اعتباره عوضا عن الهمزة، لا تعويضه عنها بالفعل والإلزام عليه تحصيل الحاصل؛ لأن حرف التعريف موجود في الكلمة قبل التعويض كما يلزم عليه الجمع بين العوض والمعوض عنه قبل حذف الهمزة من لفظ الإله، ووجه جعله علما للذات العلية أنه وضع من أول الأمر لها من غير سبق تصرف فيه، وهو ما عليه الأئمة الأربعة.

٢ أما عند من يجعل لفظ الجلالة خبرا أولا لضمير الشأن ويجعل "أحد" خبرا ثانيا فلا شاهد فيه؛ لأن لفظ الجلالة حينئذ لم يقع مسندا إليه بل مسندا.

٣ أي: بمشخصاته التي قام عليها الدليل ككونه واجب الوجود خالقا للعالم قادرا على كل شيء.

٤ أي: أو تعظيم غيره أو إهانته كما تقول: أبو الفضل صديقك: وأبو لهب رفيقك فالتعظيم في الأول والتحقير في الثاني للمخاطب وهو غير مسند ولا مسند إليه.

قولهم: "كر علي على الأعداء فهرب معاوية"[١] ففي الأول معنى العلو، وهو مفيد للتعظيم، وفي الثاني معنى "العواء" لصراخ الذئب، وهو مفيد للإهانة، وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو قولهم: "أقبل علينا أبو الفضل"، و"ذهب عنا أبو الجهل" ففي الأول تعظيم للمسند إليه، وفي الثاني إهانة له وتحقير.

٣– التفاؤل به، أو التطير منه نحو: "وافانا سرور، ونزح عنا حرب. فالغرض من إتيان المسند إليه علما التفاؤل في الأول، والتشاؤم في الثاني.

٤– قصد التبرك به إن كان مما يتبرك بذكر اسمه، أو قصد الإعلام بالتلذذ بذكره، فالأول نحو: الله حسبي، ومحمد شفيعي، إذ تقدم لهما ذكر في كلام سابق، فيعاد ذكرهما تيمنا به، والثاني كما في ذكر أسماء الأحبة، ومن ثم يقول أبو الطيب المتنبي من قصيدة يمدح بها عضد الدولة:

أساميا لم تزده معرفة ... وإنما لذة ذكرناها

وعليه قول قيس مجنون ليلى العامرية:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ... ليلاي منكن أم ليلى من البشر؟

والشاهد في قوله: "أم ليلى" فإن مقتضى سياق الحديث أن يقول: "أم هي" إذ المقام للضمير لتقدم المرجع، لكنه أورده علما لقصد الإعلام بالتلذذ بذكر اسم محبوبته.

٥- التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار كأن يقول القاضي لرجل: هل أقر عمرو بكذا لخالد؟، فيقول الرجل: نعم عمرو أقر بكذا، فيؤتى بالمسند إليه علما لقصد التسجيل على السامع فلا يسعه أن ينكر.

---

١ هما اسمان صالحان لما يراد منهما من معنى التعظيم والإهانة، ويصح اعتبارهما لقبين لإشعار أولهما بمدح وثانيهما بذم.

٦- التنبيه على غباوة السامع، وأنه لا يفهم إلا بالتصريح كأن يقول لك إنسان: هل محمد صنع هذا، فتجيبه: محمد صنعه، فتأتي به علما لقصد التنبيه على بلادة المخاطب.

٧- أن يكون العلم كناية عن معنى يصلح العلم له باعتبار معناه الأصلي قبل أن يكون علما كما تقول: "أبو لهب فعل كذا" كناية عن معنى هو: كونه جهنميا، أي: من أهل جهنم، وكأنك قلت: جهنمي فعل كذا، وهذا المعنى يصلح العلم له بالنظر إلى معناه الوضعي قبل أن يجعل علما على الذات.

وتوجيه الكناية فيه: أن "أبو لهب" بحسب معناه الأصلي قبل جعله علما على الذات كان مركبا إضافيا معناه كما قال العصام[١]: من تتولد منه النار بمعنى: أنه وقودها كما تتولد النار من الخشب، فكأن الخشب أب لها، ويلزم من كون الإنسان وقودا للنار أن يكون جهنميا أي: من أهل جهنم إذ المراد بالنار نار جهنم قال تعالى: {قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ} فلفظ "أبو لهب" بهذا المعنى المذكور ملزوم، وقد أطلق لينتقل منه إلى لازمه وهو كونه جهنميا، والانتقال من الملزوم إلى اللازم هو معنى الكناية، وهذا الانتقال -كما ترى- من المعنى الإضافي، لا من المعنى العلمي[٢] فإذا قلت في شأن

---

١ وهذا المعنى أسلم مما ذهب إليه غيره من أن معنى "أبو لهب": ملازم للنار وملابسها، ويلزم ذلك أن يكون جهنميا إذ ورد عليه أن الملازمة ممنوعة، فإن الفران ملازم للنار وملابس لها، وهو مع ذلك ليس جهنميا، وهاهم أولاء الملائكة الزبانية ملازمون للنار الحقيقية وهم كذلك ليسوا جهنميين، فاحتيج إلى الرد "بالنسبة إلى الفران" بأن المراد باللهب اللهب الحقيقي، وهو نار جهنم لا مطلق لهب، وبأن المراد باللزوم بالنسبة إلى الزبانية اللزوم العرفي، وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه إلى الآخر، وإن لم يكن هناك لزوم عقلي، وهذا اللزوم كاف عند

علماء المعاني، ومثل هذا لا يرد على تفسير العصام لمعنى المركب المذكور، إذ ليس من شك في لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى وهو كونه وقودا للنار.
٢ لأن المعنى العلمي هو الذات المسماة بأبي لهب، والذات من حيث هي لا يلزمها أن تكون جهنمية لاحتمال أن تكون ذاتا صالحة. بخلاف المعنى الإضافي وهوكونه أبا للهب بمعنى أنه وقودها، فإن هذا هو الذي يلزمه أن يكون جهنميا.

كافر مسمى بأبي لهب: "أبو لهب فعل كذا" فالنكتة في إيراد المسند إليه علما هي أنه كناية عن كونه جهنميا باعتبار المعنى الإضافي الأصلي من إطلاق الملزوم وهو الذات المتولدة عنه النار والانتقال منه إلى لازمه. وهو كونه جهنميا أي: من أهل جهنم خالدا فيها.
غير أنه قيل: إن شأن الكناية أن ينتقل فيها من المعنى المستعمل فيه اللفظ إلى لازمه كما في "كثير الرماد" المستعمل في معناه مرادا به لازمه وهو الكرم، وهنا ليس كذلك؛ لأن المعنى الذي استعمل فيه لفظ "أبو لهب" هو الذات وليس من لوازمها أن تكون جهنمية.
ويجاب بأن الكناية لا يتوقف الأمر فيها على الانتقال من المعنى الذي استعمل فيه اللفظ إلى لازمه، بل تارة يكون الانتقال فيها من معنى قد استعمل فيه اللفظ إذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم كما في كثير الرماد، وتارة يكون الانتقال من معنى لم يستعمل اللفظ فيه إذا كانت الكناية باعتبار المعنى الأصلي كما هنا.
وفي هذه الكناية رأي آخر: وهو أن يستعمل اللفظ في اللازم ابتداء بيان ذلك أن "أبو لهب" من قولك: أبو لهب فعل كذا معناه بالنظر للوضع الثانوي وهو المعنى العلمي: الذات الكافرة المعروفة، ويلزمها أن تكون جهنمية، فإذا قلت في شأن كافر غير أبي لهب: "جاء أبو لهب" فقد أردت أن تقول: جاء جهنمي، وحينئذ تكون قد استعملت اللفظ ابتداء في لازم المعنى الموضوع له، كما تقول في شأن أي كريم: "جاء حاتم"، فأنت من غير شك تريد أن تقول: جاء جواد، وهو لازم للمعنى الموضوع له الذي هو الذات الكريمة المعروفة، فقد استعملت اللفظ ابتداء في لازم المعنى المذكور.
فالفرق بين الرأيين واضح، وهو أن اللفظ على الرأي الأول مستعمل في معناه العلمي ملتفتا معه إلى المعنى الإضافي لينتقل منه إلى لازمه

-كما بين سابقا- وأن اللفظ على الرأي الثاني لم يستعمل لا في المعنى الأصلي الإضافي ولا في المعنى العلمي، وإنما استعمل بادئ ذي بدء في لازم المعنى العلمي، فأبو لهب مستعمل ابتداء في "الجهنمي" اللازم للذات الكافرة المسماة بأبي لهب، ولم يستعمل في الشخص المعروف وهو "عبد العزى" لينتقل منه إلى كونه جهنميا، كما أن حاتما مستعمل ابتداء في الجواد اللازم للذات الكريمة، لا في الذات المعروفة وهي "عبد الله بن سعد الطائي" لينتقل

منه إلى معنى الجواد.

وقد رد هذا الرأي من وجوه:

الأول: أنه يلزم على هذا التوجيه أن يكون قولنا: "جاء أبو لهب" أو قولنا: "جاء حاتم" استعارة[1]، لا كناية[2] لأن استعمال لفظ "أبو لهب" في لازم معناه وهو "الجهنمي" استعمال للفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة في الكفر، كما أن إطلاق لفظ "حاتم" على لازم معناه وهو "الجواد" استعمال للفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة في الجود، والقرينة في الموضعين مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وهي استحالة مجيء حاتم الطائي، أو عبد العزى للعلم القاطع بموتهما، وهذا معنى الاستعارة بعينه.

الثاني: أنه يلزم عليه أنك إذا قلت: "رحل عنا أبو جهل" في شأن كافر لا يسمى بهذا الاسم، أو قلت: "هذا الرجل فعل كذا"، مشيرا إلى كافر كان هذا القول كناية عن الجهنمي، إذ إن منشأ الانتقال إلى

---

١ أي: إن اعتبرنا العلاقة المشابهة وإن اعتبرنا العلاقة الإطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا من إطلاق المقيد وهو أبو لهب الذي نزلت فيه الآية على المطلق كافر ثم أريد به الكافر المخصوص المسمى بزيد مثلا ليكون مجازا مرسلا بمرتبتين.

٢ لأنها استعمال اللفظ في معناه ابتداء لينتقل منه إلى لازمه وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء في اللازم على مذهب هذا القائل.

اللازم عند صاحب هذا الرأي كون الذات الكافرة مستلزمة له، ولم يقل بأن مثل هذا القول كناية أحد[1].

الثالث: أن صاحب المفتاح وغيره مثلوا لهذه الكناية بقول الله تعالى: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ} ، وليس من شك أن المراد "بأبي لهب" في الآية الشخص المعروف المسمى أبا لهب، وهو "عبد العزى" لا كافر آخر وإلا كان استعارة، لا كناية، كما بينا، وإذا كان المراد به عبد العزى، لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمي إلا على الرأي الأول القائل بأن اللفظ مستعمل في معناه العلمي ملاحظا فيه المعنى الإضافي لينتقل منه إلى لازمه، أما على الرأي الثاني فلا يكون كناية إلا إذا أريد به شخص آخر غير "عبد العزى" إذ اللفظ عنده غير مستعمل في معناه الأصلي.

فاستشهاد السكاكي بالآية في بيان معنى الكناية دليل على فساد الرأي الثاني، وصحة الرأي الأول.

---

١ قد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم من فهم الجهنمي من "أبي لهب" فهمه "من أبي جهل" مرادا به كافر، أو من لفظ "هذا" مشارا به إلى كافر لعدم اشتهار المعنى الذي وضع له اللفظ بذلك اللازم بخلاف أبي لهب فإنه اشتهر بكونه جهنميا نظرا إلى معناه الأصلي وهو كونه أبا للنار بمعنى أنه وقودها فقياس أبي جهل على أبي لهب قياس مع الفارق.

إيراد المسند إليه اسم إشارة:

يؤتى بالمسند إليه[1] اسم إشارة لدواع يقصدها البلغاء أهمها ما يلي:

١- أن يقصد تمييز المسند إليه[2] أكمل تمييز[3] لاقتضاء الحال ذلك كأن يكون المقام مقام مدح بإجراء أوصاف الرفعة، ونعوت المحمدة

---

١ يعني لفظه لأنه الذي يعرف.

٢ أي: معناه لأنه المراد تمييزه.

٣ هذا مقتضى أن اسم الإشارة أعرف المعارف وهو مخالف لما هو مقرر عندهم من أن أعرف المعارف الضمائر ثم الأعلام ثم المبهمات، والجواب أن دلالته على أكملية التمييز لا تقتضي أعرفيته؛ لأن دلالته على الأكملية إنما هي بواسطة الإشارة الحسية لا من أصل الوضع كما في الضمير والعلم.

عليه، أو كأن يكون المسند إليه مختصا بحكم بديع، فإن تمييزه بالإشارة حينئذ أعون على كمال المدح، أو على كمال التنويه بمن اختص بذلك الحكم الغريب، مثال الأول قول ابن الرومي الشاعر العباسي:

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه ... من نسل شيبان بين الضال والسلم[1]

يمدح الشاعر هذا الرجل بأنه فذ في خلقه وخلقه، لا يدانيه فيهما أحد، وأنه سليل قوم ذوي شمم وإباء، إذ يسكنون البوادي[2]، وهي لا تخضع لسلطان حاكم، ولا تدين لسلطة قانون، والشاهد فيه قوله: "هذا أبو الصقر" حيث عبر عن المسند إليه باسم إشارة لقصد تمييزه كاملا اقتضاه مقام المدح إذ وصفه بالانفراد في الحسن، وبالعزة والمنعة، ومثله قول الحطيئة:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى ... وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

---

١ "أبو الصقر" خبر عن اسم الإشارة أو بدل منه أو عطف بيان، "وفردا" منصوب على المدح أو على الحال من الخبر وسوغ مجيء الحال منه كونه مفعولا في المعنى لمعنى اسم الإشارة أو لمعنى ها التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل، وهو أشير أو أنبه أي: أشير إليه أو أنبه عليه حال كونه منفردا بالمحاسن على حد قوله تعال {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا} و"من نسل شيبان" حال

ثانية من صاحب الحال الأول، أو خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسبه "وشيبان" اسم قبيلة، وبين الضال والسلم حال من نسل شيبان وهو الأوجه "والضال" بتخفيف اللام جمع ضالة، وهو شجر السدر "والسلم" جمع سلمة بالتحريك وهو شجر ذو شوك عظيم يسمى شجر العضاة.

٢ يحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى البادية الإشارة إلى وصفهم بكمال البلاغة والفصاحة، من حيث إنهم لا يخالطون طوائف العجم؛ فلغاتهم سليمة نقية لا تشوبها عجمة، غير أن المعنى الأول أولى أن يكون مرادا تصديقا لقول المعري....

لا يحضرون وفقد العز في الحضر

ومثال الثاني قول الراوندي:

كم عاقل أعيت مذاهبه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة ... وصير العالم النحرير زنديقا

يقول: كثير من ذوي الرأي والحجا ضاقت بهم سبل العيش الرغيد، وسدت في وجوههم مسالك الحياة الهنيئة، بينما نرى الكثير من ذوي الجهل في بسطة من العيش، وسعة في الرزق، وهذا الأمر لبعده في بادئ الرأي عن مظان الحكمة والصواب، وخروجه عن العرف المألوف، خليق أن يترك العقول حائرة، ويجعل العالم الراسخ في العلم زائغ العقيدة، مسلوب الرشاد، والشاهد قوله: "هذا الذي" حيث أتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لما اختص به من هذا الحكم البديع، وهو ترك العقول حائرة، والعالم النحرير زنديقا.

٢- أن يقصد التعريض بغباوة السامع، وأن الأشياء لا تتميز عنده إلا بالإشارة الحسية كقول الفرزدق يهجو جريرا ويفتخر عليه:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

يريد: أن جريرا لا يستطيع أن يأتي بمثلهم آباء ذوي مجد وحسب إذا جمعتهما مجامع الفخر والمساجلة، والشاهد قوله: "أولئك آبائي" حيث أورد المسند إليه اسم إشارة قصدا إلى أن يصمه بوصمة الغباوة، وأنه لا يدرك إلا المحس بحاسة البصر، ولو أنه ذكر آباءه بأسمائهم، فقال: فلان، وفلان وفلان آبائي لم يكن فيه ما أراده من التعريض عند من له ذوق سليم، والأمر في قوله: "فجئني" أمر تعجيز على حد قوله تعالى: {فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ} أي: إنك لن تستطيع يا جرير أن تأتي بمثلهم في مناقبهم إذا جمعتنا مجامع المساجلة يوما ما[١].

---

١ لا يبعد أن تكون نكتة التعبير باسم الإشارة في بيت الفرزدق تمييزهم أكمل تمييز أو تعظيم شأنهم على ما سيأتي، بل قد يبدو ذلك واضحا.

٣- أن يقصد بيان حال المسند إليه من القرب، أو البعد، أو التوسط فيقال: "هذا" لمشار إليه قريب، ويقال: "ذلك" لمشار إليه بعيد، ويقال "ذاك" لمشار إليه في مكان وسط، لا هو بالقريب ولا بالبعيد.

غير أنه قيل: إن كون "هذا" للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط بحث خاص بعلماء اللغة؛ لأنهم إنما يبحثون في المعاني اللغوية، فلا ينبغي أن يتناوله بحث علماء المعاني؛ لأنهم إنما يبحثون في المعاني الزوائد على أصل المعنى الذي هو ثبوت الحكم للمسند إليه أيا كان حاله.

والجواب: أن لأسماء الإشارة جهتين، فاللغة تبحث فيها من جهة معانيها الوضعية أي: من حيث إن "هذا" موضوع للقريب، و"ذلك" موضوع للبعيد، "وذاك" موضوع للمتوسط، وعلم المعاني يبحث فيها من جهة المعاني الثانوية أي: من جهة أنه يؤتى "بهذا" إذا قصد بيان قرب المشار إليه بأن كان المقام يقتضي ذلك، ويؤتى "بذلك" إذا أريد بيان بعد المشار إليه لاقتضاء الحال إياه وهكذا، فالبحث فيها عند علماء اللغة من حيث الوضع، وعند علماء المعاني من جهة اقتضاء الحال لها، فوضح الفرق بينهما.

٤- أن يقصد تعظيم المسند إليه بالقرب تنزيلا لقربه من النفس، ومخالطته للروح منزلة قرب المسافة، ويعبر عنه حينئذ باسم الإشارة الموضوع للقريب تحقيقا لهذا الغرض كما في قوله تعالى: {إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ} .

ووجه دلالته على التعظيم هو أن المحبوب يكون عادة مخالطا للنفس، حاضرا في الذهن، لا يغيب عن الخاطر، فتعظيمه حينئذ يناسبه القرب المكاني على هذا الاعتبار.

٥- أن يقصد تحقير المسند إليه بالقرب تنزيلا لدنو منزلته، وانحطاط مرتبته منزلة قرب المسافة، ويعبر عنه حينئذ باسم الإشارة الموضوع للقريب تحقيقا لهذا الغرض كما في قوله تعالى: {أَهَذَا الَّذِي

يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ} قاله أبو جهل قبحه الله مشيرا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- لقصد إهانته "في زعمه" لعنة الله عليه، ومثله قوله تعالى: {وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ} .

ووجه دلالته على التحقير هو أن الحقير عادة لا يمتنع على الناس، بل يكون قريب الوصول إليه، سهل التناول، مبتذلا، واقعا بين أيديهم وأرجلهم، فتحقيره حينئذ يناسبه القرب المكاني على هذا التقدير.

٦- أن يقصد تعظيم المسند إليه بالبعد تنزيلا لبعد درجته، وعلو مرتبته منزلة بعد المسافة، ويعبر عنه حينئذ باسم الإشارة الموضوع للبعيد للدلالة على قصد التعظيم كما في قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: {فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ} لم تقل "هذا" مع أنه كان حاضرا في المجلس رفعا لمنزلته في الحسن، ومثله في قوله تعالى: {الم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ}

فالإشارة فيه "بذلك" لقصد تعظيمه وأنه بعيد المنزلة.

ووجه دلالته على ذلك أن العظيم عادة يتأبى على الناس، ويبعد عنهم لعزته ورفعة شأنه، فتعظيمه حينئذ يناسبه البعد المكاني على هذا الاعتبار.

٧- أن يقصد تحقير المسند إليه بالبعد تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة، ويعبر عنه حينئذ باسم الإشارة الموضوع للبعيد للدلالة على التحقير، كما تقول لحاضر مجلسك: "ذلك الرجل وشى بي عند الأمير". ومنه قوله تعالى: {فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ} .

ووجه دلالته على ذلك هو أن الحقير عادة شأنه ألا يلتفت إليه، ولا يعرض للخاطر لنفرة النفس منه. فتحقيره حينئذ يناسبه البعد المكاني على هذا التقدير.

فائدة: علمت أن "ذلك" موضوع للبعد المحس بحاسة البصر، وقد يشار به للغائب عن حاسة البصر، سواء كان ذاتا أو معنى تنزيلا

للبعد عن العيان منزلة البعد عن المكان، فمثال الأول قوله تعالى: {ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ} ، ومثله قولك: "جاءني رجل فقال لي ذلك الرجل كذا"، تحكي أمره بعد غيبته، فالمشار إليه في كلا المثالين ذات غائبة عن حاسة البصر، غير أنه في الأول مما لا يمكن إدراكه بحاسة الإبصار، وفي الثاني مما يمكن إدراكه ومثال الثاني قولك: "وفى محمد بوعده فسرني منه ذلك الوفاء" فإن الوفاء معنى غائب عن حاسة الإبصار، ومنه ما حكي عن سيدنا الخضر مخاطبا نبينا موسى عليه السلام إذ قال له: {ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا} ، يشير بذلك إلى الأمور التي حملته على ما فعل من قتل الغلام، وخرق السفينة، وإقامة الجدار، والاستعمال المذكور من قبيل المجاز بالاستعارة١.

٨- أن يقصد التنبيه على أن المشار إليه المعقب بأوصاف جدير من أجل تلك الأوصاف بما يذكر بعد اسم الإشارة كما في قوله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} بعد قوله تعالى: {هُدًى لِلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ، وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} . فالمشار إليه في الآية بأولئك هم "المتقون" وقد ذكر عقيبه أوصاف هي: الإيمان بالغيب، وإقامة الصلاة، والإنفاق من الرزق، والإيمان بما أنزل، والإيقان بالآخرة، وإنما أشار إليهم، "بأولئك" مع أن المقام للضمير لتقدم المرجع تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء، من أجل هذه الأوصاف المذكورة، بما يرد بعد اسم الإشارة من الفوز بالهداية في العاجلة، وبالفلاح في الآجلة، ومن هذا القبيل قول حاتم الطائي:

ولله صعلوك يساور همه ... ويمضي على الأحداث والدهر مقدما

إذا ما رأى يوما مكارم أعرضت ... تيمم كبراهن ثمت صمما
ويغشى إذا كان يوم كريهة ... صدور العوالي وهو مختضب دما

---

١ فقد شبه غير المدرك بالبعيد بجامع عدم إدراك كل بحاسة البصر ثم استعمل اسم المشبه به في المشبه.

إذا الحرب أبدت ناجذيها وشمرت ... وولي هدان القوم أقبل معلما
فذلك أن يهلك فحسنى ثناؤه ... وإن عاش لم يقعد ضعيفا مذمما١
فالمشار إليه "بذلك" هو "صعلوك" ثم عدد له خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما، وتيمم كبرى المكرمات، والتأهب للحرب بأدواتها، إلى غير ذلك مما ذكره بعد، ثم عقب ذلك بقوله: فذلك أن يهلك إلخ فكان في ذلك تنبيه على أن المشار إليه جدير من أجل هذه الخصال بما ذكر بعد اسم الإشارة.
ووجه التنبيه على ما ذكر أن اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار إليه، والمشار إليهم في الآية هم الذوات، مع ملاحظة الأوصاف السابقة؛ لأن كمال التمييز الدال عليه اسم الإشارة إنما يكون بمراعاة هذه الأوصاف، وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلية الوصف أي: إن الأوصاف السابقة هي العلة في الاستحقاق، أما الضمير فإنه لا يفيد مراعاة هذه الأوصاف في العلية، وإن كانت موجودة؛ لأنه موضوع للذات المجردة لهذا كان المقام للإشارة، لا للضمير.
تنبيه:
ينبغي أن يعلم أنه ليس بشرط في هذه النكتة أن تتعدد أوصاف المشار إليه، ولا أن تأتي عقيبه، كما لا يشترط أن يكون ما هو جدير به من الجزاء واردا بعد اسم الإشارة، بل يصح أن يكون المشار إليه موصوفا بوصف واحد، وأن يكون سابقا عليه، كما يجوز أن يكون ما هو خليق به من الجزاء سابقا على اسم الإشارة، فيقال مثلا: "جاءني الكامل محمد ويستحق الإكرام هذا" فالوصف واحد لا تعدد فيه وهو لفظ "الكامل"، وقد تقدم على موصوفه الذي هو "محمد"، وما هو جدير به من استحقاق الإكرام ذكر قبل اسم الإشارة، فدل ذلك على أن ما ذكر من هذه الأمور

---

١ صعاليك العرب فقراؤهم ومتلصصوهم، ويساور همه يواثبه، والهم العزيمة، وأعرضت ظهرت. والعوالي الرماح والهدان الأحمق والمعلم بفتح اللام المخففة الموسوم بسيما الحرب.

ليست شروطا يجب مراعاتها، وإنما ذكرت وفقا لما ورد في النص الكريم، والعبارة الواضحة في تقرير هذه النكتة أن يقال: يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة للتنبيه –عند الإشارة إلى موصوف– على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا ا. هـ.

إيراد المسند إليه اسم موصول:

يؤتى بالمسند إليه اسم موصول لأسباب أهمها ما يأتي:

١– ألا يكون المخاطب عالما بالأمور المختصة[1] بالمسند إليه سوى الصلة.

كأن ترى عند أحد أصدقائك رجلا ينشده شعرا، ولا عهد له به من قبل، فتقول له من الغد: "أين الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر؟ " فالمخاطب لم يكن يعلم شيئا يتعلق بالمسند إليه سوى أنه كان عنده بالأمس ينشده شعرا، فأنت في هذه الحالة لا طريق لك إلى تعريف الرجل للمخاطب سوى هذه الصلة؛ لأنها هي المعلومة له.

وإنما خص المخاطب بعدم العلم بسوى الصلة، ولم يتعرضوا لصلة لم يكن للمتكلم وحده، أو مع المخاطب علم بغيرها؛ لأن الكلام حينئذ لا يكون فيه كبير فائدة غالبا[2] إذ لا يمكن الحكم من المتكلم إلا بالأحوال العامة، والحكم بها قليل الجدوى؛ لأن أغلب الناس لا يجهلونها، فمثال ما إذا كان المتكلم وحده لا يعلم شيئا غير الصلة قولك: "الذين زاروك أمس لا أعرفهم" فمقتضى كون المتكلم لا يعلم شيئا من أحوال المسند إليه سوى هذه الصلة ألا يكون له به سابق معرفة، فإذا أراد أن يحكم عليه بشيء، فلا يعدو حكمه ما سبق في المثال من أنه لا يعرفهم وهو –كما ترى–

---

[1] المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها في غيره.

[2] وقد يكون فيه كبير فائدة كما في قولك: الذي ملك مصر يعظم أهل الدين، وكقولك: الذين في بلاد المغرب مخترعون، فليس من شك أن في مثل هذه الأخبار فائدة يعتد بها.

حكم عام ليس فيه كبير جدوى إذ من المعلوم لغالب الناس أن من لا صلة لك به لا تعرفه، ومثال ما إذا لم يكن للمخاطب ولا للمتكلم علم بغير الصلة قولك: "الذين في بلاد اليابان لا نعرفهم" إذ لا يمكن الحكم عليهم إلا بما هو معلوم لغالب الناس.

أما إذا كان المخاطب وحده هو الذي لا يعلم شيئا يتعلق بالمسند إليه سوى الصلة كالمثال السابق فإن الكلام غالبا يكون كثير الفائدة؛ لأن المتكلم يكون في الغالب عالما بالأحوال المختصة به، فيحكم بها عليه.

غير أنه قيل: إن عدم العلم بغير الصلة لا يستدعي إتيان المسند إليه موصولا إذ يمكن التعبير عن المسند إليه بغير الموصول كالإضافة مثلا كقولنا في المثال السابق: "أين منشدك الشعر

بالأمس" وإذًا فلا بد من انضمام شيء يترجح به اختيار الموصول على ما سواها من الطرق، وأجيب بأن النكتة لا يشترط فيها أن تكون مختصة بهذه الطريق، ولا أن تكون أولى بها، بل يكفي إمكان حصولها بها، وإن أمكن حصولها بغيرها، وليس معنى اقتضاء النكتة للموصول أنها مستلزمة له، بحيث لا يجزئ سواه، بل إن معنى اقتضائها للموصول مجرد مناسبته لها، وبهذا يجاب على كل سؤال من هذا النوع في آية نكتة.

٢- استهجان التصريح بالاسم الدال على ذات المسند إليه بأن كان مشعرا في العرف بما تقع النفرة منه في معناه أو لفظه، مثال الأول قولك: "الذي يخرج من أحد السبيلين ناقض للوضوء"، ومثال الثاني قولك: "الذي نشأت على يديه جدي" إذا كان اسمه قبيحا لا يستحسن ذكره كلفظ جحش أو خنشور، ففي الأول قبح التصريح بذكر الخارج من أحد السبيلين لفحش معناه، وقبح في الثاني لنفرة النفس من سماع اللفظ لهذا أتى بالموصول توقيا من تصريح تمجه النفس، ويعافه الطبع.

٣- زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام كما في قوله تعالى:

{وَرَاوَدَتْهُ ١ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ} فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف، وطهارة ذيله، وبعده عن مظان الريبة، والتعبير بالصلة أدل٢ على هذا الغرض مما لو قال: وراودته امرأة العزيز أو زليخاء؛ لأنه إذا كان في بيتها، وتمكن٣ من نيل ما طلبت منه، ومع ذلك عف وامتنع كان ذلك غاية في نزاهته وعفته عليه السلام.

وقيل: إن المراد تقرير المسند الذي هو "المراودة": بمعنى أنها وقعت منها لا محالة؛ لأن وجوده في بيتها، مع ما لها من سعة السلطان، وقوة النفوذ، ومع فرط الاختلاط والألفة، أدل على وقوع المراودة، وصدور الاحتيال منها.

وقيل: إن المراد تقرير المسند إليه الذي هو "امرأة العزيز، أو زليخاء" وذلك لإمكان وقوع الإبهام، أو الاشتراك فيهما.

بيان ذلك: أنه لو قال: وراودته "زليخاء" مثلا لم يعلم يقينا أنها المرأة التي هو في بيتها لاحتمال أن يكون هناك امرأة أخرى مسماة بهذا الاسم غير التي هو في بيتها، ولو قيل: وراودته "امرأة العزيز" لوقع مثل هذا الاحتمال أيضا، وإن كان بعيدا، بخلاف التعبير بالموصول فإنه لا احتمال فيه مطلقا؛ لأنه معلوم من الخارج أن التي هو في بيتها إنما هي

---

١ مصدر المراودة وهي في الأصل بمعنى المجيء والذهاب من راد برود جاء وذهب ثم أريد منها المخادعة على سبيل الاستعارة التبعية بأن شبهت المخادعة، وهي الاحتيال لأخذ ما بيد الغير بالمراودة الموضوعة للمجيء والذهاب بجامع التردد في كل، ثم استعيرت المراودة

للمخادعة، ثم اشتق من المراودة بمعنى المخادعة راودت بمعنى خادعت، ثم هي بعد ذلك ليست على إطلاقها بل على خصوص الجماع، غير أن تفسير المراودة بما سبق يقتضي وقوع الطلب من الطرفين؛ لأنها مفاعلة من الجانبين ويوسف عليه السلام نبي معصوم لا يقع منه طلب من هذا النوع، ولعل الجواب على هذا أن المراودة ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل، أو هي على بابها ولك الطلب اختلفت جهته فطلبها للوقاع، وطلبه للدفاع وبهذا فسر قوله تعالى: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا} ، أي: همت به فعلا وهم بها تركا.

٢ أي: إن الغرض يدل عليه كل من الموصول وامرأة العزيز وزليخاء إلا أن الموصول أدل عليه لاقتضائه أنه تمكن منها ولم يفعل بخلاف غيره.

٣ أي: ولو بحسب الصورة وإلا فهو نبي معصوم.

زليخاء امرأة العزيز لا غير، لهذا كان هذا الوجه هو الأولى بالاعتبار، والأحق بالتقدير١، ومثل الآية المذكورة قول أبي العلاء المعري:

أعباد المسيح يخاف صحبي ... ونحن عبيد من خلق المسيحا؟

فقوله: "عبيد من خلق المسيح" أدل على تقرير غرضه وهو نفي خوف أصحابه من قوله: عبيد الله.

غير أنه ينبغي أن يعلم الذي أفاد زيادة التقرير إنما هو الوصول من حيث اشتماله على الصلة، فالصلة هي مبعث هذه الفائدة، وكذلك يقال فيما يأتي بعد من النكات.

٤- قصد التفخيم والتهويل في المسند إليه كما في قوله: {فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ} يريد غشيهم ماء غزير لا يقدر كنهه، لهذا عبر عن المسند إليه "بما" الموصولية إذ إن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يفي به التصريح فيما لو قال: فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا ففي الموصول إذًا إشارة إلى أن تفصيل المسند إليه، وبيانه مما لا تفي به عبارة، ولا يحيط به علم٢ ومثله قول الشاعر يصف الخمر:

مضى بها ما مضى من عقل شاربها ... وفي الزجاجة باق يطلب الباقي٣

يريد تفخيم ما ذهب من عقول المعاقرين لها.

٥- تنبيه المخاطب على خطأ وقع منه، أو من غيره: مثال الأول قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ بها بنيه:

---

١ ما ذكرناه من أن الآية مثال لزيادة التقرير هو الظاهر، ولا يبعد أن تكون أيضا لاستهجان التصريح بالاسم، إما لأن العادة جرت باستقباح التصريح بأسماء النساء، أو لأن السمع يمج لفظ زليخاء لكونه مركبا من حروف يستقبح في السمع اجتماعها.

٢ لا يقال إن صلة الموصول يشترط فيها أن تكون معهودة للمخاطب ليتعرف المسند إليه باعتبارها والإبهام في الصلة ينافي مقام التعريف، لا يقال ذلك لأن اشتراطهم عهدية الصلة إنما هو في غير مقام التعظيم والتفخيم.

٣ ومنه في غير المسند إليه قول دريد بن الصمة:

صبا ما صبا حتى علا الشيب رأسه ... فلما علاه قال للباطل ابعد

إن الذين ترونهم إخونكم ... يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا[١]

يقول: إن الذين تظنونهم أصدقاءكم، يتمنون الخير لكم، هم على غير ما تظنون، يودون دماركم، وإيقاع الشر بكم، فأنتم إذًا مخطئون في هذا الظن، والشاهد فيه قوله: "إن الذين ترونهم إخوانكم" حيث أتى بالمسند إليه موصولا لقصد تنبيه المخاطبين[٢] على خطئهم في ظنهم أن أمثال هؤلاء أصدقاء لهم إذ قد تحقق منهم ما لا يتفق مع هذه الصداقة من تربص الدوائر بهم، بخلاف ما لو صرح بأسمائهم مثلا فقيل: فلان وفلان وفلان يشفي غليل إلخ، فليس في ذلك ما يفيد تنبيههم إلى هذا الخطأ، ومثال ما فيه تنبيه على خطأ غير المخاطب قولك: إن الذي يحسبه محمد صديقه الحميم يغتم لسروره، ويبتهج لحزنه، ويود له ما لا يجب. ففيه من التنبيه على خطأ "محمد" في هذا الحسبان ما ليس في التصريح بالاسم، ومنه قول عروة بن أذينة[٣]:

إن التي زعمت فؤادك ملها ... خلقت هواك كما خلقت هوى لها

ففي التعبير بالموصول تنبيه على خطئها في زعمها.

٦- تشويق المخاطب إلى الخبر ليتمكن في ذهنه، وذلك حيث يكون مضمون الصلة حكما غريبا كما في قول أبي العلاء المعري:

والذي حارت البرية فيه ... حيوان مستحدث من جماد[٤]

---

١ "ترونهم" بضم التاء على صورة المبني للمجهول، ولكن على معنى البناء للفاعل وعلى هذا تكون الواو فاعلا وهم مفعولا أولا وإخوانكم مفعولا ثانيا، وأما فتح التاء على أن تكون "ترى" بمعنى تبصر فلا يصح؛ لأنه غير مراد نعم يصح على جعل الرؤية قلبية بمعنى الاعتقاد لكن الرواية تخالفه، والغليل هنا بمعنى الحقد، وتصرعوا من الصرع وهو الإلقاء على الأرض، وهو إما كناية عن الهلاك أو عن الإصابة بالحوادث.

٢ منشأ التنبيه كما علمت هو الصلة.

٣ هو أحد بني ليث بن بكر وهو شاعر غزل مقدم من شعراء المدينة ومعدود من الفقهاء والمحدثين روى عنه مالك بن أنس.

٤ المراد بحيرة الناس فيه اختلافهم في أمر بعثه فقد أطلقت الحيرة وأريد لازمها وهو الاختلاف، إذ يلزم من الحيرة في الشيء الاختلاف فيه=

يقول: إن الذي تحيرت الخلائق فيه أي: اختلف الناس في أمر بعثه، وهل يعاد ثانيا بعد موته أو لا يعاد؟ هو ذلك الحيوان الآدمي المتولد من النطفة، أو طينة آدم -على الخلاف في المراد بالجماد- والشاهد قوله: "والذي حارت البرية فيه" إذ عبر المسند إليه باسم الموصول لتضمن الصلة أمرًا غريبا هو إيقاع البرية كلها في حيرة وارتباك، ومثل هذا الأمر العجيب يشوق النفس إلى أن تعرف ذلك الذي أوقع البرية كلها في هذه الحيرة، ومثله قولك: الذي يقاوم الأسود في مرابضها فلا، والذي يصيد الأفاعي من أعشاشها فلان، وأشباه ذلك مما تضمن أمرا لا يقره الألف والعادة.

٧- الإشارة إلى نوع الخبر المحكوم به على المسند إليه المعبر عنه بالموصول كما في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا} فإن مدلول الصلة -وهو الإيمان والعمل الصالح- ما يشير إلى أن الخبر المحكوم به من نوع الإثابة والإمتاع، وكقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} أي: صاغرين ففي مضمون الصلة وهو الاستكبار عن العبادة تلميح وإشارة إلى أن الخبر المترتب عليه من جنس الإذلال والعقوبة، من ذلك قولهم: من صبر وتأنى نال ما تمنى، وقولهم: من استمرأ مرعى الكسل جانبه الأمل، ففي الأول إشارة إلى أن الخبر من نوع الفوز والفلاح، وفي الثاني إشارة إلى أنه من نوع الإخفاق والحرمان، وهكذا يؤتى بالمسند إليه اسم موصول للإشارة به إلى أن الخبر المحكوم به عليه من أي نوع هو؟ أمن

= فلا يقال حينئذ أن كل فريق جازم بما يراه في أمر بعثه فأين الحيرة إذًا؟ ولفظ "حيوان" على حذف مضاف أي: معاده؛ لأن الاختلاف إنما وقع في أمر بعثه لا في ذاته، والمراد بالحيوان المستحدث بنو آدم بدليل سياق الحديث؛ لأن البيت من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا إذ يقول فيها:

وفقيها أفكاره شدن للنع ... ـمان ما لم يشده شعر زياد

فيبعد إذًا أن يكون المراد بالحيوان غير الآدميين كناقة صالح، أو ثعبان موسى عليه السلام كما قيل، ويتعين أن الذي وقعت من أجله الحيرة هو معاده وبعثه من جديد.

نوع الثواب، أو العقاب، أو الفوز، أو الإخفاق، أو نحو ذلك، فيفطن المخاطب من فاتحة الكلام إلى ما تدل عليه خاتمته.

غير أن الإيماء إلى نوع الخبر قد يكون غير ما يهدف إليه المتكلم، وإنما يكون هدفه شيئا

آخر يتوسل إليه بهذا الإيماء أي: يجعله وسيلة إليه، وهذا الغرض هو التعريض بتعظيم شأن الخبر، أو التعريض بإهانته[1].

فمثال ما فيه تعريض بتعظيم شأن الخبر قول الفرزدق يفتخر على جرير بن عطية.

إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتا[2] دعائمه أعز وأطول

يقول: إن الذي رفع السماء "ذلك البناء العظيم" بنى لنا مجدا وشرفا لا يطاولهما شيء، وجعل قبيلتنا سيدة القبائل، ورمز فخارها، أما أنت يا جرير فلا مجد فيك ولا شرف، والشاهد فيه قوله: "إن الذي سمك السماء" فإن في الموصول تلميحا إلى أن الخبر المحكوم به عليه أمر من جنس البناء والرفعة عند من له ذوق سليم[3] لكن ليس هذا هو المقصود بالذات إنما الغرض الذي يهدف إليه الشاعر متوسلا بهذا الإيماء هو التعريض بتفخيم بيته من حيث إن بانيه هو ذلك الذي رفع السماء،

---

[1] قد يقال: ليس في بيت الفرزدق الآتي تعريض بتعظيم شأن الخبر وإنما فيه تعريض بتعظيم شأن البيت وهو واقع مفعولا لا خبرا، ويجاب بأن تعظيم البيت إنما جاء من كونه بناء من سمك السماء، وإذًا فلا محيد من اعتبار البناء في التعظيم، أو يجاب بأن المراد بالخبر ما وقع في سياق الجملة الخبرية، ولو مفعولا كما في بيت الفرزدق ونحوه في الأمثلة ولا شك أن لفظ "بيتا" في كلام الفرزدق واقع في جملة الخبر وفي سياقه.

[2] المراد بيت المجد والشرف وللفرزدق الحق في هذا الفخر؛ لأن قبيلته من قريش فآباؤه أماجد وأشراف بخلاف جرير فإن آباءه من أرذال بني تميم.

[3] أي: إن الذوق شاهد على هذا التلميح فإنه إذا قيل "الذي اخترع هذا البناء البديع" فهم منه عرفا أن ما يترتب عليه أمر من جنس الأبنية المتقنة فإذا قيل "ابتدع لي هذا البناء" كان كالتأكيد لما أشير إليه في أول الكلام.

وأي بناء أرفع وأعظم من سماء هي صنع يد ذلك المبدع القادر؟ وإنا لنعلم أن آثار المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف، ومثل بيت الفرزدق قولك: "الذي بنى سراي القبة بنى لنا هذه الفلة"[1]، ففيه من غير شك إشارة إلى التعريض بتعظيم شأن "الفلة" وأنها فخمة البناء دقيقة الصنع، ولو أنه عبر عن هذا التعبير فقيل مثلا: إن الله بنى لنا بيتا[2]، أو قيل: إن الذي بنى بيت[3] فلان بنى لنا فلة، لتعطل جيد العبارتين من تلك الحلية البلاغية لخلو الأولى من الإشارة إلى نوع الخبر، وخلو الثانية من التعريض بتعظيم شأنه، وإن أشير فيه إلى جنسه.

ومثال ما فيه تعرض بإهانته قولك: "إن الذي لا يحسن قرض الشعر أنشأ قصيدة" ففي الموصول إشارة إلى أن الخبر المترتب عليه من نوع التأليف والإنشاء لكن ليس هذا هو

الغرض، وإنما المقصود التوسل بهذه الإشارة إلى التعريض بتحقير هذه القصيدة، وأنها من النوع المبتذل الساقط؛ لأنها صنع من لا يحسن التأليف في الشعر.
وقد يكون التعريض بتعظيم شأن غير الخبر، أو التعريض بإهانته، مثال الأول قوله تعالى: {الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ} ففي
صلة الموصول إشارة إلى أن الخبر من نوع الخيبة والخسران، وذلك أن شعيبا نبي فتكذيبه يفضي إلى هذه الصفة الخاسرة، لكن المقصود من هذا إنما هو الإيماء إلى التعريض بتعظيم شأن شعيب عليه السلام إذ إن تكذيبه أوجب هذا الخسران المبين، ولفظ "شعيب" واقع في جملة الصلة، لا في جملة الخبر فالتعريض هنا بتعظيم شأن غير الخبر، ومثال الثاني قولهم: "إن من يتبع الشيطان خاسر" ففي الصلة إيماء إلى أن الخبر من نوع الخزي والخذلان؛ لأن الشيطان ضال مضل فاتباعه ضرب من التخاذل والاندحار، غير أن الغرض هو التعريض بتحقير شأن الشيطان من حيث إن اتباعه يفضي

---

١ اسم لبناء على صورة شاعت في هذا العصر.
٢ قد يقال إن تعظيم البيت يفهم من لفظ الجلالة، وإن لم يكن فيه إيماء إلى نوع الخبر، إلا أن يقال إن التعظيم بواسطة الإيماء أتم منه بدونه.
٣ أي: على فرض أن بيت فلان ليس على طراز ممتاز حتى لا يكون فيه تعريض بتعظيم الخبر.

إلى هذا المصير البغيض١ ولفظ "الشيطان" واقع في جملة الصلة، لا في جملة الخبر، فالتعريض إذًا بالتهوين من شأن غير الخبر، ومثله قولك: "إن من لا يحسن معرفة فن الأدب قد صنف فيه" ففي الموصول مع صلته إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالأدب، وفي ذلك الإيماء تعريض بأن مصنفه من النوع المبتذل؛ لأنه عمل من لا يحسن تعاطي الأدب.
غير أنه قيل: إن منشأ تعظيم شأن الخبر أو إهانته إنما هو الموصول مع صلته، وإذًا فلا مدخل للإيماء إلى نوع الخبر في التعريض بتعظيم الخبر أو إهانته بدليل وجود التعريض بتعظيم الخبر أو إهانته بدون ذلك الإيماء في قولنا: "بنى لنا بيتا الذي سمك السماء"، وقولنا "أنشأ قصيدة من لا يحسن قرض الشعر" بتقديم المسند فيهما، فإن التركيبين بلا شك مفيدان للتعريض بتعظيم شأن الخبر في الأول، وإهانته في الثاني في حين أن لا إشارة فيهما لنوع الخبر؛ لأن الإشارة إنما تكون حيث يجعل الموصول مقدما، وإذ ثبت أن ليس للإيماء دخل في التعريض بالتعظيم كما وضح لك من المثالين المذكورين. فكيف يتوسل به ويجعل ذريعة إليه؟
وأجيب بأن التعريض بالتعظيم أو الإهانة المستفاد من المثالين المذكورين إنما أفاده مجموع الكلام، ومثل هذا لا يحتاج لإيماء إلى نوع الخبر، وكلامنا في التعظيم أو التحقير المستفادين

من الوصول وصلته فقط، ولا شك أن ذلك يحتاج إلى التوسل إليهما بالإيماء المذكور، فإن تعظيم شعيب عليه السلام في الآية السابقة إنما استفيد من الصلة لما فيها من الإيماء إلى نوع من الخبر بدليل أنه لو بني على الصلة شيء غير المومئ إليه، بأن رتب عليها غير الخسران، فقيل مثلا: الذين كذبوا شعيبا أبناء قبيلة كذا لم يستفد منه تعظيمه، على أن استفادة التعظيم أو الإهانة من الصلة بواسطة الإيماء كما في بيت الفرزدق، أو آية شعيب لا تنافي استفادتهما من مجموع الكلام كما في المثالين المذكورين.

---

١ قد يقال إن إهانته تفهم من العلم بقبح اتباعه بلا حاجة إلى إيماء، ويجاب بأن حصول الإهانة مع الإيماء أتم منه بدونه.

تنبيه:

قد يكون في الموصول إيماء إلى نوع الخبر على نحو ما تقدم، وهو -مع ذلك- بمثابة الدليل على تحقيق الخبر وتثبيته في ذهن السامع، وذلك إنما يكون حيث تصلح الصلة دليلا على وجود الخبر كما في قول الشاعر يشكو ويتوجع من جفاء حبيبه وهجره:

إن التي ضربت بيتا مهاجرة ... بكوفة الجند غالت ودها غول[١]

يقول: إن التي نزعت إلى الكوفة، واتخذت بها موطن إقامة دائمة تصرمت حبال ودها، وانحلت عرا العلاقة بيني وبينها، والشاهد فيه تعبيره بالموصول وصلته إذ قال: "إن التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند" فإن فيه إشارة إلى أن الخبر الآتي بعد من نوع زوال المحبة، وانقطاع المودة حيث قال: غالت ودها غول؛ لأن الإنسان لا يهجر وطنه إلى غيره -في العادة- إلا إذا كان كارها لأهله، راغبا عنهم، ومع ما في الصلة من هذه الإشارة هي كالدليل على ثبوت هذا الجفاء، وانصراف قلب محبوبه عنه، وإلا فكيف استساغ لنفسه فراق محبه، واتخذ ذلك البلد النائي موطن إقامة؟ وهذا المعنى مفقود في مثل قول الفرزدق: إن الذي سمك السماء بنى لنا إلخ" فهو -وإن كان فيه إشارة إلى أن الخبر من نوع البناء- لا دليل فيه على ثبوت هذا البناء وتحققه إذ لا يلزم عقلا، ولا عرفا من سمك السماء بناء البيت المذكور؛ لأن رفع السماء ليس علة لبناء البيت، بخلاف ما نحن فيه فإنه يلزم عادة من المهاجرة إلى الكوفة، وضرب البيت بها للإقامة فيه زوال المحبة وانصرام حبل المودة، ومثل البيت المذكور قولهم:

---

١ ضرب البيت في الأصل أن تشد حباله بالأوتاد، وهو كناية عن الإقامة من باب الانتقال من الملزوم إلى اللازم "ومهاجرة" حال من فاعل "ضربت" أفادت أن الكوفة ليست بلدها الأصلي، والكوفة إحدى المصرين بالعراق وإضافتها إلى الجند لإقامة جند كسرى بها فالإضافة لأدنى

ملابسة "وغالت" أهلكت والغول بمعنى المهلك أي: اغتالت ودها الغوائل، وقد أنث الفعل؛ لأن الغول مؤنث سماعا ولفظ البيت خبر والمعنى على إنشاء التحسر.

إن الذي حسنت سيرته طابت سريرته، والذي صفا قلبه صدق حبه، فالموصول في المثالين مشير إلى نوع الخبر، وهو كالدليل على ثبوته وتقرره.

إيراد المسند إليه معرفا بأل:

يؤتى بالمسند إليه محلى بأل للغرضين الآتيين بعد:

١- الإشارة بها إلى معهود خارجا، وهي التي يكون مدخولها معينا في الخارج، واحدا كان ذلك المعين، أو اثنين، أو جماعة، وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجي -وهي باعتبار مدخولها ثلاثة أقسام- لام العهد الخارجي، ولام العهد الكنائي ولام العهد العلمي، والأخيرة قسمان: علمي حضوري، وعلمي فقط على ما سيأتي.

فالأولى: أن يتقدم لمدخولها ذكر صريح، وتسمى حينئذ لام العهد الخارجي الصريحي كما في قولك: "صنعت في رجل جميلا فلم يرع الرجل هذا الجميل" فإتيان المسند إليه وهو "الرجل" محلى بأل للإشارة بها إلى معهود خارجا عهدا صريحا لتقدم ذكره صراحة في قوله: "صنعت في رجل جميلا" وكقوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ} ، فقد ذكر المصباح والزجاجة منكرين، ثم أعيدا معرفين باللام للغرض السابق، ومنه قوله تعالى: {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} غير أن مدخول اللام هنا ليس مسندا إليه، والكلام في أحوال المسند إليه.

والثانية: أن يتقدم لمدخولها ذكر كنائي أي: غير مصرح به، وتسمى حينئذ لام العهد الخارجي الكنائي كما في قوله تعالى: {وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ١} ،

---

١ للمفسرين في هذه الجملة رأيان: فقيل إنها من كلام امرأة عمران وفيه قلب أي: ليس الأنثى كالذكر في التحرير، وهو من تتمة تحسرها على وضعها أنثى وعدم مساواتها الذكر في التحرير. وعلى هذا تكون اللام فيه للجنس فلا تصلحان مثالين للام العهد، وقيل إنه كلام الله تسلية لها، والمعنى ليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت بل الأنثى التي وهبتها أرفع مرتبة من الذكر الذي طلبته، وعلى هذا تكون اللام فيها للعهد.

فإتيان المسند إليه١ وهو لفظ "الذكر" محلى بأل للإشارة بها إلى معهود خارجا عهدا كنائيا لتقدم ذكره كناية في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: {رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا} . فإن لفظ" ما" مبهم يعم بحسب وضعه الذكور والإناث لكن التحرير، وهو أن يعتق

الولد ليكون وقفا على خدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث، فلفظ "ما" حينئذ كناية[2] عن الذكر باعتبار اختصاص التحرير بالذكور، وأما لفظ "الأنثى" فاللام فيه للإشارة إلى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى: {قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى} فهي من القسم الأول من أقسام اللام غير أنه ليس مسندا إليه؛ لأنه مجرور بالكاف خبر "ليس" فلا شاهد فيه.

والثالثة: ألا يتقدم لمدخولها ذكر مطلقا، لا صريحا ولا كناية ولكن للمخاطب علم به، وهذه اللام على قسمين كما ذكرنا سابقا.

الأول: أن يكون مدخولها حاضرا في المجلس، وتسمى اللام حينئذ "لام العهد العلمي الحضوري" كما تقول في شأن رجل حاضر في المجلس: "أبدع الرجل في كلامه" لمخاطب سبق له علم به.

والثاني: أن يكون مدخولها غائبا عن المجلس، وتسمى اللام حينئذ "لام العهد العلمي فقط" كأن يقال في شأن رجل غائب عن المجلس: "خطب الرجل فجود في خطابه" لمن سبق له به علم، فإتيان المسند إليه في القسمين محلى بأل للإشارة بها إلى معهود خارجا عهدا علميا لتقدم علم المخاطب به.

---

١ إنما كان مسندا إليه؛ لأنه اسم "ليس" فهو في الأصل مبتدأ.

٢ يحتمل أن يكون المراد الكناية بالمعنى اللغوي، وهو الخلفاء؛ لأن فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والأنثى فيه خفاء لعدم التصريح وإن كان قوله محررا مبينا للمراد، ويحتمل أن المراد بالكناية المصطلح عليها، وإن المطلوب بها موصوف وهي أن تختص صفة بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ويراد بها الموصوف، فالتحرير من الصفات المختصة بالذكور فهو إذًا ملزوم والذكر لازم له، وقد أطلق اسم الملزوم وهو لفظ "ما في بطني" الموصوف بالتحرير وأريد اللازم وهو الذكر.

٢- الإشارة بها إلى الحقيقة وهي التي يكون مدخولها موضوعا للحقيقة والماهية وهي باعتباره أقسام ثلاثة أيضا: لام الحقيقة[1] ولام العهد الذهني ولام الاستغراق، والأخيرة قسمان على ما سيأتي بعد.

فالأولى: ما يكون مدخولها مرادا به الحقيقة نفسها، أي: الماهية من حيث هي بغض النظر عما ينطوي تحتها من أفراد كما في قولهم: "الرجل خير من المرأة"، وقولهم: الحرير يفضل القطن، وقولهم: الدينار خير من الدرهم، وما أشبه ذلك مما يكون المقصود فيه الحكم على الحقيقة نفسها بمعنى أن حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة، وحقيقة الحرير تفضل حقيقة القطن. وحقيقة الدينار خير من حقيقة الدرهم. وهذا لا ينافي أن بعض أفراد حقيقة المرأة يفضل بعض

أفراد حقيقة الرج كالسيدة عائشة أم المؤمنين، وأن بعض أفراد حقيقة القطن يفضل بعض أفراد حقيقة الحرير كأن يكون الحرير من النوع الرديء، وأن بعض أفراد حقيقة الدرهم أفضل من بعض أفراد حقيقة الدينار كأن يكون في معدن أحد الدنانير غش، وهكذا ... فالمنظور إليه في المفاضلة إنما هو الحقيقة لا الفرد، وليس من شك أن حقيقة الرجل إذا قطعنا النظر عن الأفراد تفضل المرأة، وحقيقة الحرير تفضل حقيقة القطن، وحقيقة الدينار تفضل حقيقة الدرهم، ومن ذلك قولهم: "أهلك الناس الدرهم والدينار" فأل فيهما للإشارة إلى حقيقتي الدرهم والدينار؛ لأن الحكم المذكور إنما هو على جنس هذين النقدين، لا على نقد بعينه كما هو ظاهر، ومنه قول أبي العلاء:

والخل كالماء يبدي لي ضمائره ... مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

أي: حقيقة الخل تشبه حقيقة الماء فيما ذكر. وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} ، يريد حقيقة الماء.

والثانية: ما يكون مدخولها مرادا به فرد مبهم من أفراد الحقيقة

---

١ وتسمى أيضا لام الجنس ولا الطبيعة.

لقرينة دالة على ذلك١ مثل ذلك قوله تعالى: {وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ} أتى بالمسند إليه معرفا بأل؛ لأن القصد إلى فرد ما من أفراد حقيقة الذئب، والقرينة على ذلك قوله: {أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ} فليس المراد الحقيقة نفسها؛ لأن الحقيقة من حيث هي أمر لا وجود له في الخارج حتى يتحقق منه أكل أو شرب، وإنما يتحقق ذلك من الأفراد، ولا الحقيقة من حيث وجودها في جميع الأفراد لاستحالة أن تجتمع الذئاب جميعها على أكله، ولا الحقيقة من حيث وجودها في فرد معين إذ لا عهد في الخارج بذئب معين، فتعين أن يكون المراد فردا ما من أفراد الحقيقة٢ ومنه قول الشاعر:

ومن طلب العلوم بغير كد ... سيدركها متى شاب الغراب

فالقصد هنا إلى فرد ما من أفراد حقيقة الغراب بقرينة قوله: "شاب" إذ وصف الشيب من شئون الأفراد، وليس المراد الحقيقة نفسها، ولا هي في ضمن جميع أفرادها، ولا هي من حيث وجودها في فرد معين كما وضح ذلك في المثال قبله، ومن هذا القبيل في غير المسند إليه قولهم: "ادخل السوق" حيث يراد فرد ما من أفراد حقيقة السوق بقرينة قوله: "ادخل" فليس المراد الحقيقة نفسها لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق– ولا الحقيقة من حيث وجودها في فرد معين إذ لا عهد بسوق معينة.

والثالثة: ما يكون مدخولها مرادا به جميع الأفراد المندرجة تحت

---

١ أي: إن الفرد المبهم مستفاد من القرينة الخارجية لا من المعرف باللام إذ هو موضوع للحقيقة نفسها كما قلنا.

٢ قيل: كيف سميت هذه اللام لام العهد الذهني مع أن مدخولها فرد غير معين فلا عهد فيه لا ذهنا ولا خارجا بل هو مبهم، ويجاب بأنه معهود في الذهن باعتباره أحد أفراد الحقيقة والحقيقة معهودة في الذهن بمعنى أنها معلومة متميزة عما عداها من الحقائق فعهديته تبع لعهدية الماهية فصح بهذا الاعتبار اعتباره معهودا ذهنيا وصحت تسمية أل الداخلة عليه لام العهد الذهني.

الحقيقة عند قيام القرينة على ذلك[1] ولهذا سميت: لام الاستغراق إذ إن المفاد بها استغراق جميع أفراد الحقيقة -وهذه اللام قسمان- لام الاستغراق الحقيقي، ولام الاستغراق العرفي.

فالأولى: ما يكون مدخولها مرادا به كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب الوضع كما في قولنا: "الغيب يعلمه الله" فإن القصد فيه إلى جميع الأفراد التي يتناولها لفظ "الغيب" وضعا والمعنى: كل أفراد الغيب لا تخفى على الله، وكما في قوله تعالى: {إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} فإن القصد فيه إلى جميع الأفراد التي يتناولها لفظ "الإنسان" وضعا أي: كل إنسان، ومنه في غير المسند إليه قوله تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ} أي: محيط علما بكل مغيب وكل مشاهد.

والثانية: ما يكون مدخولها مرادا به كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف[2] والعادة كما في قولك: "امتثل الجند أمر الأمير" فإن المراد جميع الأفراد التي يتناولها لفظ "الجند" عرفا أي: جنود مملكته؛ لأن هذا هو المفهوم بحسب العرف، لا جنود الدنيا، إذ ليس في وسع الأمير أن يبسط نفوذه على جنود العالم أجمع عادة، ومنه في غير المسند إليه قولهم: "جمع الأمير الصاغة"[3]، أي: صاغة مملكته، لا صاغة الدنيا بأسرها.

والقرينة على إرادة الشمول في لام الاستغراق نوعان: حالية،، ومقالية.

فالحالية: كما في نحو ما سبق من قولنا: "الغيب يعلمه الله" فالقرينة

---

١ أي: على أن ليس القصد إلى الحقيقة من حيث هي ولا من حيث وجودها في فرد مبهم فيكفي في الحمل على الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة من حيث هي، ومن حيث وجودها في بعض الأفراد.

٢ المراد العرف العام أما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل في الاستغراق الحقيقي.

٣ أصله صوغه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وهو جمع صائغ، وهذا المثال مبني

على القول بأن أل الداخلة على اسم الفاعل الدال على الثبوت والدوام كما في المثال المذكور معرفة لا موصولة.

هنا على إرادة الاستغراق حالية لظهور أن ليس المراد حقيقة الغيب وماهيته إذ ليس ذلك مما استأثر الله بعلمه، ولا أن يكون المراد فردا مبهما أو معينا من أفراد الغيب، فحاشا لله العليم بخفايا الأمور أن يقتصر علمه على بعض الغيوب فتعين إذًا أن يكون المراد جميع الأفراد التي يتناولها لفظ الغيب وضعا.

والمقالية: كما في قوله تعالى: {إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} فالقرينة هنا على أن المراد عموم الأفراد، لا الحقيقة نفسها، ولا فرد مبهم أو معهود من أفرادها صحة الاستثناء الآتي بعد في قوله تعالى: {إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} " الآية"، فهي أمارة العموم[١] إذ إن شرط الاستثناء دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكر المستثنى، ودخوله فيه فرع عن عمومه الدال على الاستغراق، ولو أريد بالإنسان الحقيقة نفسها لما صح استثناء الأفراد منه لعدم تناول اللفظ هنا، وإن أريد بعض مبهم أو معين لم يصح الاستثناء كذلك لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا الدخول -كما قلنا- شرط في صحة الاستثناء فتعين أن يكون المراد جميع الأفراد التي يتناولها الإنسان وضعا.

ومثل الآية ما مثلنا به للاستغراق العرفي من نحو قولنا: "امتثل الجند أمر الأمير"، فالقرينة فيه على أن المراد عموم الأفراد عرفا، لا الحقيقة نفسها ولا فرد مبهم من أفرادها قوله: "امتثل" فإن الحقيقة من حيث هي لا توصف بالامتثال أو عدمه، وإنما ذلك من صفات الأفراد، كما لا معنى أن يقال: امتثل الجند أمر الأمير ويراد فرد مبهم من أفرادهم فتعين أن يكون المراد جميع الأفراد التي يتناولها لفظ الغيب عرفا.

تنبيهان:

الأول: علم مما سبق أن حمل "أل" التي للعهد الذهني على

---

[١] دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول بوجوب دخول المستثنى في المستثنى منه، أما على القول بأنه يكفي في صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء على الاستغراق حينئذ.

الفرد المبهم، والتي للاستغراق على جميع الأفراد مشروط بالقرينة الدالة على ما حملتنا عليه أما بدونها فكلتا اللامين محمولة على الحقيقة؛ لأن مدخولها موضوع للحقيقة -كما أسلفنا- وإذًا فالنظر إلى الفرد المبهم "في لام العهد الذهني"، أو إلى جميع الأفراد "في لام الاستغراق" إنما هو بالقرينة لا بالوضع.

الثاني: قلنا إن المعرف بلام العهد الذهني موضوع للحقيقة، وإنما يحمل على الفرد المبهم عند قيام القرينة الدالة عليه، فهو إذًا ذو شبهين من جهتين، يشبه النكرة من جهة المعنى، ويشبه المعرفة من جهة اللفظ.

أما شبهة بالنكرة؛ فلأن مفاد كل منهما غير معين[1] ولهذا يعامل معاملة النكرة، فيوصف بالجملة كما توصف النكرة قال الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ... فمضيت ثمت قلت لا يعنيني[2]

يريد أنه كريم الخلق، بعيد الأناة، لا تنال منه سقطة اللئيم، ولا تستفزه سفاهة الجاهل فهو إذ يسمع من اللئيم ما يسيئه يصدف عنه، محدثا نفسه بأن اللئيم لا يعنيه ولا يقصده، بل يريد غيره[3]، ويحتمل أن يكون المراد: أنه يصدف عنه غير عابئ به، فلا يعيره أذنا، ولا يقيم له وزنا[4] حفظا لكرامته، والشاهد قوله: "يسبني" فإن الجملة هنا صفو "للئيم" لأنه في معنى النكرة إذ إن الشاعر لم يرد لئيما بعينه؛ لأن ذلك يتنافى مع ما يريده من التمدح بفضيلة الحلم فقد يحلم الإنسان مع شخص،

---

١ غير أن النكرة تدل على هذا البعض وضعا والمعرف بلام العهد الذهني يدل عليه بالقرينة، وإلا فهو موضوع للحقيقة نفسها فبينهما فرق؛ ولهذا أشبه النكرة ولم يكن عينها، وهذا الفرق بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر فإن قلنا إنها موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في مدلول النكرة وإن كان حاصلا.

٢ عدل إلى المضارع في -أمر- قصدا إلى الاستمرار وعدل إلى الماضي في قوله: فحضيت وقلت، دلالة على التحقق وثم حرف عطف وإذا لحقتها علامة التأنيث كما هنا اختصت بعطف الجمل.

٣ من عناه إذا قصده وأراده.

٤ من عناه الأمر إذا أهمه.

ولا يحلم مع غيره، والحليم من يكون الحلم سجية فيه، كما أنه لم يرد الماهية من حيث هي بقرينة المرور، ولا من حيث وجودها في جميع أفرادها لعدم تأتي المرور بكل لئيم، بل المراد الجنس في ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة لهذا جعلت صفة لا حالا.

أما من قال: إن الجملة حال من اللئيم فلا شاهد فيه فليس بشيء إذ يفيد الكلام حينئذ: أن السبب مقيد بوقت المرور فقط كما هو شأن الحال، وهذا يتنافى مع ما أراده الشاعر من أن اللئيم دأبه وشأنه السب، وهو مع ذلك يفسح له صدرا، ولا يعيره اهتماما[1].

وأما شبهه بالمعرفة فلجريان أحكام المعارف عليه غالبا، فهو يقع مبتدأ كما تقول: "الذئب في حقلك يرتقب فريسته" ويكون ذا حال كما في قولك: "رأيت ذئبا خارجا من حقلك يطارده كلب" ويأتي موصوفا بها كما في قولك: "السوق ذات السلع الجيدة يؤمها الناس" إلى غير ذلك.

هذا، ولما ذكر فيما سبق أن من أفراد اللام المشار بها إلى الحقيقة "لام الاستغراق" أرادوا لهذه المناسبة أن يذكروا إحدى قضاياهم المشهورة هي قولهم:

واستغراق[2] المفرد أشمل من استغراق المثنى والجمع.

ومعنى هذا: أن اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداة الاستغراق كان شموله للأفراد أكثر مما لو كان اسم الجنس مثنى أو جمعا، بمعنى أن اسم الجنس المفرد يتناول كل واحد من الأفراد، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة.

---

١ لكن قيل إن المناسب جعله حالا؛ لأن المتبادر من قوله: قلت لا يعنيني أنه قال ذلك حال سماع السب في حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور.

٢ سواء كان الاستغراق بحرف التعريف كما في مسألتنا أو بغير كحرف النفي في النكرة كما ستأتي أمثلته.

بيان ذلك: أنك إذا قلت مثلا: "لا طالبين في الفصل" وكان فيه طالب واحد لم تكن كاذبا في قولك؛ لأنك إنما نفيت الكينونة في الفصل عن جنس المثنى أي: نفيت أن يكون فيه طالبان، ولم تنف أن يكون فيه طالب واحد، وإذا قلت: "لا طلبة في الفصل"، وكان فيه طالبان كنت صادقا أيضا؛ لأنك إنما نفيت الكينونة في الفصل عن جنس الجمع أي: نفيت أن يكون في الفصل طلبة، وأقل الجمع ثلاثة، فلم تنف إذًا أن يكون فيه طالب أو طالبان.

أما إذا قلت: "لا طالب في الفصل"، وكان فيه طالب واحد، أو اثنان أو ثلاثة، أو أكثر كنت كاذبا في قولك؛ لأنك نفيت الكينونة في الفصل عن هذا الجنس وهو يتناول جميع أفراده، فدل ذلك على أن استغراق المفرد أشمل من استغراق المثنى والجمع[1].

وجملة القول في هذا: أن معنى الاستغراق شمول أفراد مدلول اللفظ، ومدلول صيغة المثنى "اثنان"، ومدلول صيغة الجمع "ثلاثة فأكثر"، ومدلول صيغة المفرد "الجنس"، والنفي منصب على مدلول كل من هذه الصيغ الثلاث لا يتعداه إلى غيره، غير أنه ورد على هذه القضية اعتراضان:

---

١ قيل: هذا منقوض بقولنا: لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال، وبقولك: هذا الخبز يشبع

كل رجال فإن ذلك أشمل من قولك: لا يرفع الحجر المذكور كل رجل، ومن قولك: هذا الخبز يشبع كل رجل إذ يلزم من عدم استطاعة الجمع عدم استطاعة الفرد كما يلزم من إشباع الجمع إشباع الفرد بخلاف العكس في المثالين، فلا ينبغي إذًا أن يطلق القول بأن استغراق المفرد أشمل بل تارة يكون اسغراقه أشمل وأخرى يكون استغراق غيره أشمل كما في المثالين المذكورين، وأجيب: بأن المراد الأشملية بحسب الوضع، وبالنظر إلى المدلول المطابقي والأشملية في المثالين بالالتزام؛ لأن الحكم على الكل يستلزم الحكم على كل واحد، على أن الكلام في الاستغراق المفاد أو بالجمع والمفيد للاستغراق في المثالين المذكورين لفظ "كل" بل قد يندفع هذا القيل من أساسه إذا اعتبرنا القضية جزئية بأن يكون المراد: واستغراق المفرد قد يكون أشمل.

الأول هو: أن الحكم بأشملية استغراق المفرد ليس على عمومه كما هو ظاهر العبارة، وإنما هو خاص بالنكرة المنفية -كما مثلنا- أما في المعرف باللام فالجمع والمفرد سواء في الاستغراق الشامل بحيث يتناول كل واحد من الأفراد، وليس أحدهما بأوسع استغراقا من الآخر.
مثال الجمع المحلى بأل قوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ} ، وقوله تعالى: {وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} وقوله تعالى: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} ، فالاستغراق في هذه الجموع شامل كل فرد، ونحو قولك: "أحب المسلمين إلا زيدا" فإن المراد كل فرد من أفراد المسلمين لا كل جمع، وإلا قيل في الاستثناء إلا الجمع الفلاني.
ومثال المفرد المعرف بأل قولك: "المؤمن جدير بالاحترام، أي: كل مؤمن، وقد اجتمعا في قوله عليه الصلاة والسلام: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، أي: كل فرد ممن يصدق عليه "مسلم" هو من يسلم من شره جميع أفراد المسلمين.
وأجيب بأن الحكم المذكور عام البتة أي: إن المفرد أشمل استغراقا من الجمع مطلقا١ وكون الجمع المحلى بأل مساويا للمفرد في الشمول فذلك لأن "أل" الجنسية حينما تدخل عليه تبطل منه معنى الجمعية، ويصير معناه مفردا فإفادته للشمول حينئذ إنما جاءت من ناحية إفراد معناه، أما على تقدير بقاء الجمع على معناه الأصلي، وهو ما مشى عليه الخطيب تبعا لعلماء المعاني، فإن استغراق المفرد حينئذ يكون أشمل.
وقيل في الجواب: إن القضية المذكورة خاصة بالنكرة المنفية بدليل اقتصارهم على التمثيل بها في معرض البيان، فالاعتراض مدفوع من أصله.
الاعتراض الثاني هو: أن المفرد ما قابل المثنى والجمع، فمعناه حينئذ واحد لا تعدد فيه، وأن أداة الاستغراق الداخلية عليه تفيد تعدده، ومحال أن يكون الشيء الواحد متعددا غير متعدد في آن واحد لتنافيهما

١ أي: سواء كان نكرة منفية أو محلى بأل.

فكيف ساغ إذًا دخول أداة الاستغراق على المفرد؟ وإليك جوابين: أحدهما بالمنع، والآخر بالتسليم.

حاصل الأول: أننا نمنع أن هناك تنافيا بين الوحدة والتعدد ذلك أن الوحدة في المفرد معناها عدم اعتبار شيء آخر معه، وأن التعدد في المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه: كل فرد فرد على حدة أي: من غير اعتبار ضم شيء آخر إليه، ولذلك امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور ١، فيكون كل فرد –على هذا الاعتبار– متصفا بالوحدة إذ لم يجتمع معه شيء آخر، فإذا قلت مثلا: "لا طالب في الفصل" فقد سلبت الكينونة في الفصل عن كل طالب طالب على حدة، بحيث لا يخرج فرد من الأفراد عن هذا الحكم، وهذا هو معنى التعدد، وكون هذا الحكم واقعا على كل فرد على حدة، من غير اعتبار اجتماعه بفرد آخر هو معنى الوحدة، فلا تنافي حينئذ بين الوحدة والتعدد على هذا الاعتبار، وإنما يحصل التنافي لو أن المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه: الأفراد مجتمعة لا كل فرد على حدة.

وحاصل الثاني: سلما أن هناك تنافيا بين الوحدة والتعدد، غير أن المفرد حينما دخلت عليه أداة الاستغراق كان مجردا عن اعتبار الدلالة على معنى الوحدة، وصار محتملا لها وللتعدد؛ لأنه قصد به الجنس، وبدخول أداة الاستغراق عليه تعين للتعدد، وإنما لم يطرد٢ وصفه بنعت الجمع، فيقال مثلا: "إن المسلم القائمين الليل لهم أجر عظيم" لأجل المحافظة على التشاكل اللفظي ا. هـ.

---

١ حكاه الأخفش عن بعضهم في قوله: أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض؛ نظرا لأن أل للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحقيق الجنس فيه.

٢ هو جواب عما يقال. حيث جرد المفرد المذكور عن معنى الوحدة وصحبته أداة الاستغراق كان معناه متعددا، ومقتضى ذلك جواز وصفه بنعت الجمع مع أنه ممنوع، والجواب ما ذكرنا، وإنما لم يمتنع بتاتا وصفه بنعت الجمع لوقوع الوصف به مراعاة لمعناه في قوله تعالى: {أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ} لهذا قلنا لم يطرد وصفه بنعت الجمع.

إيراد المسند إليه مضافا:

يؤتى بالمسند إليه معرفا بالإضافة إلى أحد المعارف السابقة لأغراض كثيرة أهمها ما سنذكره لك فيما بعد:

١– أنها أخصر ١ طريق إلى إحضار المسند إليه في ذهن السامع كما في قول جعفر بن علبة

الحارثي٢.

هواي مع الركب اليمانين مصعد ... جنيب وجثماني بمكة موثق٣

يقول وقد ضاقت عليه الأرض بما رحبت: إن حبيبه راحل، وإن السجن حال دون أن يراه وقت رحيله، وكان يود لو يحظى منه بالنظرة الأخيرة والشاهد فيه قوله: "هواي" حيث أتى بالمسند إليه مضافا لقصد الاختصار في العبارة، وهو مطلوب هنا لضيق صدره، وفرط سآمته وتوجعه

---

١ ظاهره أنها أخصر طرق التعريف، وليس كذلك إذ لا تظهر الأخصرية إلا بالنسبة للموصول، أما العلم والضمير واسم الإشارة والمعرف باللام فالأمر فيها بالعكس، ويجاب بأن المراد أنها أخصر الطرق في إحضار المسند إليه متلبسا بالوصف الذي قصد إليه المتكلم لا إحضاره في ذهن السامع من حيث ذاته، فالذي قصده الشاعر في البيت المذكور إحضار المسند إليه بوصف كونه مهويا لأجل إفادة زيادة التحسر ولو قال: الذي أهواه أو المحبوب لي مع الركب اليمانين إلخ لكان مفيدا لقصد المتكلم، ولكنه ليس أخصر من الإضافة، ولو أتى به اسم إشارة أو ضميرا أو علما فقيل: هذه أو هي أو فلانة مع الركب اليمانين إلخ لم يفد غرض المتكلم من كونها محبوبة فثبت من هذا أن الإضافة أخصر الطرق.

٢ قاله وهو سجين بمكة، وكان قد قتل واحدا من بني عقيل فسجن فيه، وكان يومئذ بمكة ركب من اليمن فيه محبوبته وقد عزم هذا الركب على الرحيل فأنشد يتحسر وبعد هذا البيت:

عجبت لمسراها وأنى تخلصت ... إلي وباب السجن دوني مغلق

ألمت فحيت ثم قامت فودعت ... فلما تولت كادت النفس تزهق

٣ هواي مصدر أريد به اسم المفعول أي: مهوى "والركب" اسم جمع لراكب كصحب وصاحب "واليمانين" جمع يمان وأصل "يمان" يمني حذفت منه ياء النسب وعوض عنها الألف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال ثم أعل إعلال قاض، "ومصعد" من أصعد في الأرض إذا سار فيها، "والجنيب" المستتبع وهو الذي يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم مخافة سبيه.

لكون سجينا والحبيب راحل، ولفظ البيت خبر، ومعناه إنشاء التحسر على بعد حبيبه.

٢- تضمن١ الإضافة تعظيما لشأن المضاف، أو المضاف إليه، أو غيرهما، فمثال ما فيه تعظيم المضاف قولك: "حاجب رئيس الوزراء قادم" ففي الإضافة تعظيم للحاجب بأنه حاجب رئيس الوزراء، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ} ففيه تعظيم لشأن العباد بأنهم عباد الله سبحانه، ومنه في غير المسند إليه قول الشاعر:

لا تدعني إلا "بيا عبدها ... فإنه أشرف أسمائي

ومثال ما فيه تعظيم المضاف إليه قولك: "سيارتي في انتظاري" ففي الإضافة تعظيم للمتكلم

المضاف إليه بأن له سيارة، ومثال ما فيه تعظيم غير المضاف والمضاف إليه قولك: "سكرتير رئيس مجلس الوزراء زارني" ففي الإضافة تعظيم للمتكلم، وهو غير المسند إليه المضاف، وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وفيه أيضا تعظيم للمضاف ولكنه غير مقصود.

٣- تضمن الإضافة تحقيرا لشأن المضاف، أو المضاف إليه، أو غيرهما، فمثال الأول قولك: "أخو اللص قادم"، ففي الإضافة تحقير للمسند إليه المضاف بأنه أخو اللص، ومثال الثاني قولك: "رفيق عمرو لص" ففيه تحقير المضاف إليه بأن رفيقه لص، ومثال الثالث قولك: "ولد اللص يجالس عمرا" ففيه إهانة وتحقير لشأن عمرو بأن ولد اللص من جلسائه، وعمرو غير المسند إليه المضاف، وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وفيه أيضا تحقير للمضاف ولكنه غير مراد للمتكلم.

٤- إغناؤها عن تفصيل متعذر أو متعسر، فمثال المتعذر تفصيله

---

١ قيل إن هذا التضمن قد يوجد في غير صورة الإضافة كما في قولك: السيارة التي لي في انتظاري، وكما في نحو: الذي يرافقه عمرو لص، فالإضافة إذًا لا تترجح على غيرها من الطرق بإفادة التضمن المذكور إلا بمراعاة الاختصار، والرد على هذا ما سبق من أنه لا يشترط في النكتة أن تكون مختصة بالطريق المؤدية إليها ولا أن تكون بها أولى بل يكفي مجرد المناسبة بينهما وإن أمكن تأدية النكتة من طريق آخر.

قولهم: "اتفق أهل الحق على كذا" فقد أتى بالمسند إليه مضافا لتعذر تعداد كل من كان على حق، ومثال المتعسر تفصيله قولك: "أهل مصر كرام" فقد أضيف المسند إليه لتعسر تعداد أهل مصر، ومنه قول حسان بن ثابت:

أولاد جفنة حول قبر أبيهم ... قبر ابن ماوية الكريم المفضل١

وقول مروان بن أبي حفصة:

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم ... أسود لها في غيل خفان أشبل٢

أضيف المسند إليه في البيتين المذكورين لتعسر تعداد أولاد جفنة، وبني مطر.

٥- إغناؤها عن تفصيل حال دونه مانع، مع تيسره كما تقول: "حضر أمراء الجيش" فيضاف المسند إليه منعا لوقوع التنافس بينهم فيما لو ذكرت أسماؤهم، وقدم اسم أحدهم على غيره، وكما في قول الشاعر:

قومي هم قتلوا أميم أخي ... فإذا رميت يصيبني سهمي

يقول يا أميمة: قومي هم الذين فجعوني بقتل أخي فإذا هممت بالانتقام منهم عاد ذلك علي بالنكاية في نفسي والإضرار بها، والشاهد قوله: "قومي" حيث أتى به مضافا؛ لأن في تفصيله

تصريحا بذمهم، وهو يستتبع الحقد عليه والنفور منه، في حين أنه في حاجة إليهم، فهم قومه، وعز الرجل بعشيرته.

٦- تضمن الإضافة اعتبارا لطيفا كما في قول الشاعر:

---

١ أولاد جفنة من الغساسنة الذين كان يمدحهم الشاعر بالشام.

٢ "الغيل" الأجمة و"خفان" مأسدة مشهورة بقوة أسودها.

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ... سهيل أذاعت غزلها في القرائب١

يقول: إن المرأة الحمقاء لا تتهيأ في الصيف للشتاء بإعداد الغزل حتى إذا ما طلع الكوكب المذكور في بدء الشتاء سحرا وزعت غزلها على قريباتها ليغزلنه، والشاهد قوله: "إذا كوكب الخرقاء" إذ قد أضيف المسند إليه إلى "الخرقاء" لاعتبار لطيف طريف، وهو الإشارة إلى أن الإهمال والتكاسل ديدنها وعادتها، وأنها غافلة عن القيام بشئونها، ولا تفيق إلا على ضوء هذا النجم، وكأنما خلق لأجلها، إلى غير ذلك من دواعي الإضافة كالاستهزاء في قوله تعالى: {إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ} . وكغير ذلك.

---

١ "الخرقاء" الحمقاء "وسهيل" بدل من كوكب، وهو نجم يطلع في بدء الشتاء وقت السحر "وأذاعت" وزعت وفرقت.

إيراد المسند إليه منكرا:

يؤتى بالمسند إليه نكرة لدواع أهمها ما يأتي:

١- أن يكون القصد بالحكم إلى فرد غير معين من الأفراد التي يصدق عليها مفهوم اللفظ١، إما لأن الغرض لم يتعلق بتعيينه وإن كان معينا بل المقصود أن الحكم لم يثبت لغير فرد واحد من هذا الجنس، وأما لأن المتكلم لم يعلم جهة من جهات التعريف من علمية أو صلة، أو نحو ذلك، فمثال الأول قوله تعالى: {وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ٢} أي: رجل واحد، لا رجلان، ولا رجال فقد أتى بالمسند إليه منكرا للقصد فيه إلى فرد ما من أفراد مفهوم لفظ "رجل" لأن حكم المجيء لم يثبت لغير فرد واحد من هذا الجنس، ومثال الثاني قولك: "جاء هنا رجل

---

١ اعلم أن دلالة النكرة على الفرد ظاهرة إن قلنا أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر، وأما إن مشينا على رأي من قال إنها موضوعة

للحقيقة فدلالتها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب؛ لأن الغالب

استعمالها في الفرد بقرينة المقام.

٢ هذا الرجل هو مؤمن آل فرعون وأراد بالمدينة مدينة فرعون وكانت تسمى "منف" وليست منف المشهورة الآن بل هي بلدة كانت بإقليم الجيزة فخربت بدعوة من موسى عليه السلام.

يسأل عنك" تقول ذلك إذا لم تعرف اسمه ولا شيئا يتعلق به فالقصد فيه حينئذ إلى فرد ما من أفراد مفهوم اللفظ وهو مطلق رجل، ومثله قولك١ : "لقيني رجلان، وتبعني رجال"، فإن القصد في الأول إلى فرد غير معين من أفراد مفهوم لفظ "المثنى" وهو مطلق اثنين، والقصد في الثاني إلى فرد غير معين من أفراد مفهوم لفظ "الجمع" وهو مطلق جماعة.

٢- أن يكون القصد بالحكم إلى نوع خاص من أنواع الجنس المنكر كما في قوله تعالى: {وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} فقد نكر المسند إليه؛ لأن القصد فيه إلى نوع خاص من أنواع الأغشية غير ما يتعارفه الناس ذلك هو غطاء التعامي عن الحق أي: الإعراض عن آيات الله، وليس المراد فردا واحدا من أفراد الغشاوة بأن يكون المعنى: وعلى أبصارهم غشاوة واحدة لا غشاوتان مثلا؛ لأن الفرد الواحد لا يقوم بالأبصار المتعددة، ومنه قول الشاعر:

لكل داء دواء يستطب به ... إلا الحماقة أعيت من يداويها

أي: لكل داء نوع خاص من أنواع الأدوية.

ويرى السكاكي أن التنكير في الآية للتعظيم بمعنى: وعلى أبصارهم غشاوة عظيمة ذلك؛ لأنها تحجب أبصارهم حجبا تاما، وتحول دون إدراكها الأدلة إلى معرفة الله تعالى، قالوا: وهذا الرأي أولى بالرعاية؛ لأن المقصود بيان أنهم بعيدون عن الإدراك أشد البعد، والتعظيم أدل على ذلك، وأوفى بتأديته، غير أن هذا المعنى لا يتنافى مع قصد النوعية؛ لأن الغشاوة العظيمة التي هي غطاء التعامي عن آيات الله نوع خاص من مطلق غشاوة.

٣- قصد إفادة تعظيم المسند إليه أو تحقيره، وأنه بلغ في رفعة الشأن حدا فوق متناول الإدراك، أو انحط إلى درجة لا يعتد بها، ولا يلتفت إليها، فمثال التعظيم قوله تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} أي: حياة عظيمة إذ إن في القصاص منعا لهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد،

---

١ أي: لا فرق في ذلك بين المفرد والمثنى والجمع.

ومثال التحقير قولهم: "شعور بالكرامة منجاة من مواقف الذل"، وقد اجتمعا في قول مروان بن أبي حفصة:

له حاجب في كل أمر يشينه ... وليس له عن طالب العرف حاجب١

يقول: إنه من النزاهة والطهر بحيث يحول دون ما يشينه حجاب عظيم٢ وهو -إلى جانب

هذا- في متناول أيدي العفاة: ما استقصاه ذو لبانة إلا قضى حاجته وسد خلته، والشاهد في لفظي "حاجب" في شطري البيت حيث أتى بهما منكرين، أما في الشطر الأول فلقصد تعظيم الحائل دون ما يشينه، وأنه في حصن حصين من كل ما يزري به، وأما في الشطر الثاني فلقصد تحقير ما يحول بينه وبين قاصديه كناية عن أن بابه مفتوح على مصراعيه لمن يريد الولوج، فليس هناك أدنى مانع يحجبهم عن فضله ومعروفه٣، ومثله قول الشاعر:

---

١ "يشينه" من الشين هو القبح، "والعرف" المعروف والإحسان غير أن الحجب يتعدى إلى المفعول الثاني بعن، وأما المفعول الأول فيتعدى إليه بنفسه يقال: حجبت فلانا عن الأمر، وإذا "فحاجب" الأول جاء على أصله؛ لأن صلته محذوفة "وفي كل أمر" ظرف مستقر صفة لحاجب أي: له حاجب عن ارتكاب ما لا يليق في كل أمر يشينه، أو تجعل "في" بمعنى "من" وأما "حاجب" الثاني فعلى خلاف الأصل؛ لأن العرف مفعوله الثاني والطالب له مفعوله الأول، والحاجب إنما يحجب الطالب عن العرف لا الممدوح عن الطالب كما هو ظاهر الشطر الثاني من البيت ففي العبارة قلب قضت به الضرورة، وقبل هذا البيت:

فتى لا يبالي المدلجون بناره ... إلى بابه ألا تضيء الكوكب

يصم عن الفحشاء حتى كأنه ... إذا ذكرت في مجلس القوم غائب

٢ أخذ معنى التعظيم من كون المقام مقام مدح، وأنه إذا هم بفعل ما لا ينبغي حال دونه مانع، وإذا طلب منه معروف لم يحل دون بذله مانع ضئيل فضلا عن التعظيم فهو في غاية الكمال.

٣ قيل يحتمل أن يكون التنكير في الشطر الثاني لقصد الفردية كما في نحو {وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى} بل هذا الاحتمال أولى لدلالة التركيب على نفي جميع الأفراد مطابقة، ورد هذا بأن حمل التنكير فيه على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان، وهي إثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالطريق الأولى مع حسن مقابلة تنوين التعظيم في الشطر الأول بتنوين التحقير في الثاني وهو محسن بديعي.

ولله مني جانب لا أضيعه ... وللهو مني والخلاعة جانب

فقد نكر "جانب" في الشطرين وأريد بالتنكير في الأول التعظيم، وفي الثاني التحقير.

٤- قصد إفادة التكثير أو التقليل، فمثال التكثير قولهم: "إن له لإبلا وإن له لغنما" أتى بالمسند إليه في الجملتين نكرة لقصد إفادة أن لديه عددا كبيرا من الإبل والغنم، وإنها من الكثرة بحيث لا يمكن الإحاطة بها والوقوف على مقدارها١، ومثاله في التقليل قولهم: "كلمات تتضمن حكما خير من سفر ينضح هراء" فالمسند إليه "كلمات" وقد نكر لقصد إفادة أنه قليل، وعليه قوله تعالى: {وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ} أي: شيء قليل من رضوان الله خير

مما ذكر في صدر هذه الآية[2] من الجنة ونعيمها، غير أن وصف الرضوان بالقلة مجازا تنزيلا للرضا منزلة المعدود باعتبار تعدد ما يتعلق من مظاهره كعدم الفضيحة يوم العرض، والأمن من العذاب، والخلود في دار السلام، وغير ذلك وإلا فإن الرضى معنى من المعاني، لا يقبل القلة والكثرة، والتفاوت فيه إنما هو بحسب الضعف والقوة ليس غير[3].

ولا يخطر بالبال أن التعظيم والتكثير شيء واحد، وأن التحقير والتقليل كذلك فبين هذه المعاني من الفرق ما لا يخفى، ذلك أن التعظيم يراعى فيه الحال والشأن كعلو المرتبة، وسمو القدر، وبعد الدرجة أما

---

١ استفيد التكثير من أن المقام للمدح وإنما أفاد التنكير التكثير مع أن الأصل في النكرة الإفراد وهو يتنافى مع التكثير؛ لأن التنكير يشعر بعدم الإحاطة بالمنكر، وهذا يدل على أنه كثير بالغ الكثرة.

٢ هو قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ} .

٣ وإنما كان الرضوان وإن قل أعظم من كل ما في الجنة من نعيم؛ لأن المراد بالرضوان إعلامهم به ولا شك أن مجرد إعلامهم به أكبر من كل نعيم يأتي بلا إعلام؛ لأن لذة النفس بشرف كونها مرضية عند ملك الملوك تفوق كل لذة، وقد تعلل أكبرية الرضوان بأن ما سواه من صنوف النعيم إنما هو من ثمراته ونتائجه.

التكثير فالمراعى فيه الكميات والمقادير كالمعدودات، والمكيلات، والموزونات، وكذلك يقال في الفارق بين التحقير والتقليل.

وقد اجتمع التعظيم والتكثير في قوله تعالى: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ} نكر المسند إليه وهو "رسل" لقصد إفادة التعظيم أو التكثير باعتبارين مختلفين، فعلى اعتبار أنهم ذوو شأن عظيم، يحملون آيات عظاما لمن أرسلوا إليهم كان التنكير للتعظيم، وعلى اعتبار أن عددهم كبير كان التنكير للتكثير، وقد اجتمع التحقير والتقليل أيضا في قولهم: "لي في هذا المال نصيب" أي: حقير قليل فالتنكير للتحقير إن روعي من حيث الشأن، وهو للتقليل إن روعي من حيث العدد، ومنه قولهم: عطاء كريم خير من عطايا تتبعها أذى أي: عطاء قليل أو ضئيل.

٥- أن يمنع من التعريف مانع كما في قول الشاعر:

إذا سئمت مهنده يمين ... لطول العهد بدله شمالا

نكر المسند إليه وهو لفظ "يمين" تحاشيا من أن ينسب السآمة بصريح اللفظ إلى يمين

الممدوح فيما لو قال "يمينه" وهو اعتبار لطيف.

٦- أن يراد إخفاؤه عن المخاطب خوفا عليه كما تقول لآخر: "قال لي رجل إنك تنكبت محجة الصواب" فتخفي اسمه لئلا يلحقه أذى من المخاطب إذ نسب إليه ما لا يحب، إلى غير ذلك من دواعي التنكير[١].

---

[١] إن ما تقدم من معاني الإفراد، وهي: النوعية، والتعظيم، وبالتحقير وغيرها ليست خاصة بتنكير المسند إليه، بل تأتي فيه، وفي غيره، وهاك أمثلة منها، فمن تنكير غير المسند إليه للإفراد أو النوعية قوله تعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ} فقد نكر كل من "دابة وماء" وهما غير مسند إليهما لقصد الإفراد أو النوعية، فالمعنى على الإفراد: والله خلق كل فرد من أفراد الدواب من فرد خاص من أفراد المياه، وهو الماء الخاص بأبيه، فالتنكير في "دابة وماء" للوحدة الفردية، والمعنى على النوعية: والله خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع خاص من أنواع المياه، وهو نوع النطفة المختصة بذلك النوع من الدواب فالتنكير في "دابة وماء" للوحدة النوعية، ومن تنكيره للتعظيم قوله تعالى: {فَأْذَنُوا =

تمرين وجوابه:

بين الأغراض التي اقتضت تعريف أو تنكير المسند إليه فيما يأتي:

١-

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته ... وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

٢-

هذا ابن خير عباد الله كلهم ... هذا التقي النقي الطاهر العلم

٣-

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ... ولا الصبابة إلا من يعانيها

٤-

إذا جاء موسى وألقى العصا ... فقد بطل السحر والساحر

= بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} أي: حرب عظيم، وجعل التنكير هنا للتعظيم؛ لأن الحرب الهينة تؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب وهو الربا، وهذا غير مناسب لمقام التنفير عن هذا الجرم الشنيع، ويحتمل أن يكون التنكير للنوعية أي: فأذنوا بنوع من الحرب غير متعارف لكم، ومن تنكيره للتحقير قوله تعالى: {إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا} أي: إن نظن بالساعة إلا ظنا حقيرا ضعيفا، فتنكير المفعول المطلق هنا للإشارة إلى تحقيره، وأنه ظن ضعيف إذ هو مما يقبل

الشدة والضعف، وإنما لم يكن المصدر للتوكيد المجرد عن إفادة معنى التحقير لئلا يلزم عليه محظوران، استثناء الشيء من نفسه والتناقض. أما الأول فلأن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر "نظن" محتملا شيئا آخر غير الظن حتى يخرج الظن بالاستثناء دونه، وحينئذ يلزم استثناء الشيء من نفسه، وأما الثاني فلأن الظن الذي نفي أولا هو الذي أثبت ثانيا، ولأجل الخروج من هذين المحظورين في مثل هذا التركيب يجعل التنكير في المصدر مفيدا للنوعية، وأن يراد نوع خاص هو الظن الحقير الضعيف فيكون المستثنى منه مطلق الظن فيشمل الضعيف وغير الضعيف فيستثنى حينئذ الضعيف الحقير كما هنا، ويرتفع التناقض تبعا لأن الظن الذي نفي أولا هو الظن المطلق وهو غير ما أثبت ثانيا؛ لأن المراد به نوع خاص كما ذكرنا ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من حمل الكلام على التقديم والتأخير وأن التقدير: إن نحن إلا نظن ظنا، ومن تنكيره للتقليل قول المتنبي مادحا:

فيوما بخيل تطرد الروم عنهمو ... ويوما بجود يطرد الفقر والجدبا

يريد: بعدد قليل من خيولك، وبيسير من فيض جودك.

٥-

فقل لمن يدعي في العلم فلسفة ... حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

٦-

عباس عباس إذا احتدم الوغى ... والفضل فضل والربيع ربيع

٧-

وربما بخل الكريم وما به ... بخل ولكن سوء حظ الطالب

٨-

كل من في الوجود يطلب صيدا ... غير أن الشباك مختلفات

٩-

حكم حارت البرية فيها ... وجدير بأنها تحتار

١٠-

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

١١-

إن الذي الوحشة في داره ... تؤنسه الرحمة في لحده

١٢-

فلا تحسبا هندا لها الغدر وحدها ... سجية نفس، كل غانية هند

طلبت الجميع فغاب الجميع ... فمن سوء حظك لاذا ولاذا

١٤- لكل مقام مقال ١٥- أبو الحرب راكب إليك ١٦- ابتهاج ابنة أخيك نجحت ١٧- سرق متاعك الذي وفد عليك فأكرمت وفادته ١٨- ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ١٩- أهذا الذي بعث الله رسولا؟ ٢٠- على هذا سلب خالدا متاعه ٢١- الذي أخذ الكتاب مني أمس سافر اليوم ٢٢- صالح تحن الطيور إلى سماع صوته ٢٣- الذي يخرج من الفم لا ينقض الوضوء إلا بشروط ٢٤- أخو الأمير كتب إلي ٢٥- علماء الدين أجمعوا على كذا ٢٦- إن الذي تظنه عدوك يود لك الخير ٢٧- ذلك

الصديق لا شك فيه ٢٨- إن الذي يعق أباه مطرود من رحمة الله ٢٩- نعم باسلا خالد ٣٠- الماء حياة النفوس ٣١- إن الذي بنى الأهرام أقام هذا البناء.

الجواب:

١- عرف المسند إليه بالإضمار في "أكرمت وملكت" لأن المقام للخطاب وعرف في "تمرد" بالضمير أيضا؛ لأن المقام للغيبة لتقدم المرجع لفظا تحقيقا.

٢- عرف المسند إليه باسم الإشارة في الشطرين لقصد تمييزه أكمل تمييز.

٣- عرف المسند إليه بالموصول لقصد زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام، وهو بيان صدقه فيما يدعيه من ألم الشوق والهوى.

٤- عرف المسند إليه بالعلمية لقصد إظهار التعجب من موسى عند إلقائه العصا، وعرف "بأل" في "السحر والساحر" للعهد العلمي.

٥- عرف المسند إليه بالإضمار في "يدعي" لأن المقام للغيبة لتقدم المرجع لفظا تحقيقا، وعرف بالإضمار في "حفظت" لأن المقام للخطاب، ونكر في "أشياء" لقصد إفادة التكثير.

٦- عرف المسند إليه بالعلمية في "عباس" والفضل، والربيع، لقصد تعظيمه، وعرف "بأل" في "الوغى" للإشارة إلى فرد مبهم من أفراد الحقيقة فاللام فيه للعهد الذهني.

٧- عرف المسند إليه بأل في "الكريم" للعهد الذهني إذ إن القصد إلى فرد ما من أفراد الحقيقة، ونكر في "بخل" لإفادة التقليل.

٨- عرف المسند إليه بالإضمار في "يطلب" لأن المقام للغيبة، وعرف بأل في "الشباك" لقصد الاستغراق الحقيقي.

٩- نكر المسند إليه في "حكم" لقصد إفادة تعظيمه باعتبار علو شأن

الحكم، أو لإفادة التكثير باعتبار كثرة عددها، وعرف بأل في "البرية"، للإشارة إلى العهد العلمي، وعرف بالضمير في "بأنها وتحتار" لأن المقام للغيبة لتقدم المرجع لفظا تحقيقا.

١٠- نكر المسند إليه في "شيء" لقصد إفادة التحقير باعتبار انحطاط الشأن أو إفادة التقليل باعتبار قلة العدد، وعرف بأل في "النهار" للإشارة بها إلى الحقيقة.

١١- عرف المسند إليه بالموصولية للإشارة بها إلى نوع الخبر، وعرف بأل في "الرحمة" للإشارة بها إلى العهد العلمي.

١٢- عرف المسند إليه بالضمير في "لا تحسبا" لأن المقام للخطاب، وعرف بأل في "الغدر" للإشارة بها إلى الحقيقة، وعرف بالإضافة في "كل غانية" لإغنائها عن تفصيل متعذر.

١٣- عرف المسند إليه بالإضمار في "طلبت" لأن المقام للخطاب، وعرف بأل في "الجميع" الثاني للإشارة إلى العهد الخارجي الصريحي.

١٤- نكر المسند إليه في "مقام" لإفادة معنى النوعية أي: لكل مقام نوع خاص من أنواع الكلام يناسب المقام الذي قيل فيه.

١٥- عرف المسند إليه بالعلمية لقصد تعظيمه، أو لكونه كناية عن معنى يصلح له العلم.

١٦- عرف المسند إليه بالعلمية لقصد التفاؤل بلفظ الابتهاج.

١٧- عرف المسند إليه بالموصولية لقصد تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو خيانة الضيف، أو لقصد تقرير المسند، أو المسند إليه، على ما سبق في مبحث تعريف المسند إليه بالموصولية.

١٨- عرف المسند إليه بالعلمية لقصد التبرك والتيمن بذكره.

١٩- عرف المسند إليه بالإشارة التي للتقريب لقصد التحقير، وعرف

بالعملية في "بعث الله" لقصد التعريض بغباوة السامع، وأنه لا يفهم إلا بالتصريح أو لإحضاره بعينه في ذهن السامع باسمه الخاص به.

٢٠- عرف المسند إليه بالعلمية لقصد التسجيل على السامع أمام القضاء.

٢١- عرف المسند إليه بالموصولية لعدم علم المخاطب شيئا عن أحواله سوى الصلة.

٢٢- عرف المسند إليه بالعلمية لقصد إظهار التعجب من أمره.

٢٣- عرف المسند إليه بالموصولية لاستهجان التصريح بذكره.

٢٤- عرف المسند إليه بالإضافة لقصد تعظيم المتكلم وهو غير المسند إليه المضاف، وغير ما أضيف إليه المسند إليه.

٢٥- عرف المسند إليه بالإضافة لإغنائها عن تفصيل متعذر.

٢٦- عرف المسند إليه بالموصولية لقصد التنبيه على خطأ المخاطب في رأيه.

٢٧- عرف المسند إليه بإشارة البعيد لقصد تعظيمه تنزيلا لبعد منزلته منزلة بعد المسافة.

٢٨- عرف المسند إليه بالموصولية للإشارة إلى نوع الخبر.

٢٩- عرف المسند إليه بالضمير؛ لأن المقام للغيبة لتقدم المرجع حكما.

٣٠- عرف المسند إليه "بأل" للإشارة بها إلى الحقيقة.

٣١- عرف المسند إليه بالموصولية للإشارة بها إلى التعريض بتعظيم شأن الخبر.

تمرين يطلب جوابه:

بين الأغراض التي اقتضت تعريف أو تنكير المسند إليه في الأمثلة الآتية:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي ... وأسمعت كلماتي من به صمم

أنت تبقى ونحن طرا فداكا ... أحسن الله ذو الجلال عزاكا

ولربما جاد البخيل وما به ... جود ولكن حسن الحظ الطالب

تقول وصكت صدرها بيمينها ... أبعلي هذا بالرحى المتقاعس[١]

صلاح الدين يود لقاءك، وصخر يخون ودك. غمره من السرور ما غمره. أحمد يصيد السباع في مرابضها. {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} . محمد صنعه لمن سأل: هل محمد صنع هذا؟ أسعاد ابنة جارنا، أم سعاد صديقة ابنته؟. جاء الذي طلب يد ابنتك بالأمس فرفضته. إن الذي تخلص إليه، وتفنى في حبه لا يرغب فيك. أذاع سرك من أوصيته بكتمانه. إن الذي أنشد القصيدة العصماء أمس قال هذا الشعر. إن من يجالس السفهاء يمقته الناس. مر بي رجل وسأل عنك. إن لنا لضياعا، وإن لنا لخدما. إن الذين كرمت أخلاقهم وطهرت سرائرهم، وحسنت فعالهم أولئك لهم حسن الخاتمة والمتعة الدائمة. جاء ابن الحجام. على وجوههم من الخزي غبرة. شر أهر ذا ناب. ابن اللص يجالس زيدا وينادمه. طلبة المعهد يحيون عميدهم. خلق الإنسان ضعيفا. زرت نديم الأمير فاحتفى بي النديم. تلك هي أخلاقي الكريمة فدلني على شيمك. لله الأمر من قبل ومن بعد.

---

١ من كلام ابن كعب العنبري "والمتقاعس" من القعس بالتحريك وهو خروج الصدر ودخول البطن ضد الحدب. قاله يخاطب زوجه وقد مرت به في نسوة فوجدته يطحن بالرحى لنزول أضياف ببابه فقالت لهن وقد كان لم يبتن بها بعد: أبعلي هذا؟ استهزاء به فأخبر بذلك فأنشد هذا البيت، وبعده:

فقلت لها لا تعجبي وتبيني ... بلائي إذا التفت على الفوارس

تقييد المسند إليه بأحد التوابع:

إيراد المسند إليه متبوعا بوصف ١:

يتبع المسند إليه بوصف لأغراض أهمها ما يلي:

١- الكشف عن حقيقته وتوضيح معناه كما في قولهم: "الجسم الطويل العريض العميق يحتاج

إلى فراغ يشغله" فقد أتى بالمسند إليه موصوفا بهذا الوصف لقصد بيانه وإيضاحه[2]، ومثله في الكشف وإن لم يكن وصفا للمسند إليه قول أوس بن حجر[3] من قصيدة يرثي بها فضالة بن كلدة[4]:

إن الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا

الألمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا[5]

---

١ يطلق الوصف ويراد به التابع المخصوص ويطلق بالمعنى المصدري أي: ذكر الصفة على أي وجه، وهذا المعنى أنسب بالتعليل؛ لأن الذي يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ.

٢ قيل إن كل واحد من الأوصاف الثلاثة المذكورة: الطول والعرض والعمق وصف كاف في الكشف والبيان إذ يكفي الكشف ولو بوجه عام -وقيل- وهو الظاهر أن الوصف الكاشف هو مجموع هذه الأمور لا كل واحد على حدة إذ يصدق على المجموع بحسب المعنى: أنه وصف واحد معناه: الممتد في الجهات الثلاث وإن تعدد بحسب اللفظ والإعراب ونظيره في ذلك قولهم: "حلو حامض" فقد جعل خبرا واحدا على معنى: مز، وقيل غير ذلك.

٣ بضم فسكون.

٤ بفتح فاء فضالة وكسر كاف كلدة وسكون لامه.

٥ "النجدة" القوة والشجاعة وقوله: "جمعا" توكيد للأربعة قبله فهو بمعنى جميعا وقوله: "الذي يظن بك الظن" تفسير للألمعي باللازم؛ لأن الألمعي معناه: الذكي المتوقد فطنة ومن لوازمه أنه إذا ظن بك ظنا كان موافقا للواقع كأنه رأى وسمع فالوصف إذًا مبين للموصوف يلازمه، ثم إنه يحتمل أن مفعولي "يظن" محذوفان أي: الذي يظنك متصفا بصفة ويحتمل أنه نزل منزلة اللازم "وكأن" مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل يظن أي: حال كونه مشابها للرائي والسامع، ويصح أن تكون حالا من الظن أي: حال كونه مشابها لرؤية راء وسماع سامع، أو صفة له أي: ظنا مماثلا للرؤية والسمع، وإنما صح أن تكون صفة بعد المعرفة؛ لأن أل في الظن للعهد الذهني والمعرف بها كالمعرف بلام الجنس في جواز الحالية والوصفية.

يقول: إن الذي جمع هذه الصفات الفاضلة هو المتوقد الذهن الذي لا تكذب فراسته، ولا يخطئ ظنه، فإذا ظن بك أمرا أصاب كبد الحقيقة، وكأنه رأى بعينه، وسمع بأذنه، والشاهد قوله في البيت الثاني: "الذي يظن بك الظن إلخ" فهو وصف كاشف عن حقيقة الألمعي، وموضح لمعناه أيما وضوح، غير أن الموصوف هنا ليس مسندا إليه إذ هو خبر "إن" في البيت قبله، أو منصوب صفة لاسم "إن"، أو بتقدير أعني، والخبر حينئذ هو قوله بعد:

أودى فلا تنفع الإشاحة من ... أمر لمرء يحاول البدعا

وأول هذه المرثية ذلك البيت المشهور وهو قوله:

أيتها النفس أجملي جزعا ... إن الذي تحذرين قد وقعا

٢- تخصيصه١ أي: تقليل الاشتراك الواقع فيه إذا كان نكرة، أو رفع الاحتمال الواقع فيه إن كان معرفة، مثال الأول قولك: "رجل منجم في منزلنا" فقد وصف المسند إليه بالتنجيم لقصد تخصيصه أي: تقليل الاشتراك فيه.

بيان ذلك: أن "رجل" في المثال المذكور موضوع للذكر البالغ العاقل من بني آدم، وقد اشترك في هذا المعنى الشاعر والمنجم والكاتب وغيرهما من سائر الناس، فإذا قيل: "رجل في منزلنا" لم يعلم من أي فئة هو؟ أمن فئة الشعراء، أم الكتاب، أم المنجمين؟ فإذا قيل: "رجل منجم" علم أنه من طائفة المنجمين، فقد قلل هذا الوصف الاشتراك، وجعل المشتركين معه في معناه الوضعي محصورين في دائرة التنجيم خاصة، ومثال الثاني قولك: "محمد الكاتب سيزورنا اليوم"، فقد وصف المسند إليه بالكتابة لقصد تخصيصه أي: رفع الاحتمال فيه.

---

١ الفرق بين الوصف المخصص والوصف الكاشف السابق أن الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد وأن الغرض من المبين كشف المعنى.

بيان ذلك: أن "محمد" في المثال المذكور موضوع لعدة أشخاص يختلفون في صناعاتهم، فمنهم التاجر، والكاتب، والشاعر، والخطيب، فإذا قيل: "محمد سيزورنا" احتمل أن يكون الزائر محمدا التاجر، وأن يكون محمدا الخطيب أو الكاتب، فإذا قيل: "محمد الكاتب" ارتفع هذا الاحتمال، وصار الكلام نصا في واحد بعينه لا يحتمل غيره١.

هذا وإذا كان التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك، أو رفع الاحتمال كما بين فهو إذًا يدخل النكرات والمعارف، وهذا هو اصطلاح البيانيين، فكلا الأمرين عندهم تخصيص، بخلاف النحاة فإن التخصيص في عرفهم خاص بالنكرات؛ لأنه تقليل للاشتراك فيها، ولا يدخل المعارف عندهم، وأما رفع الاحتمال في المعارف فيسمى عندهم توضيحا لا تخصيصا.

٣- المدح أو الذم كما تقول: "وفد علينا محمد العالم"، "وذهب عنا خالد الجاهل" فقد وصف المسند إليه في الأول "بالعلم"، وفي الثاني "بالجهل"، لقصد مدح الأول، وذم الثاني، وإنما يكون الوصف للمدح أو الذم إذا كان الموصوف متعينا قبل ذكر الوصف كأن لا يشاركه في اسمه غيره، أو كان المخاطب يعرفه من قبل، فإن كان لا يتعين إلا به فالظاهر حينئذ أن يكون الغرض منه التخصيص أي: رفع الاحتمال٢.

٤- التوكيد وليس المراد التأكيد الاصطلاحي بنوعيه، بل المراد التقرير، وذلك فيما إذا كان المسند إليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف، فيكون الوصف حينئذ مؤكدا ومقررا للمسند إليه كما

في قولك: "أمس الدابر كان يوما عظيما" فقد وصف المسند إليه بالدبور لقصد تأكيده

---

١ اعلم أن اللفظ المشترك نوعان: معنوي ولفظي، فالمشترك المعنوي ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد "كرجل" وهذا هو المراد في تقليل الاشتراك أي: تقليل مقتضاه وهو الاحتمال، وإلا فإن اشتراك اللفظ بين أفراد مفهومه لا يندفع بشيء، والمشترك اللفظي ما وضع لمعنيين أو أكثر بأوضاع متعددة "كمحمد" فإنه وضع للتاجر بوضع. وللكاتب بوضع وللخطيب بوضع وهكذا، وهذا هو المراد به في رفع الاحتمال أي: الاحتمال الذي اقتضاه الاشتراك اللفظي.

٢ أي: وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم، والمدار في ذلك على قصد المتكلم.

وتقريره لتضمن "أمس" معنى الدبور، وينبغي أن يكون هنالك غرض يتعلق بهذا التأكيد كالتأسف عن دبوره لما كان فيه من دواعي السرور، أو الشماتة بدبوره لما كان فيه من بواعث الحزن والألم وإلا لم يكن ذكر الوصف من البلاغة في شيء، ومنه في وصف غير المسند إليه قوله تعالى: {تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ} فالوصف هنا لقصد التأكيد.

٥- بيان المقصود من المسند إليه أي: إفرازه وتمييزه عن غيره، بأن يكون محتملا لمعنيين فيؤتى بالوصف لبيان المراد[١] منهما. كما في قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ} وصف المسند إليه الأول وهو "دابة" بما يخص الجنس، وهو {فِي الْأَرْضِ} ووصف المسند إليه الثاني، وهو "طائر" بما يخص الجنس أيضا وهو "يطير بجناحيه" لبيان المقصود منهما، وهو أن المراد -كما قال صاحب الكشاف- زيادة[٢] التعميم والإحاطة، وكأنه قيل: وما من دابة قط في جميع الأرضين، وما من طائر في جو السماء من كل ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم، تراعى شئونها، ولا يهمل أمرها.

بيان ذلك، كما في الكشاف: أن كلا من "دابة وطائر" نكرة وقعت في سياق النفي، والنكرة الواقعة في سياقه تفيد الاستغراق، غير أن

---

١ إلى هنا تبين أن الوصف يتنوع إلى وصف كاشف، ومخصص، ومؤكد، ومبين للمقصود، ولم يبق إلا أن نفرق بين هذه الأنواع، أما بين الوصف المبين للمقصود والمؤكد فهو أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصلي بل الملاحظ فيه مجرد التأكيد والتقوية وبيان المقصود به حاصل غير مراد، والفرق بين الوصف المبين للمقصود والوصف الكاشف هو أن الكاشف يقصد به مجرد إيضاح معنى اللفظ، أما المبين للمقصود فإن الغرض منه بيان أحد المحتملين أو المحتملات للفظ بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر، فيؤتى بالوصف لبيان المراد كما في

"دابة وطائر" في الآية المذكورة، والفرق بين المبين للمقصود والمخصص أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته، وأن الغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى الكلي ورفع غيره من الأفراد كما في "رجل تاجر عندنا" فقد ارتفع بالوصف الفقيه مثلا وهو أحد أفراد معنى الرجل الموضوع لمعنى كلي تحته أفراد أحدها الفقيه.
٢ وأما أصل التعميم فمستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي المقرون بمن الاستغراقية.

الاستغراق، مع هذا يحتمل معنيين: أن يكون المعنى: جنس الدواب، وجنس الطيور، فيكون الاستغراق حقيقيا، يتناول كل دابة من دواب الأرضين، وكل طائر من طيور الآفاق، وأن يكون المعنى: طائفة من الدواب، وطائفة من الطيور، فيكون الاستغراق، عرفيا يتناول من الأفراد ما هو متعارف، فلإفادة الاستغراق الحقيقي، وأن المراد عامة الدواب، وعامة الطيور ذكر لكل منهما وصفا نسبته إلى جميع الدواب، وجميع الطيور على السواء لينبه على أن المراد دواب أي أرض من الأرضين وطيور أي جو من الأجواء، إذ الكينونة في الأرض لا يختص بها دابة دون أخرى، كما أن الطيران بالجناح لا ينفرد به طائر دون طائر، فالوصفان المذكوران إذًا لزيادة التعميم والشمول.

اختبار:
١- اذكر غرضين من الأغراض المقتضية لوصف المسند إليه مع بيان الحال ومقتضاه في مثال تختاره، ومع بيان معنى الوصف.
- اذكر مثالين لتخصيص المسند إليه بالوصف أحدهما لتقليل الاشتراك والثاني لرفع الاحتمال، وبين الفرق بينهما، وهل يتلاقى رأي النحاة مع رأي البيانين في تخصيص المسند إليه؟
٣- ما الغرض من وصف المسند إليه في نحو قولك: "زارنا إبراهيم الفيلسوف" في حين أن الرجل المذكور متعين عند المخاطب، وما القصد من وصفه في نحو "البدر المنير اختفى عنا"، مع بيان الحال ومقتضاه في المثالين.
٤- بين المقصود من وصف المسند إليه في قولهم: "ما من إنسان يمشي على رجلين إلا يسبح بحمده، وضح ذلك توضيحا تاما.
إيراد المسند إليه مؤكدا:
يؤتى بالمسند إليه مؤكدا لأغراض أهمها ما يأتي:
١- تقرير المسند إليه، وتحقيق مفهومه في ذهن السامع، وذلك

فهرس:

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة